

الكتاب

الكتاب

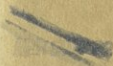
الديبوغرافية

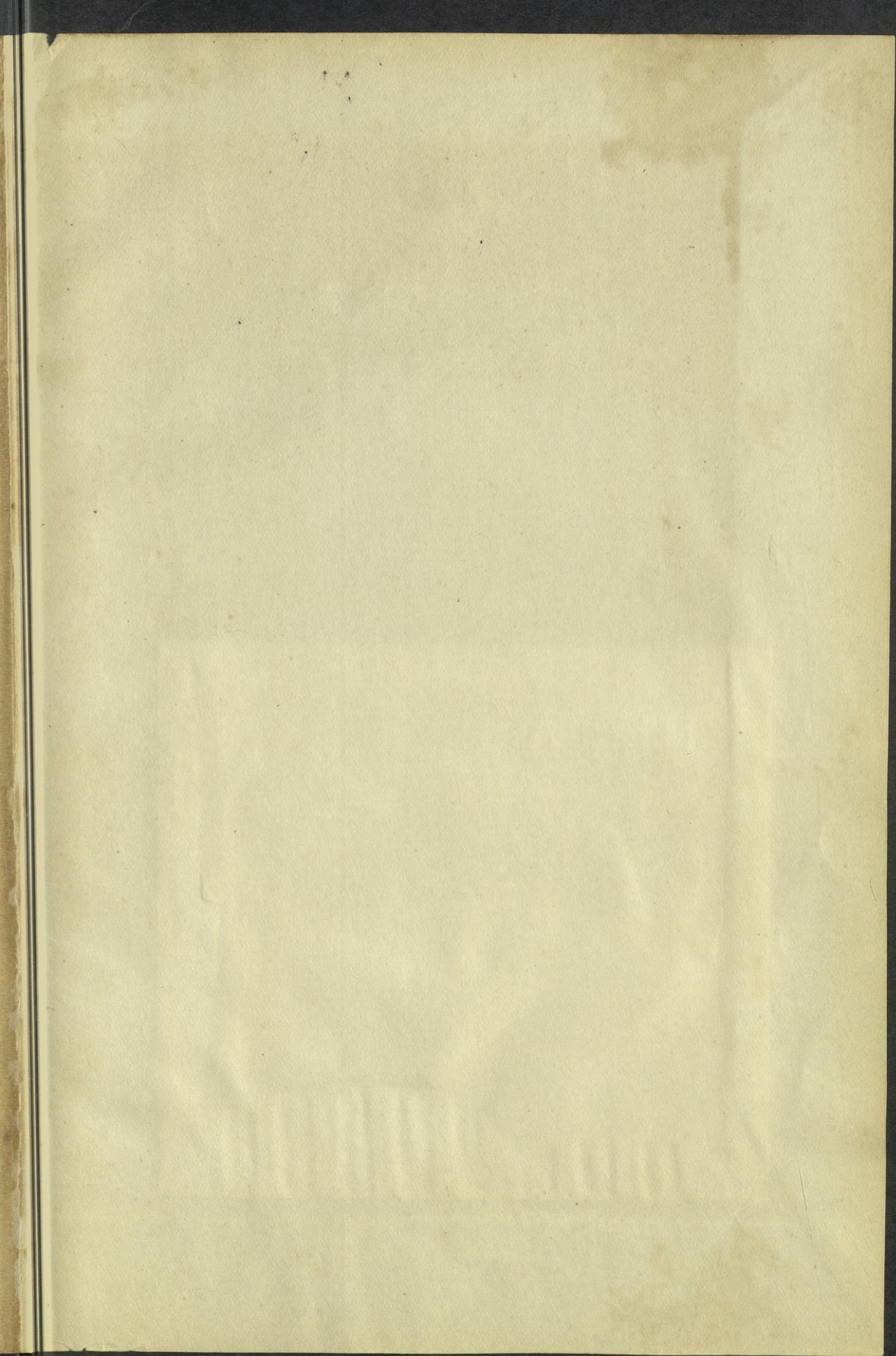
تجليد كتاب
صالح الدقر

321.82
H12dA



AUG 17 1960





321.82
H12dA
C.1



الديموقراطية
سبيلها و مصيرها

Democracy, Its Course and Tendency

بحث اجتماعي سياسي اقتصادي أخلاقي

تأليف

عبدالله بن عبدالمطلب

مطبعة المقطف والإقليم

١٩٥٠



محرر

مبادئ أولية

أ - دائرة الحرية مولد الديمقراطية

لا يفطن ذو العقل الى الشيء إلا اذا شعر بحاجته إليه . وقد يجهل وجوده اذا لم يكن إليه محتاجاً .

الوحش الضاري لا يدري أنه مطاق الحرية لأنه لا يجد ما يصده عن فرائسه . ولكن الثعلب يشعر بأن له حرية محدودة ، لأن هناك أسداً ينازعه فريسته . يشعر هذا الشعور بدليل حذره . فالأسد إذن يجد حريته .

كذلك الهمجي العائش وحده في الوعر أو في الغابة لا يفطن الى الحرية ولا يفهم معناها ، لأنه لا يصادف أفراداً من نوعه يعترضونه في سبيله ، أو يمنعونه من الارتزاق من محلته ، أو يسابقونه الى صيده ، أو يفتصبون منه صيده

فهذا ، كالأسد مطلق الحرية ، أو لا حدود لحرية ، اللهم إلا الطبيعة ، كالجبل والنهر والبحر ، والصحراء ، والقيظ ، والجذب ، والحر ، والقرّ الخ . ولكن متى اجتمع أكثر من شخص واحد في بيئة واحدة وتوخّسوا أن يعيشوا معاً بسلام ، طفقت الحرية تتحدد بمحدود . وإلا نفى الأقوى فيهم الآخرين ، وعاد أعزل يعيش وحده مطلق الحرية بلا قيد .
الغالب أن الأقوى لا يستطيع أن ينفي الآخرين من بيئته لأسباب ترجع الى اثنين رئيسيين : اما لأنهم يتألبون بعضهم على بعض فيحدث شجار بينهم يحرمهم هناءة العيش . أو لأنهم لا يستغنون عن تعاونهم بعضهم لبعض . ولذلك يضطرون أن يدعوا لتحديد حرياتهم بحكم طبيعة الحال من غير تفاهم صريح فيما بينهم

للتبسط في هذا البحث نفرض أن الجماعة الاولى التي تصورناها في التمثيل الآنف

تقاسمت الناحية فيما بينها، فاقترنت حرية كل واحد على الجولان والعمل في بقعة أرضه .
 حدود ببقعته اذن هي حدود حريته .

ولنفرض أن واحداً منهم طغى على بقعة غيره يبتغي جنسى منها أو استغلالاً . فهو
 إذن معتدى على حرية غيره . وإذا لم يستطع هذا الغير أن يكفّه ، بل اضطرّ أن يدعن أو
 يخضع ويسلم له بما اغتصبه من حريته ، أو أن الاثنين تراضيا على هذا ، عهداً الأوّل الطاغي
 أوسع حرية من الآخر .

يمكننا أن نعد هذا التفاوت في سعة الحرية حقاً ما دام الإثنان متراضين على هذا
 التعاون ، إما لأنه أصبح مفهوماً ضمناً فيما بينهما أن الحق جزاء للقوة ، ولهذا يعادها ،
 أو لأنهما لا يعتبران مصدراً للحق إلا القوة .

ولنفرض أن الأقوى في الجماعة تزعم الجماعة وسيطر عليها وتولّى العدالة والأمن
 والسلم فيها . ولقاء هذا النظام السياسي الذي استأثر به وسّع حدود حريته ، حينئذ
 لا بدّ أن تضيق حرية الجماعة بقدر توسع حريته حتماً ، إذ لا يمكن أن تمتد حدود حريته
 الى غير حدود حرية الجماعة ، فتتسع حريته جداً على حساب سعة حرية الجماعة .

بطبيعة الحال إذن ، كلما اتسعت دائرة حريته ضاقت حرية الجماعة وشعرت الجماعة
 بوطأة ضغطه عليها .

هذه الحال ، انضغاط حيوية الجماعة باتساع حرية المسيطر ، هي ما يسمونه استبداداً .
 ووطأة الضغط هي المسماة ظمناً وجوراً . وكلما كان الحاكم مطلق الحرية كان المحكومون
 قليلي الحرية وكان وقع الظلم عليهم أشد .

قد يلوّح لك أن نحجنا بهذا القول : — « اذا كان لا بدّ من نظام لحفظ الأمن والعدالة
 والسلام للجماعة فلا بدّ من منظم ، أو من حافظ للنظام ، وهو المسيطر بعينه (أي الحاكم)
 ولا يمكن الحاكم أن يسيطر إلا اذا كانت له حرية ليست لكل فرد من الجماعة . أي يجب
 أن يكون أوسع حرية من الجماعة لكي يستطيع السيطرة وحفظ النظام . فإذا النظام
 يلد استبداداً بلا محالة . وإذا لم يكن بدّ من الاستبداد لحفظ النظام فلماذا نحسبه آفة ؟
 المجتمع ؟ فأين مصدر هذه الآفة وكيف يمكن نلغياها ؟ »

والجواب :

لا مشاحة في أن النظام يقرر حدود أفراد الجماعة . والنظام العادل يجعل هذه الحدود متساوية أو مكافئة للأهليات النافعة للجماعة . ولكن النظام لا يختلس شيئاً من حرية الأفراد المحددة البتة ، ولا يجعلها أضيق مما يجب أن تكون . فإذا شعر فرد من الأفراد ، حاكماً كان أو محكوماً ، في هذه الحالة ، إن حريته ضيقة أو أنه مقيد الحرية بلا مبرر فلا أن طمعه ينجده . يريد أن يوسع حريته على حساب حرية سواه ، فيمنعه النظام العام ، فيظن أن حريته مقيدة . فإذا كان حظه من نعمة الحرية تحت راية النظام العادل كحظ غيره فشكواه من قيود حريته كفرٌ بالنعمة . فإذا أصرَّ على التمتع بحرية أوسع فليخرج من دائرة الجماعة وليعزل في الجبل أو في الصحراء أو في القفر .

وحاصل القول أن النظام يحافظ على حدود حريات الأفراد كما تحدت بالتساوي والتكافؤ بين الأهليات النافعة . ولكنه لا يلد استبداداً .

وإنما الاستبداد الذي لحظه المحتج آنفاً ليس استبداد النظام ، بل هو استبداد القائم بالنظام — استبداد المسيطر باسم النظام ، أو بصولجان النظام ، أو بسيف النظام . ذلك المسيطر هو الذي اختلس من حرية الأفراد ما استطاع لكي يوسع من حريته ويستغلها لنفسه . ذلك منشأ الاستبداد . وهذا هو المستبد . وهنا آفة الظلم التي يشكو منها المحكومون .

٢ - نضارم الاستبداد بالجماعة

إذا استفحل الاستبداد بحث المنكوبون به عن مصدره أولاً . ثم عن حقانيته ثانياً . ثم عن وسيلة لقطع دابرهِ ثالثاً .

فأولاً : في بحثهم عن مصدره لم يجدوا له مصدراً إلا استحكام المسيطر (الحاكم) وتمكن قبضته بأعناق الجماعة ، ولكن بأية واسطة ؟ بواسطة قوة الجماعة نفسها ، وبواسطة النظام الذي تواطأ عليه أفراد الجماعة ضمناً ، أي تواطؤ غير صريح . فهو يوثاق هذا النظام يوثق الجماعة ويقيدها . وبقوة الجماعة المودعة في هذا النظام يستبد بها . فصدر الاستبداد طمع المسيطر ، لا عسف النظام ، واستئثاره بزمَام قوة الجماعة لكي يستعملها لمصلحته .

وثانياً : في بحثهم عن حقانية الاستبداد لم يجدوا له مبرراً عملياً إلا القوة . أي أنه يعادل القوة التي أصدرته . ولكن مهما تفلسفوا نظرياً في تبرير « الحق للقوة » لا يمكن أن يجدوا أنه جزاء مستحق للقوة . القوة تستحق السيطرة ، تستحق الحرص على تولي النظام . ولكنها لا تستحق أن تبرر لنفسها ظلم الجماعة . لو كانت هذه القوة ذاتية بجهة كقوة الأسد أو النسر لاستحققت الفريسة . ولكنها بالحققيقة قوة الجماعة نفسها مدججة في وحدة النظام . والنظام مودع في يد المسيطر . والقصد من وضعهما هناك استخدامهما لمصلحة الجماعة . فإذن لا يمكن أن يكون استعملهما للاستبداد والظلم كجزاء لها . وإذن استبداد المسيطر ليس حقاً له لا عملياً ولا نظرياً .

وثالثاً : في بحثهم عن الوسيلة لقطع دابر هذا الاستبداد لم يجدوا إلا قلب ذلك المسيطر المستبد عن كرسي السيطرة ، ورد زمام النظام والقوة المودعة فيه الى الجماعة نفسها ، لكي تختار من تشاء أن توليه هذا الزمام ، ومتى تشاء . لأنه اذا كان زمام السيطرة في يد الجماعة نفسها فلا يبقى ثم خوف من استبداد السيطرة ، لأن الجماعة لا تستبد بنفسها . هذا هو منشأ النظرية الديمقراطية . وعلى هذا المبدأ قامت الجماعات منذ القرن الثامن

عشر تسترد زمام السيطرة من الحكام الذين أساءوا استعمالها وبناءً على هذا المبدأ : — حيث يوجد استبداد وظلم كان وجودها دليلاً على أن هناك يداً أو أيادي مستأثرة بزمام السيطرة ومستحكمة بوقاب العباد ، مهما كان الحكم في ظاهره ديمقراطياً

يفهم مما تقدم :

— أولاً : أن الديمقراطية هي أن تكون إدارة احكام الجماعة ملكاً للجماعة وزمامها في أيديهم يؤمنون عليه شخصاً (أو أشخاصاً) الى أجل ، أو الى أن يسيء استعمال هذه الإدارة ، فينزعون زمامها من يده ، ويؤمنون عليها شخصاً آخر أميناً

— ثانياً : ان امتلاك الجماعة لإدارة أحكامهم بحيث يتسنى لهم أن يؤمنوا عليها من يشاؤون ، يستلزم أن تكون لهم حريتهم النامة كما حددناها آنفاً . وإلا فديمقراطيتهم مزيفة ، أو أنهم فاقدوها فقداً تاماً .

فالحرية اذن هي روح الديمقراطية .

وقد أشرنا آنفاً الى أن للحرية حدوداً . ولكننا لم نتبسط بهذه الحدود لكي نعلم ما هي . فنبحث فيها فيما يلي : -

حرية الجماعة انما هي مجموعة حريات الافراد مندمجة . وهناك اعتبارات أخرى لوجود حرية للجماعة كوحدة قائمة بذاتها ليست لكل فرد ، كحرية الرأي العام ، وستبدو في خلال الفصول التالية .

للفرد ٣ حريات رئيسية نتبسط فيها فيما يلي . وهي :

١ - حرية الفكر ٢ - حرية القول ٣ - حرية العمل .

١ - حرية الفكر

قد يستهجن القارئ العادي جعلنا « حرية الفكر » موضوعاً للبحث ، لأنه يرى بديهياً أن الانسان مطلق الحرية فيما يفكر فيه . حقيقي أن الانسان حرٌّ في أن يفكر فيما يشاء . ولكننا سنرى في سياق هذا البحث أن الانسان ليس حرّاً في مشيئته هذه بل سنرى حدود مشيئته ضيقة جداً ، فما شاء التفكير في شيء إلا لأن هذا الشيء طبع في ذهنه - فهناك عوامل مختلفة طبعت في ذهنه منذ حدوثه حتى آخر ساعة من حياته مواد خاصة لتفكيره . وهذه العوامل فاعلة فيه وفي بيئته الطبيعية والاجتماعية . ولذلك هو يفكر ضمن الحدود التي تحصرها تلك البيئة .

ولجلاء هذه النظرية نضرب أمثالا لها : - الشرقي لا يفكر كالغربي ، ولا هذا كذاك . حتى الانكليزي لا يفكر كالأميري وهما من طينة واحدة ولغة واحدة . وحتى الجار لا يفكر كالجار . وكذلك البوذي لا يفكر كالمسلم ، والمسيحي . ولا هذا كذاك . والروسي الحالي لا يفكر كما كان يفكر أبوه وجده بتاتا . حتى أولادنا نحن يستهجنون تفكيرنا كما نحن نستهجن تفكير آبائنا - الى غير ذلك مما يجلو لك ان الانسان مقيد الحرية ليس فيما يفكر به فقط ، بل فيما يشاء أن يفكر فيه ، لأنه منذ حدوثه يتلقى معلوماته من البيئة التي تدرب عقله بمقتضاها وتصوغ عواملها نفسه في اتجاهاتها .

لذلك إذا اصطدم تفكير فرد بتفكير فرد آخر من غير جنسه استهجن كل منهما فكرة الآخر، وقد ينفر منها أو يصدّها بغضب. ويحتمل أن يثير تحالف المفكرين العداء بين الاثنين. لأن كلاهما يرى فكرته حقاً وفكرة الآخر خطأ. وقد يتأدى الواحد في الاستئثار بأن ينكر على خصمه حرية التفكير بما يفكر.

العقيدة هي زبدة تفكيرات صادرة ضمن بيئة واحدة، وذووها متطبعون بها فلا يفكرون بما يخالفها. وإذا تراءى لك أنهم يشاؤون أن يتمسكوا بها ولا يشاؤون أن يفكروا بما يخالفها فاعلم أنهم غير أحرار بهذه المشيئة. إن حريتهم في المشيئة محدودة بتلك العقيدة.

يستفاد مما تقدم أن الإنسان مقيد حرية الفكر قبل أن يولد.

١ - سيطرة الثقافة على الفكر

ذلك هو شأن الفكر فيما تطبع به الإنسان بحكم بيئته الطبيعية والاجتماعية. فما بالك بتفكيره فيما طبّعت فيه التربية والثقافة عمداً ؟ إن ما يتعلمه الغلام اللين الدماغ في المدرسة والكلية يندغم في عقله حتى يصبح جزءاً منها أو مادة لها. لأن التعليم يعطى له عادةً بالبيان المنطقي، والسفسطي أحياناً، وإلا فلا يقنع به العقل. ومتى دخلت النظرية إلى منطقة العقل، من باب البرهان، أو صد المنطق عليها الباب فلا تعود تستطيع الخروج منه بسهولة، إلا إذا فتحت المنطق باباً آخر لنظرية أخرى أقوى، فقد تطرد هذه تلك وتخرجها من الباب الذي دخلت منه.

وزبدة هذا القول هو أن النظريات التي تدخل إلى العقل في دور الثقافة ولا سيما في دور الحداثة تكون أمكن من النظريات التي يكتسبها الإنسان من البيئة بلا عمد. ولذلك يكاد يستحيل أو يتعذر جداً نزعها. فإذا تفكير الإنسان محدود بمحدود ثقافته، وبعبارة أخرى إن حرية تفكيره محدودة بهذه الحدود من غير أن يشعر هو، وقد لا يشعر بمحدودية حريته في التفكير إلا حين يصطدم بتفكير آخر مخالف لتفكيره ومقنع له، فيعتنقه بدل تفكيره بعد حوار عنيف بين التفكيرين.

فاذا كانت البيئة من جهة والثقافة من جهة أخرى تصوغان عقلية الفرد وتنشئان اتجاه

تفكيره بالقوة التي تسيطر على هذين العاملين — البيئة والثقافة — توجه تفكير الفرد وتضع حدوداً لحرية التفكير .

منذ بدء الاجتماع أو على الأقل منذ بدء الحضارة الى اليوم كان الفرد تحت سيطرة قوة كهذه توجه تفكيره كما تشاء هي لا كما يشاء هو بتاتا اللهم بفعل الاقناع وبقوة البرهان — أي برهان منطقيًا كان أو سفسطيًا ، سديداً كان أو تُرثرة — يكفي ان ينصاع له عقل الفرد ويدعن راضياً . وبتأثير هذا التوجيه استطاع فرد (أو أفراد معدودون أو فئة) أن يتحكم بجماعة وأن ترضى الجماعة بتحكمه لافتناعها ان تحكمه نعمة لها . وكان من وسائل هذا التوجيه الذي نحن بصدد ان نشأت العرافة والكهانة والامارة والحكومة الخ . واستوت السيادة مطلقة أو مقيدة قليلاً أو كثيراً — سيادة الفرد أو الأفراد — على الجماعة .

وما دام السيد يستطيع التصرف بعاملَي البيئة والثقافة اللذين شرعناهما آنفاً فالسيطرة مستتبة له ، لذلك تقضي حنكته ان يضيق حدود حرية الفكر لقومه ما استطاع لكي يبقى ظافراً بسلطة الحكم . ولكن اذا تسنى لبعض العقول ان تفلت من دائرة تلك الحدود وتستخرج النظريات السديدة من احتسكاك النظريات المتناقضة التي تتشاجر فيها وتهاجم بهذه النظريات السديدة عقائد القوم المذلة لها ، شرعت سلطة السيد تتداعى للسقوط . ليس في هذا التمهيد متسع لتعداد التفكيرات والعقائد التي استغلها أسياد الأقوام وأمراؤهم وحكامهم في التاريخ الطويل للحرص على سؤددهم ، وحفظ كيان سلطانهم . وإنما نشرح أساسها جميعاً ، ونلم بالرئيسي منها الماماً موجزاً .

٢ — زمام المواطنين

لا يخفى أن السيد الأعلى في الذاتية الانسانية هو العقل . ولكن هذه السيادة إنما هي لضلع واحد فيه من ورائه ، وهو العاطفة أو الشهوة . مهما تحذلق العقل في الحكم لكي يبرزه سديداً مستقيماً فلا يستطيع أن يبرزه مجرداً من تأثير العاطفة فيه ، حتى الفيلسوف الذي يتجرد من كل هوى نفساني في تفكيره لا يسلم أحياناً من سيطرة الهوى على تفكيره . فالعاطفة تعمل من وراء العقل المنطقي . وهي مصدر الارادة . ولهذا مهما حكم

الأفراد عقولهم أو تعقلهم يبق لاهوائهم نفوذ في تفكيرهم وفي أحكامهم العقلية .
وهم معذورون لأن الحرص على البقاء يقتضي الاسترشاد بميل العاطفة .
فالآسياد أو الحكام من قديم الزمان اكتشفوا أن المستود المتين الذي يستطيعون أن
يقودوا به القوم هو مقود العاطفة . أي أنهم اذا قبضوا على زمام شهوات القوم
استطاعوا أن يقودوهم حيث يشاؤون . وما هي أهم شهوات الإنسان ؟ —

١ — النجاة من الجوع . أو بعبارة إيجابية عامة سد حاجات الجسد جميعاً

٢ — النجاة من الخوف من أخطار الطبيعة ومن خطر العدو . وبدرء هذه الأخطار ،
بهاتين الشهوتين يحرص الإنسان على بقائه . وجميع أمانيه ووسائل هنائه مشتقة منها .
فإذا تسنى للسيد المسيطر أن يمني جماعته بالحصول على هاتين الامنيتين الرئيسيتين
بالوسائل التي يهيئها لهم بقي قابضاً على زمام عواطفهم وحصل على طاعتهم له

٣ — زمام العاطفة الربية

فند بدء التاريخ الى الدور الأخير منه ، كان الحكام يستخدمون العقائد الدينية في
تطويع الجماعات ، بدعوى أن تلك الأمانى التي تشبع شهواتهم إنما هي نعم تنزل عليهم
من السماء . ترى هذا الأسلوب بكل جلاء في تاريخ الإسرائيليين ، ولا سيما وهم تحت قيادة
موسى ويشوع . لذلك بقيت المعارك البشرية تصلي نارها تحت رايات الأديان بضعة ألوف السنين .
أي أن العقيدة الدينية كانت المقود الذي به يقود السيد قومه ، والمنخاس الذي ينخس به
شعبه للجهاد في مضمار التنازع مع الأقوام الأخرى ، والسوط الذي يقرع به ناسه للنشاط
في العمل لكي يستطيع أن يقدم القرابين والضحايا والمكوس الخ للسلطة . ولذلك أيضاً
بقيت التربية في كل تلك السنين محصورة ضمن الحدود التي توجه العقول المفكرة الى
العقائد المذكورة ، أو تحصرها فيها لكي يسقى الزمام في أيدي الحكام .

في مدى هذه السنين الطويلة كان التفكير العلمي بطيئاً جداً لأن حرية التفكير كانت
ضيقة جداً . وكانت هذه ضيقة بضغط السادة الحكام لأن النور العلمي يكشف الترهات
عن الحقائق ، ويجلو للناس أن مصادر الخيرات والنعم التي تشبع شهواتهم وتدرأ الأخطار عنهم
ليست محصورة في أيدي بعض حكامهم ، كما كان هؤلاء يوهونهم ، بل هي في منال أيديهم كما

يرشدكم إليها العلم . ولهذا كان ذوو السلطات يعتبرون كل نظرية علمية زنديقة أو فسقا في العقيدة . وهذا الاعتبار كانوا يقاومونها كأنها الخصم العنيد والعدو اللدود . وفي التاريخ شواهد لا تحصى على تحريم تعليم النظريات المخالفة للعقائد السائدة ، كما أن التاريخ نفسه يسرد لك من ضحايا الاضطهاد لأجل العلم أو طلب العلم من عهد سقراط الى ما بعد عهد غاليليو عدداً لا يكاد يحصى .

ولكن النور لا تطفئه الظلمة . والأشمة لا تصدها الأكف . والعلم نور . والمقل بصير للنور . فبهما تكاثفت التقاليد القديمة وترهاتها وخرافاتها فلا تستطيع أن تحجب ذلك النور . لذلك نشط العلم في العصور الأخيرة ، وكشف تلك الترهات عن الحقائق . ولم يعد في الامكان أن يضبط الحكام العقول المتمردة ضمن دائرة المدنية الضيقة . ولذلك تزعزع سلطانهم وتداعى بنيانهم .

٤ - زمام العاطفة الوطنية

لم تعد العقائد الدينية تصلح مقاود لقيادة الجماعات . ولكن الطامعين بالسلطة لم يعدموا الوسائل للقبض على أزرمة عواطف الجماعات ، فنتطلعوا الى حيث تتجه عواطفها وشهواتها وميولها وأمانيتها في الحرص على حياتها وبقائها . فاذا بها تتنازع الأرزاق جماعات كما كانت تتنازعها أفراداً . فاختلفوا لها من صميم اجتماعيتها عقيدة جديدة وهي « العقيدة الوطنية » . هذه عقيدة جديدة حلت في القرن الماضي محل العقيدة الدينية ، لظنهم أن العلم لا يستطيع أن يزعمها كما زعزع التقاليد والعقائد الخرافية القديمة . ثم صاغوا لهم من الوطن صنماً لكي يعبدوه . وجعلوا يقودونهم بمقود « العاطفة الوطنية » ، ويستفزن فيهم الحماسة في الجهاد الوطني بتحريض هذه العاطفة . فعلوا ذلك بزعم أن سعادة الجماعة وهناءها يأتيان عن يد « إله الوطن »

ولكن هذه الخزعبلات الجديدة لم تجز على العلم الحديث الذي اكتشف نوااميس الاجتماع والنفس وآدابها ، وجلا للفكر أن هناء العالم وسعادته يتوقفان على سلامه واطمئنانه . وان سلامه واطمئنانه يتوقفان على تعاون جماعته كمتعاون أفراده : وان هذا يتوقف على تفاهم الجماعات واتفاقها . وهذان يتوقفان على حريتها في التفكير والرأي والعمل . ومآل

هذه الحرية قيام الديمقراطية الصرفة وقلب السلطة الاستبدادية مهما اختلفت أشكالها وصيغها . والديموقراطية كما لا يخفى عدوة أصحاب السلطة . إذن ليس من مصلحتهم أن تطلق حرية التفكير ، بل يجب أن يكون التفكير مقيداً ، أي ان تكون دائرة هذه الحرية ضيقة ما أمكن .

• — زمام الثقافة

لذلك لعبت أيدي السلطات المستقبلية ببرامج التعليم ، بل لعبت بنصوص الكتب المدرسية ، على قاعدة تحريض النعرة الوطنية وتأييل السلطة ^(١) وتقديس الحرب وجعل عداة الوطن الواحد للوطن الأخرى عبادة ، الى غير ذلك مما تراه جلياً في الدكتاتوريات الحديثة في روسيا وألمانيا وإيطاليا والنمسا وغيرها قبل أن تدول .

أغرب من ذلك ان هذا التدخل الفظيع في شؤون الثقافة امتد الى البرامج العلمية البحتة ، فأمر هتلر الأساتذة الكبار أن يسموا هذه النظرية وأن يمتنعوا عن تعليم تلك والآخر عوقبوا عقاباً صارماً . ومن أمثلة ذلك . أنه ورد الى الأستاذ الاثنولوجي (علم السلالات البشرية) في إحدى الجامعات الألمانية (وهو أستاذ كبير عالي الشأن) أن يدرس طلبته أن اليابانيين من أصل آري (لأن هتلر يريد أن يتقرب من اليابان) فلم يعبأ الأستاذ بهذا الأمر السخيف . ولكن الأمر تكرر له بشدة ثانية وثالثة . وبعد إصراره على رفض هذه السخافة أوعز اليه أحد أصدقائه انه أصبح تحت خطر الاعتقال في السجن . فاضطر أن يفر الى سويسرا ^(٢) .

ومن غرائب ما يرغم به العلماء على تفسيق العلم ما ورد في كتاب عن درس السلالات

(١) تردد الكتاب على اختلاف جنسياتهم في أن يذكروا هذا الواقع الناصع . فن أقوال الدكتور فرك ما ورد في كتاب الجمهورية الجديدة لجون جندر . « هتلر جعل الآلهة حسانه » . وبالقياص المطلق « هتلر وحيد في نوعه . هكذا الله وحيد . فتهلر مثل الله »

وموسوليني لم يتورع عن أن يظهر بهذا المظهر . فقد رنت أقواله في الراديو واللاسلكي قبيل حروب الحبشة يمثل هذا النيجج السمج : « يجب على الأمة أن تسمع كلام الدوتشي وأن تلي دعوته وأن تأتمر بأمره وأن تطيعه الطاعة العمياء . الدوتشي كل شيء لإيطاليا » . مثل هذه النفمة سمع كثيراً في خطابه التي كان يهطلها في ذلك الحين على شعبه وعلى العالم .

(٢) نقلا من حاشية صفحة ١١٥ من كتاب « الحرية اليوم » للعلامة الدكتور جود Liberty to day, by

Dr. C. E. M. Goad

للعلامة الدكتور جوتن Neuse Grundlagen der Rassen forschung وهو بفحواه المطابق لأصله : —

« هكذا نستطيع نحن أن نقرر المبدأ التالي : لا توجد خاصة طبيعية ولا عقلية تبرر لنا التقرب بين النوع الانساني والعالم الحيواني . وجل ما هنالك من الفروق إنما هو ما بين الانسان النوردي Nordic man (الجرماني . الألماني) من الجهة الواحدة والحيوانات على العموم من الجهة الأخرى ، ومن جملتها الناس غير النورديين ، أو من هم من طبقة الانسان السفلى Subman (أي الذين هم حلقة الاتصال أو الانتقال بين النوعين) (صفحة ٧٩ من الكتاب المذكور (١) —

(ولا يخفى على القارئ انه يعني أن الألمان وحدهم يختلفون عن الحيوانات ، وأما سائر البشر فلا فرق بينهم وبين الحيوانات إلا حلقة الانتقال من الحيوانية الى النوردية) . ويقول في مكان آخر : « ان السلالة النوردية وحدها تستطيع أن تصدر أصواتاً واضحة كل الوضوح ، في حين أن السلالات غير النوردية تلفظ ألفاظها أقل وضوحاً ، بحيث ان أصوات الشخص الواحد تلتبس أو تختلط بعضها ببعض كالنباح والشيخير والعطاس والشهيق الخ وأما أن العصافير تستطيع أن تتكلم بأحسن من سائر الحيوانات فلأن أفواهاها نوردية البنية ، أي أنها مرتفعة مستدقة وألسنتها قصيرة . وشكل لثة النوردي تؤذن بفصاحة اللفظ ووضوح الغناء (٢) (صفحة ١٦٥ من كتاب جوش) .

وفي مكان آخر يتمادى في اعلاء شأن النوردي بمنطق غريب عجيب : — « إذا كان غير النورديين أقرب الى سلالة السعادين وأشباه الانسان منهم الى السلالة النوردية فلماذا يمكنهم أن يتزاوجوا مع النورديين ولا يمكنهم مع أشباه الانسان ؟ » هذا سؤال سبق الدكتور جوش القارئ اليه لكي يجاب هذا الجواب السخيف : « لم يقم برهان على أن النورديين لا يستطيعون أن يزواجوا أشباه الانسان » (٣)

(١) حاشية في صفحة ١١٥ من الكتاب هذا

(٢) و (٣) نقلاً عن حاشية كتاب الحرية اليوم [صفحة ١١٥]

هذا نزر يسير من تمسّش كثير في الاعتداء على حرمة العلم لأجل تبرير الاستبداد الدكتاتوري . وفي ايطاليا وغيرها من الدكتاتوريات كثير من أمثاله بحيث لا يبقى عندك شك بأن حرية التعليم والتفكير مفقودة بتاتا من المانيا وسائر الدكتاتوريات الآن لأن، الدكتاتور (الحاكم بأمره) يريد أن يفرض في عقول الناشئة ان المانيا فوق جميع الأمم ، وان حكومتها هي الاله الذي يحرس المانيا ، وان الحرية الفكرية وحرية الرأي إنما هي كفر بهذا الاله ، وان الفرد الالماني يجب أن يضع نفسه تحت أمر السلطة (سلطة هتلر) كأداة صماء عمياء بكاء لان هذه السلطة كفيّة بهنائه وسعاده .

ليت المكان يتسع لسرد كثير من هذه الشواهد ! على مثل هذه الخطة جرى كل حاكم بأمره (دكتاتور) في بلاده . ولكن لأنه ليس غرضنا في هذا الكتاب البحث في أحوال الدكتاتوريات فنقتصر على ما تقدم من الإشارة فقط .

وحاصل ما نري اليه من هذا البحث هو ان حرية الفكر التي هي حق طبيعي لكل انسان بلا معارضة كانت ولا تزال معدومة أو ضيقة جداً . أي ان الشعوب تفكر كما يريد أسيادهم وكما يفرض لها حكماها مواد التفكير . لا تجد حرية الفكر أوسع نطاقاً إلا حيث الديموقراطية مقاربة للنضوج . ولا تستوفي حقها من الانساع إلا حيث تستتب الديموقراطية الناضجة البحتة .

ب - حرية القول

قد يكون فكر العقل النير حراً ، ولكن لا يستطيع الجهر به لأن حرية القول مفقودة أو ضيقة . فما بالك اذا كان الفكر غير حراً ؟ فهل ينتظر أن يكون الجهر به حراً ؟ لم يحجر على حرية الفكر لمجرد طمس الحقيقة في الفكر ، بل لكي لا يبرز الفكر بالحقيقة الناصعة . فكان الغرض من تدريب الفكر في مجرى معين تدريب القول في المجرى نفسه . وبعبارة أخرى الحجز على حرية القول . والمراد بالقول هنا الرأي الخاص بالمفكر القائل . فاذا كان أفراد الجماعة لا يستطيعون أن يجهروا بأرائهم فلا جدال في أنهم لا يستطيعون أن يتولوا ادارة شؤونهم بأنفسهم ، ولا أن يولوها لمن يريدون ، أو ان يؤمنوا عليها من يشاؤون . بل يتولاهم رغم أنوفهم آخرون يضغطون على « حرية قولهم » . فحكمهم إذن

ليس ديموقراطياً حتى ولو كان بالثوب الديموقراطي الأنيق .

في هذا الموضوع نبحث في أمرين رئيسيين : —

الأول — هل حرية الرأي من مصلحة المجتمع ؟

الثاني — ماهي الوسائل التي تحقق بها حرية الرأي ؟

حرية الرأي لمصلحة المجتمع

الحكام المطلقون (ملوك و دكتاترة) يزعمون أن حرية الرأي تؤدي مصلحة المجتمع ولذلك يعارضون الديموقراطية بما يأتي : —

أولاً : لأن أفراد الجماعة متضاربو الآراء فلا يستطيع التوفيق بينهم واستخراج رأي عام منها .

ثانياً : أن الفرد غير الخبير بالشؤون السياسية لا يحسن إصدار رأي صالح للجماعة . ومعظم أفراد الشعب غير خبيرين بما هو صالح للجماعة . فالاعتماد على الغالب من آرائهم خطر على مصالح الأمة .

ثالثاً : أن في الجماعة أفراداً يبتغون أن يتنازعوا السلطة ، لا لأجل الخير العام ، بل حباً بالسيادة واستخدامها لمنفعتهم . فخرية القول تفسح السبيل لتحريض الجمهور الساذج للمشغبة وإيقاظ الفتنة .

رابعاً : أن هذا العصر عصر انتقال من نظام متقادم الى نظام مستجد — من حكم فردي مطلق الى حكم ذاتي ديموقراطي . فلا يحسن الهدم قبل الاستعداد التام للبناء العاجل ، وإطلاق الحرية للقول والعمل خطر على الأمن لأنه يغلب أن يؤدي الى الفوضى

١ — احتكاك الآراء المتضاربة

على الأول نجيب : أن الرأي الأصوب لا يصدر إلا من احتكاك الأفكار أو الآراء المتضاربة . مهما كان المبقرى شديد الرأي ، والفيلسوف ثاقب الفكر ، والعلامة واسع العلم ، تفوته ملاحظات كثيرة لا يفتن لها . وإنما يفتن لها العامي لأنها تمس مصلحته ، وأحياناً يتوقف عليها خيره وخير الجماعة . الحقيقة بنت البحث . لذلك يجب لمصلحة المجتمع أن تكون حرية القول مطلقة تمام الإطلاق . وبالتالي حرية المناقشة أيضاً لكي يهتدى الى

الحقيقة الصائبة من خلال تصادم الآراء واحتكاك الأفكار. وبغير هذا الأسلوب لا يمكن أن يُهتدَى إلى الحقيقة الجيدة. فنحن السلطة الحاكمة لحرية الرأي والمناقشة إنما هو اعتداء على حق الجماعة وتهرب من نور الحقيقة، لأنه اعتراف ضمني بأن السلطة تتعدى حقوقها وتتجاوز دائرة العدالة. فلذلك تحجب هذا النور لكيلا تنفضح سوءتها. وإلا فإذا كان ضمير السلطة نقياً فلا تخشى حرية التناقض وحرية ابداء الرأي. لأنه إن كان الرأي سديداً وكنتمته فتكون قد حرمت الجماعة نفعه. وإن كان غير سديد أو خطأ لا يثبت أمام المناقشة، فضلاً عن أنه بالمضاهاة يبين سداد رأي كان خفياً. فلا خطر من حرية الرأي والمناقشة فيه إلا على مساوئ السلطة أن تنفضح. فهذا الاعتراض الذي يعترضه أنصار الحجب على حرية الرأي إنما هو عليهم لا لهم.

٢ - رأي الحبير السياسي

والسبب الثاني الذي يزعمه خصوم الديمقراطية لتضييق نطاق الحرية هو أن العامي قليل المعرفة أو عديمها، لا يدري من مصلحة الجماعة شيئاً حتى مصلحته الشخصية قد يجهلها. فإطلاق الحرية له في ابداء رأي أو اختيار رأي دون آخر يعرض مصلحة الجمهور للخطر. على أن هذا العامي الجاهل لا يناقش ولا يتكلم بل يسمع وقد لا يسمع. في هذا الاحتجاج على حرية الرأي شيء من الحقيقة والحق، إذا كانت الأمة مؤلفة من طبقتين أو ثلاث أو أربع متفاوتة في المعرفة والجهل تفاوتاً عظيماً. حينئذ تكون مصالح الجماعة أو مصالح فئة منها معرضة للخطر إذا تغلب رأي الفئة الجاهلة على رأي العاقلة بسبب إطلاق حرية الرأي. ولكن إذا كانت طبقات الأمة متقاربة في المعرفة فأرأوها تتقارب في معرفة النافع والضار لها. وبالتالي يقل أو يتلاشى هذا الخطر المخوف منه

ثم إن ذوي المعرفة السياسية الذين نسميهم خبراء ليسوا بالحقيقة خبراء بكل حاجة من حاجات الأمة. فكل من الزاوع والصانع والعامل والتاجر وذوي الفن طيب أو سيدي أو محام أو ممثل أو موسيقي الخ أعرف منهم بما يفيد وما يضره مهما كان قليل العلم والخبرة بالأمور العامة. فإن تحرمه ابداء رأيه تحرمه حق الحرص على مصلحته ما دام هو

الأعرف بها . وكونه لا يفهم شيئاً من شؤون المصلحة العامة كما يفهمها الخبير السياسي فلا يبرر حرمانه حق ابداء رأيه

والحقيقة ان كل فئة من الناس خبيرة بشؤونها بل هي أخبر من سواها بها . فاذا كانت ، الديموقراطية لا تقوم الا على عواقب الخبراء فالاختصاصيون بالأعمال والأشغال والفنون الخ هم الخبراء الحقيقيون . ومن آراء هؤلاء تستخرج الآراء الصالحة للمجتمع . ولذلك يجب أن تكون الحرية مطلقة لهم في ابداء آرائهم بواسطة النظام الديموقراطي . وهؤلاء الحق بأن يختاروا عنهم نواباً يبسطون آراءهم أو بالأحرى أمانهم ويناقشون فيها ويقررون الراجح منها .

نعم . الأمة تحتاج الى خبراء يصوغون لها آراءها لا الى خبراء يفرضون عليها آراءهم . تحتاج الى اختصاصيين يضعون لها اقتراحاتها ويعرضونها للمناقشة ، لا الى خبراء يوجبون عليها تنفيذ اقتراحاتهم . تحتاج الى خبراء توليهم تنفيذ الاقتراحات التي هي تقررهما .

مهما كانت الأمة على سذاجة وبساطة وقليلة المعرفة فلها من خبرة أفرادها واختباراتهم ما يرشدها الى مصلحتها النافعة . في هذا العصر لا تجد أمة ديموقراطية النظام سقيمة المعرفة بالأحكام .

٣ - تنازع السلطة

في هذا العصر الذي نشأت فيه الدكتاتورية لكي تستقم عمر الحكم الفردي المطلق الذي شاخ ، يزعم الدكتاتورة (الحاكمون بأمرهم) أن في الأمة أفراداً يطمحون الى كراسي الحكم والظفر بالسلطة لكي يستغلوها لأنفسهم . ولذلك يستخدمون حرية الكلام في استنارة العوام لقلب النظام وقلقله الأمن العام وهدم أركان السلام . لذلك يفضل جداً أن يضيق نطاق الرأي لكيلا يبقى هؤلاء المشاغبين سبيل للشغب .

والرد على هذا الزعم هو ان ما يطمح إليه هؤلاء المشاغبون المزعومون طمح إليه قبلهم الحكم الزاعمون . فكراسي الحكم المطموح إليها إنما هي « اللحاف » الذي يتنازعه هؤلاء وأولئك . ففريق القائمين بالحكم وفريق خصومهم الطامعين به سيئان الى جانبي هذا المطمع . والفريق الأولي به هو الذي يثبت بلا سفسطة انه يعمل لمصلحة الأمة . والوسيلة

الأمينة الناجحة لهذا الإثبات هي اعتراف الأمة نفسها بفضل الفريق الصالح . ولكي تستطيع الأمة أن تصدر اعترافاتها الصادقة يجب أن تكون حرة في أن تقول ما تريد أن تقول .

إذن حرية الكلام إنما هي في مصلحة السلطة الحاكمة إذا كانت هذه حسنة القصد محسنة الخدمة نافعة العمل . وهي ضد مصلحة الفريق الذي يزعم الدكتاتور أنه فريق مشاغب يريد قلب الحكم لكي يغتصبه ويستغله لنفسه . وحاصل القول أن فصل الخطاب في هذا النزاع إنما هو في فم الأمة . ولذلك يجب أن يكون فم الأمة حراً لكي ينطق بالحكم لأحد الفريقين وعلى الآخر

لعمري أن كم السلطة المسيطرة الأفواه والأقلام تلافياً للشعب ، إنما هو شهادة على السلطة نفسها بأنها تفعل نفس ما تمنع المشاغبين أن يفعلوه ، وإلا لما اضطرت إلى كم فيها . أن من كان الحق بيده كانت البلاغة في قلمه والأمر والنهي في فمه .

، — دور الانتقال

بقي زعم « الحاكمين بأمرهم » أن دور الانتقال من نظام استبدادي متقدم رث إلى نظام ديمقراطي طريف أنيق ، يستلزم حزم السلطة المتولية واستقلالها في الحكم لكي تتم النقل بأمان وسلام ، وإلا تعرضت البلاد للفوضى .

هذا زعم صادق نقرهم عليه . ولا مشاحة فيه اللهم إذا أثبتوا صدق دعواهم بأنهم يتولون عملية الانتقال بكل عناية وكل حذر تلافياً للفوضى . أو إذا لم يبد على الأقل أنهم يتولون عملية الانتقال من يد الحكم المطلق المستبد إلى يد حكم أبعد اطلاقاً وأشد استبداداً يتولونه هم أنفسهم

قد يكون هذا العذر مقبولاً من شاه العجم السابق أو الغازي أتاتورك أو أمثالهما ممن لم يمارس الحكم الديمقراطي في بلادهم بعد ، ولا تعود أهاليها ولا فهموه بعد . ولكن ما هو عذر موسوليني وهتلر وأمثالهما ممن تمرست أممهم على الحكم النيابي زمناً ؟ إن أمثال هؤلاء لا يقبل منهم عذر كهذا .

حاصل ما تقدم من المناقشة أن حرية الرأي : أولاً حق لكل فرد من أفراد المجتمع

ثانياً : هي الآفنية التي تقسّر فيها منافع الأمة من منابها الى الحوض العام الذي توزع منه .

ثالثاً : ان الحجر على هذه الحرية دليل قاطع على ان السلطة التي حجرت عليه تعمل لأذى الأمة لا لمصلحتها .

رابعاً : اذن ، ان الخطر على الأمة انما هو في حبس هذه الحرية لا في اطلاقها .

ج - الوسائل لخلق حرية الرأي

بعض الوسائل التي تخنق بها السلطة الحاكمة حرية الرأي هي نفس الوسائل التي ذكرناها آنفاً لخلق حرية الفكر . ويزاد عليها على نفس الأساس الذي بسطناه آنفاً ، وهو قيادة العواطف أو الشهوات وكبت التعقل ، الدعاية الإيجابية من ناحية والدعاية السلبية من ناحية أخرى . أما الدعاية الإيجابية فهي في السيطرة على العقل . والدعاية السلبية في السيطرة على العواطف ، كما سنتبسط به فيما يلي

١ - الدعاية الإيجابية

العقل يسمن ويقوى بغذاء المعرفة ، والتعقل الصحيح يتوقف على حرية العقل في تلقن العلم ، وفي التفكير بالمعلومات التي تبلغ اليه . واللم الحديث الذي تفجرت منه ينابيع الاختراعات جعل جميع تأثيرات العالم الخارجي (الخارج عن العقل) تصل الى العقل بسهولة كلية . وبعبارة معكوسة وضع العقل تحت هذه التأثيرات وجعله يتطبع بطبعها ويتخلق بخلقها . فالإنسان اليوم إنما هو مصنوع من صنع عوامل عديدة . فمن كان في يده زمام هذه العوامل يطبع أناس اليوم نسخات متعددة من أصل واحد كما تطبع ملايين نسخ الجريدة بطابع واحد .

أهم العوامل الرئيسية في مصنع إنسان اليوم .

١ - الثقافة على العموم من بدايتها الى نهايتها .

٢ - الطباعة على العموم .

٣ - الصحافة على الخصوص .

٤ - السينما .

٥ - الراديو الناطق واللاسلكي على العموم .

وكان الفونوغراف قبل الراديو عاملاً أيضاً ، ولكن لما ظهر الراديو اندغم ذلك فيه .
هذه الخمسة هي المصادر الرئيسية للمدركات المختلفة . ومن كل مصدر منها ينفرد عدد
لا يحصى من الآفنية تقسّم فيها المدركات الى العقول المفكرة . تقسّم الى العقول بسهولة
من غير أن تعاني شيئاً في استقدامها . وبسبب وحدة المصدر وتمدد الآفنية تنطبع العقول
طبقات متماثلة كما لا يخفى . وبيانها : -

المعرفة التي يتلقونها الحدث والغلام والطالب في الروضة والمدرسة والكلية والجامعة
يتلقونها نفسها مئات ألوف النشء في الأمة الواحدة . وليس لهم اختيار في تلقنها ، لأن
برامج التعليم والتثقيف موضوعة بمراسيم قانونية على الغالب . فلا المدرس حر في أن يدرس
ما يشاء . ولا الطالب حر في أن يقبل أو يرفض ما يشاء من فروع درسه .

والمعرفة التي يقتبسها المطالع من كتاب صادر من معامل الطبع والنشر يقتبسها نفسها
ألوف غيره من القراء . ومصدر التفكير فيها واحد وهو تفكير المؤلف . وبقدر ما يكون
المؤلف حراً في تفكيره وتأليفه يستقي المطالع المعرفة حرة سليمة من التويه والتضليل الى
حد . ولأن المؤلفين جميعاً خارجون من بوتقة ثقافية واحدة فلا يندر التماثل والتشابه في
روح مؤلفاتهم مهما تنوعت وتنوعوا . وبقدر تنوع المؤلفات والمؤلفين تنوع
معارف المطالعين .

لا تظهر هذه النظرية إلا بالمقابلة بين ثقافة أمة وثقافة أخرى . ففي عهد الحكم العليوي
مثلاً كانت روح الثقافة الألمانية نظرية «السوبرمان» التي اخترعها نيتشه . وفي أواخر
القرن الثامن عشر كانت روح الثقافة الأفرنسية في القرن التاسع عشر مستمدة من كتابات
جان جاك روسو وأمثاله .

وشأن عامل الصحافة كشأن عامل الطباعة تقريباً . أو هو أقرب لعامل الثقافة لأن
ملايين قراء الصحف يقتبسون تفكيرات بضع مئات أو بضعة ألوف المحررين . وهؤلاء
المحررون قلة ما يخضعون في روح تفكيرهم وتحريرهم العام بقطع النظر عن اتجاهاتهم الحزبية
وهي اتجاهات ضيقة الحدود . فملايين قراء الصحف على الاجمال ملزمون أن يقرأوا ما تقدمه

الصحف لهم ولا خيار لهم فيه . ولذلك هم يتأثرون تأثرات متشابهة كل التشابه تقريباً .
وأما شأن العامل السنائي فأشد حصرأ للحرية في تلقي المعلومات والمدرجات
من العوامل الثلاثة السابقة وأوسع شمولاً للعقول التي تتلقى المدرجات والمعلومات . فأفلام
هولي وود مثلاً تستهوي ملايين الناس على سطح الكرة الأرضية . وتطبع في عقولهم
جميعاً في وقت واحد طابعاً واحداً لا خيار لهم فيه . فهم في كثير من التأثيرات العقلية
والنفسية خاضعون ، من غير أن يشعروا بالخضوع ، لسلطان تفكير مؤلف السيناريو ومخرجه .
فبالك بحرية انفعالهم اذا كان هذان غير حرين .

بقي عامل الراديو وهو لا يقل عن عامل السينما تأثيراً ونفوذاً ، سوى أنه أقل منه
شمولاً ، أو أنه أوسع حرية من حيث الشمول . أعني أنك حر في أن تسمع اذاعة وطنك
أو إذاعة وطن آخر . ولكنك لا تستطيع أن تعترض على ما يذاع لك ولا رأي لك فيه .
لست حرّاً إلا في أن تمتنع عن السمع بتاتا . كما أنك حر في أن تمتنع عن حضور السينما .
بيد أن هذه الحرية يقابلها استهواء العاملين واغراؤهما بحيث لا تكاد تكون حرّاً في
الامتناع .

٢ — علم الانسان صنع قيوداً للانسان

يستفاد مما تقدم ان العلم الذي هو زينة العقل تاج الانسان — هذا العلم الذي ابتدعه
العقل الانساني هو نفسه اصطنع قيوداً وسلاسل لحرية العقل كما رأيت . فهل تعتبر العلم
هذا عدواً للمبتدعه ، اذا كانت الحرية نعمة للانسان وهو يقيددها ؟

ان هذا العلم المخترع الذي يقبأه به العقل ليس ثمرة العقل الفردي ، بل هو ثمرة العقل
الاجتماعي . هو شرر العقول الفردية المحتكة . فهو يكافئ الاجتماع الذي أنتجه بهذه
السلاسل التي يقيد بها حرية الافراد لكي يرتبطوا في المجتمع . فتلك الاقنية التي تسرب
فيها المعلومات والمدرجات الى العقول على أنماط متماثلة تتراعى لنا قيوداً لحرية الافراد ،
وإما هي طوابع تطبع تصورات الافراد وأفكارهم وأخلاقهم بطابع واحد عام لكي يتسنى
اتحادهم ويكون مجتمعاً متيناً منهم غير متقلقل . فمنتجات العلم الاختراعية التي حسبناها
قيوداً للحرية ليست ذات أذى للمجتمع البشري بل هي منحة له لا تقدّر بثمن . هي العامل ،
الاعظم في انشاء المجتمع .

ولكن اذا كان المجتمع يسيء استعمالها فما ذنب العلم ؟
العلم ليس عدواً للحرية، وإنما الذين يسيئون استعمال منتجات العلم هم أعداء الحرية . هم
المسيطرون المستبدون الذين نحن نبحث في كيفية قتلهم للحرية التي هي أمن ما يتمتع
به الإنسان .

أولئك الحاكمون بأمرهم يسيطرون على المصادر الخمسة لأقنية المعلومات والمدرجات
التي بسطناها آنفاً . وبالتالي يسيطرون على حريات الأفراد وحریات الجماعات ، فكيف
يسيطرون ؟

٣ — السيطرة على قيود الحرية الفردية

فيما سبق أشرنا الى بعض شواهد وأمثلة لكيفية سيطرة « الحكام بأمرهم » على
برامج التعليم والثقافة . فلا لزوم للعودة الى هذا الموضوع . وأما سيطرتهم على الطباعة
والصحافة فهي سيطرة علنية في جميع البلاد الدكتاتورية . وفي ألمانيا على الخصوص بلغت
الحد الذي بلغته لعهد الحكم الحميدي في تركيا تقريباً . فالصحيفة الألمانية كانت لا تستطيع أن
تنشر إلا ما يؤعز به إليها . والبريد لا يؤذن بدخول صحف أجنبية مغضوب عليها . هذه
القيود الصحافية يعرفها كل إنسان فلا مقتضى لذكر شواهد عليها .

كذلك شأن السينما فهو تحت السيطرة أيضاً بحيث لا يؤذن إلا بإظهار ما يؤذن به
السيطرة . ودور السينما مضطرة أن تظهر على شاشتها ما تقدمه لها السلطة .
هذه سيطرة على الحرية لا يجهلها أحد الآن .

وأما السيطرة على الراديو فن الشواهد الغريبة عليها أن الحجز على عدة الراديو لأجل
دين لا يجوز في ألمانيا بتاتا ، ولو استحال تحصيل الدين بغيره . وقد تقرر هذا المنع
بدعوى أنه يجب أن يكون لكل إنسان عدة راديو لكي يتسنى له استماع البلاغات الرسمية
وبلاغات الزعيم . وينتفي كل عذر له في عدم معرفته بها .

هذا من حيث وجوب استعمال كل فرد للراديو . وأما من حيث وجوب امتناعه عن
سماع ما تعلنه السلطة ، فإن محكمة وستفاليا حكمت على أب وابنه بالسجن ١٥ شهراً لأنهما
دعوا بعض أصدقائهما من حزبهما الى منزلهما لسماع اذاعة محطة موسكو (١) .

(١) الجهران منقولان عن حاشية صفحة ٥١ من كتاب « الحرية اليوم » المذكور سابقاً

هكذا تُخسَق الحرية الفردية بحكم الدعاية الإيجابية عن طريق السيطرة على موارد المعلومات وأقنيتها إلى العقول . فإن الحاكمين بأمرهم يستخدمون منحة العلم العظيمة التي سهّلت ورود المعارف إلى العقول لبث دعايتهم ، يرسلون في أقنية المعلومات ما يريدون إرساله ويمنعون ما يريدون منعه ، لكي يتسنى لهم أن يصوغوا العقول لقبول دعاويهم ومنعهم في صلاحيتهم لتولي الحكم

٤ - الدعاية السلبية

أما الدعاية السلبية فهي على الغالب :

أولاً : في منع ورود الحقائق والمعلومات الصحيحة في تلك الأقنية أو حجبها عن الجمهور من ناحية .

وثانياً : في منعه من اعلان فكره أو رأيه من ناحية أخرى .

أما الأول ففسد ورد الكلام فيه في عرض البحث الآن من الدعاية الإيجابية . فالغرض الأول من الرقابة على الصحافة والطباعة والسماع والراديو إنما هو منع إذاعة حقائق ومعلومات عديدة عن الجمهور ، بدعوى أنها تسمم أخلاق الجمهور وعقولهم . والحقيقة أنها تنبه الجمهور لعسف «الحكام بأمرهم» أو تنبئه عليهم ، أو تثير شغبه فتعرقل أعمالهم .

وأما الثاني فالغرض منه ألا يكون للوطني رأي البتة . ولسان الحال فيه : « انك أيها العامي لا تصلح لصياغة الرأي . فلا تعنت ذهنك في صياغته . أرح بالك . فالخاكمون يصوغون لك الرأي الأصوب لمصلحة الجماعة التي تشمل مصلحتك » .

وهذا الشكل من الدعاية السلبية يقتضي أن تسد السبل لمناقشة الأفراد كلما أمكن سدها . فما يريد أن يبلغه « الحاكم بأمره » للشعب يبلغه بواسطة الراديو بحجة أن هذا الأسلوب أفضل أساليب الإذاعة لاتساع انتشاره وسرعته . فالوطني يستطيع أن يسمع البلاغ بسهولة وفي الحال . ولكنه لا يستطيع الرد على قائله ولا مناقشته فيه . كذلك الإذاعة في الصحف مباحة للحاكم ولكن المناقشة محظورة على المحكوم .

وهناك وسائل أخرى عديدة لمنع الوطني من ابداء رأيه أو ملاحظاته لوضعه في موضع الآلة الصماء البكماء العمياء :

١ - الجندي في معظم البلاد محظور عليه تحت طائلة العقاب الصارم التكلم أو الاشتغال بالسياسة، وبالتالي لا يجوز له أن يخالف رأي الحكومة رأي آخر، أو أن يناقش ضد جانبها. فكأن الثوب العسكري يجرمه أهم حقوق الوطني إلا الاستهداف للهلاك في سبيل الوطن.

٢ - كذلك الموظف في مصالح الحكومة الدكتاتورية لا يجوز أن يكون له رأي غير رأي الحكومة، ولا يجوز له أن يناقش إلا في جانب رأي الحكومة، وإلا تعرض للعزل فضلاً عن العقاب إذا كان قد سفّه رأي الحكومة بشدة.

٣ - العمال المستخدمون في المصالح الأهلية وفي المعامل، وكل من هم على شاكلتهم انما هم مسلوبو الحرية من نواح مختلفة: أولاً: من ناحية انهم محصورون ضمن لطاق عملهم فلا متسع من الوقت عندهم لبحث المسائل السياسية والاجتماعية. هيهات أن يبقى عندهم وقت لقضاء مصالحهم الخاصة الشخصية والعائلية.

ثانياً: ان انحصارهم ضمن نطاق العمل في عمل واحد على وتيرة واحدة يجعل عقولهم بليدة قلما تحسن التفكير. ناهيك عن ان هذا الانحصار يسلبهم فرص الاختبار واحتكاك الأفكار بالاحوال الخارجية والعمومية. فلا يحسنون تكوين آراء.

ثالثاً: انهم وهم مضطرون الى المحافظة على مراكز خدمتهم ملزمون أن يراعوا خواطر أسيادهم أصحاب أعمالهم. فأراؤهم، إن جاز لهم ابدائها، إنما هي آراء أسيادهم.

رابعاً: في ظل الحكم الدكتاتوري يكون جيش العمال « بلا حرية رأي » البتة، بل قل « بلا ارادة » مادام هؤلاء العمال لا يستطيعون النفوذ إلا بارادة أسيادهم الرأسماليين. والغالب أن أسيادهم أداة في يد الحكومة الدكتاتورية، والأغلب بالعكس، أي أن الحكومة الدكتاتورية آلة في أيدي أولئك الرأسماليين، وفي أي الحالين الحكومة والرأسمالية يجريان مجرى واحداً. لذلك يكون ذلك الجيش من العمال آلة بلا ارادة في يد السلطة. فمن يبقى إذن حر الرأي؟

٤ - المشتغلون بعملهم. وهؤلاء أقلية لا يعتد بها وهيئات أن تستطيع الافلات من قبضة الدكتاتورية.

د - حرية العمل

بقيت حرية العمل وهي بعدما تقدم من البحث لم تبق موضوعاً للبحث لأن مسلوب حرية الفكر وحرية القول لا يستطيع أن يملك حرية العمل فيما لا يفكر فيه وفيما لا يستطيع أن يتفوه به . يستطيع أن يعمل ما يجوز له أن يقوله فقط ، لأنه لا يضاد ارادة السلطة الحاكمة بأمرها

هـ - صلاحيات الرأي

بقي أمر جوهرى لا بد منه لحتم هذا التمهيد وهو : ما هو الرأي الذي يعتبر صالحاً لحياة المجتمع أو الأمة ؟

بحسب المبدأ الديموقراطي البحث الرأي الاصلاح لحياة الجماعة هو الرأي الذي تقره أكثرية الجماعة لأنه ليس أولى من الجماعة نفسها لتقرير ما يصلح لها مهما كانت راقية أو منحطة ، منقفة أو ساذجة . لأنها هي التي تتحمل تبعه رأياً صالحاً كان أو طالحاً ، وهي الجديرة باصلاحه أو تنقيحه أو العدول عنه ان كان غير صالح أو قليل الصلاحية . ولا وظيفة للسلطة الحاكمة الا تنفيذ ذلك الرأي الذي تقره الجماعة .

الرأي الاصلاح لحياة الجماعة ليس من مواضيع هذا الكتاب والبحث فيه لا يسهه هذا المجلد الصغير ، فلانعرض له . وإنما نذكر المبدأ العام الذي تبني مصلحة الجماعة عليه وهو : إن كل رأي يكون فيه نفع الجماعة موزعاً على الأفراد بأكثر ما استطاع ، وضرره العائد على الأفراد أقل ما يمكن ، هو الرأي الاصلاح للجماعة .

وهنا نسأل : هل يطابق هذا المبدأ العام سياسة الحاكمين بأمرهم وادارتهم ؟ وفي الجواب نشير الى بعض مبادئهم للدلالة على مبلغ غرور هؤلاء الحكام بعبقريتهم . وعنجهيتهم التي يتخلقون بها في فرض مبادئ اجتماعية على عقول أممهم لا تستطيع أن تقبلها الاقوام الساذجة ، فكيف تتحملها الشعوب الراقية بغير الرضوخ للسؤدد القاهر اليك أمثلة على ذلك ما أورده مؤلف « الحرية اليوم » في حاشية صفحة ١١٤ : -

« الحقيقة لا ينبغي أن تكون دائماً مرغوبة . هذا في رأي المهر هتلر الذي صرّح به

في محاضرة إذ قال بالنص : « ان الواجب على الألماني ان لا يطلب الحقيقة لذاتها Objective truth اذا كانت نافعة للآخرين . بل يجب أن يطلب بلا انقطاع الحقيقة التي تهمة نفسه »

وقد ورد في مرسوم للحكومة البروسية في مارس ١٩٣٤ « الاشتراكية الوطنية التي يدعها حزب النازي، ويزعمها الهر هتلر، ولا أحد يدري أي اشتراكية هي، تهجر بملء عقلها نظام الثقافة الذي يجعل المعرفة غاية القصوى »

وصرح الدكتور فريك وزير الداخلية بهذا القول : « ان جهد الثقافة يجب أن يوجه الى انتاج الرجل السياسي الذي بأفكاره وأفعاله جميعاً متأصل في أمته ومندمج بتاريخها وإيمانها بلا انفصال . وأما الحقيقة لذاتها فشيء ثانوي وغير مرغوبة دائماً »

وصرح الهر روست وزير المعارف . « أنتظر من المدرسين أن يقدموا لتلاميذهم المبادئ الأساسية للفلسفة وفكرة « الاشتراكية الوطنية » لا ان يبقوا محايدين ومكبين على درس الحقائق لذاتها في المدرسة . ولا ان يجعلوا الغلام ملاحظاً بليداً ، بل يجب أن يوقظوا فيه الحماسة والعاطفة : ان هذه المسألة ذات قيمة إلهية وأبدية . وليست ذات حقيقة فاترة » . (١)

ومن ذلك قوله أيضاً : « ان من واجب « اتحاد » المعلمين « أن ينشئوا فكرة الوطنية والاشتراكية الوطنية يجب أن يدرّب الطلبة على الطاعة العمياء للمعلمين » ...

ومن غرائب ثمار التعصب الألماني الجنسي ان الدائع في مجالس النازي ان نظرية النسبية التي أذاعها اينشتاين العلامة الشهير قبل الحرب الكبرى اختلسها اينشتاين من دفتر مذكرات كان في جيب ضابط بروسي (الماني) . فتأمل

بمثل هذه المبادئ يصوغ « الحاكم بأمره » الألماني الآراء الصالحة لأمته ، وهي آراء كلفت المانيا في كل من سنتي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ نحو ٨٥٠ مليون جنيه في الاستعدادات الحربية تجاه الدول التي يثير ايجاسها من شر بلاده بمثل هذه المبادئ العدائية

وعلى هذا الخط يصوغ موسوليني وأمثاله من « الحكام بأمرهم » الحقائق التي يسندون

اليها تعاليمهم السياسية والوطنية. فمن أقوال هذا « المبقرى الالهى » بهذا الصدد في كتابه « تعليم الفاشيزم السياسى والاجتماعى » : « الحكومة تمثل روح الامة . فالحكومة هي التي تثقف الرعايا الوطنيين على قاعدة الفضيلة المدنية وتمنحهم وجدان Conciessness وسالتهم وتقبلهم في جبهة وجدانيتهم . وهي التي تقود الناس من حياة الفطرة الاولى الى عبادة القوة البشرية العليا التي هي الامبراطورية » (١)

وفي حين أنه يصرح : « بأن الفرد في الحكم الفاشيستي مجرد من الحرية التي لا فائدة منها » (٢) والتي قد تكون ضارة وله ان يحتفظ بالجوهرى منها فقط . يناقض هذا التصريح بقوله : ان الفرد في الحكم الفاشيستي لا يلغى من الوجود بل يضعف وجوده (٣)
نرى هل الآراء التي تصاغ من هذه المبادئ وتلك تصلح للنفع الاكثر والضرر الأقل للجاعة ؟ . للقارىء ان يزنها بميزان العقل المجرد من الغرض وثم يحكم .

(١) كتاب الحرية اليوم صفحة ١٧٨

(٢) من يحكم بأن لا فائدة منها ، الدوتشي أم الامة ؟

(٣) كتاب الحرية اليوم صفحة ١٨٢

الفصل الاول

نشوء الديموقراطية وتطورها

١ — نشوء الحكم

يفهم سواد المفكرين بالشؤون السياسية والمطالعين فيها ان الديموقراطية نظام سياسي اداري يتساوى الناس فيه بحرية التفكير والقول، وبالحقوق الانسانية العامة، كما هم متساوون بالواجبات الاجتماعية . وبحكم هذا التساوي يكون زمام حكمهم في أيديهم يسلمونه لنواب عنهم ينتخبونهم من خاصتهم، الممتازين فيهم برجاجة العقل والفظانة والحصافة ونقاء الضمير وسعة المعرفة والاختبار .

ذلك هو المعنى الشائع الآن للفظ الديموقراطية . ولكنه لم يكن المعنى اللازم له في كل زمان ومكان . بل اعتوره معانٍ مختلفة بعض الاختلاف بحسب الزمان والمكان ، كما سيتضح من سياق البحث .

وليس المقصود هنا بالحكم التحكم ، بل المقصود به ادارة المصالح الداخلية وسياسة الشؤون الخارجية . فذلك النظام وهذا الحكم الذي يقتضيه مسندان الى القوة الصادرة من مجموع الأمة . ولهذا يجب أن نخص النبذات التالية بصدد القوة التي يستند إليها الحكم

١ — نشوء التعاون الاجتماعي

الديموقراطية نزعة من نزعات الحياة ، فردية واجتماعية . هي عنصر من عناصر الحيوية كامنة في الهيوولي نفسها . وقبل أن يبرز هذا العنصر الى الوجود الحيوي لابد من بروز الاجتماعية التي تنزع هذه النزعة — لابد من تكوّن المجتمع . والاجتماعية نفسها سجيّة من سجايا الحياة ، تراها منذ نشوء الخليّات Cells الحيّة . فأتت خلية بروتوبلاسمية حتى صارت مواليدها جماعة متواطنة . ففي كل مستعمرة جرثومية بروتوبلاسمية ترى

ضرباً خاصاً من الجرائم تنألف منه المستعمرة وتطرد سواء أو تلتهمه ترى الاجتماعية الحيوانية، كلما تصاعدت في دراسة سلم الحياة من الحيوانات الدنيا حتى الإنسان . وكلما تصاعدت فيها ترى هذه الاجتماعية أعقد حيوية، ووظائفها التعاونية أكثر تنوعاً . أجل ترى من ضروب تعاونها وتكافلها ما يكاد يقنعك أن هناك عقلاً يسوس ويدبر، ويجمع ويفرق . ولا ريب أن العقلية الداخلية (الفريزية) تبتدىء مع بداية الحياة الأولى .

ترى الجماعة التعاونية في أسراب الحياة الدنيا حتى الحشرات كالنمل والنحل . وتراها في الوحوش كالإبل والأبقار البرية ، وفي الطيور الخ . وإذا دقت في الدرس تراها في كل نوع من أنواع الأحياء بلا استثناء .

جمع كروبتكن^(١) أمثلة عديدة عجيبية لتعاون الحيوانات . فمن ذلك أن نوعاً من الطيور المائية يدعي بجماً (جل الماء) Pelican يذهب جماعات لصيد الأسماك . فتختار الجماعة أولاً جوناً^(٢) من الأجوان . ثم تصطف تجاه شط الجون بشكل نصف دائرة واسعة مواجهة الشاطئ ، ثم تتقدم نحوه مضيققة المساحة بينها وبينه سائقة الأسماك أمامها إلى أن تحصرها . ثم تقبض على معظم الأسماك التي انحصرت في الدائرة الضيقة . وأما في الأنهار والجداول فتتقسم إلى صفين متقابلين عن بعد، وكل منهما بشكل نصف دائرة . ثم يتقاربان إلى أن يتصل طرفا نصف الدائرة الواحدة بطرفي نصف الأخرى . ولا يزالان يحصران الأسماك بينهما حتى يقسني لهما الظفر بالجانب الوافر منها . حتى إذا جن الظلام عادت تلك الجماعات من مصائدّها إلى مرافقها . وما من أحد من الناس رآها تعترك متنازعة ما اصطادته .

الكركي أو الرهو، وهو نوع من الطيور المائية ، تعيش جماعات بسلام تام فيما بينها، مسألة لسائر الطيور المائية الأخرى . ولها نظام كشافة عجيب . فتقيم عسكاً حول الجماعة في أثناء راحتها وغذائها ورعاية صغارها . فإذا باغتها صياد بشري في أثناء ذلك أفرقت

(١) انظر Democratic Process حاشية صفحة ١٥

(٢) الجون خليج صغير في البحر ، الشط فيه شبه نصف دائرة

ولا تعود ثانية الى ذلك المكان لأنه أصبح في يقينها خطراً . وإنما ترسل في أول الأمر كشفاً يستكشف الناحية . ثم ترسل ثانية زمرة من الكشافة ، حتى متى عادت الكشافة بخبر زوال الخطر تبعث زمرة أخرى أوفر عدداً لكي تتأكد صحة الخبر . وأخيراً تعود الجماعة كلها مطمئنة .

ومن غريب ما يروى ان كلاب البرية في أميركا تخرج من أوجارها عائلات ، وتتداعب مرحلة وتزاور ، ثم تعود الى أوجارها .

وفي سيبيريا الشرقية فتوافد الأيائل من نواح مختلفة الى نقطة معينة لكي تهاجر الى صقع آخر سرباً واحداً (١) .

وهناك أمثلة عديدة على اجتماعية الحيوانات تثبت لك ان الحيوانات الضعيفة تدفعها الغريزة الى الاجتماع والتعاون حرصاً على بقائها . والأنواع القليلة الاجتماعية الضعيفةها أو العديمتها معرضة للانقراض مهما كانت قوتها الفردية شديدة . والعقلية غريزية كانت أو اكتسابية تستقوي بالتفاعل الاجتماعي كما لا يخفى عليك . ولذلك ترى الحيوانات الأمتن اجتماعية أقوى غريزة في درء الأخطار واكتساب المنافع . فلا تستغرب إذن انه بقوة العوامل الاجتماعية ساد الانسان العوالم الحيوانية والطبيعية جميعاً .

٢ - الاجتماعية نظام قوة

الخيوط المثلث لا ينقطع سريعاً . كذا قال الحكيم . وقوة الجماعة متحدة أقوى من قوى أفرادها غير متحدة . هذه حقيقة فلسفية لا مشاحة فيها . السفينة في متلاطم اللجج أثبتت من حطامها المفككة التي تبعثرها الأمواج هنا وهناك . الريح لا تفتت السنبلة القائمة ، ولكن إذا فتتها الدارس ذرّت الريح عصافتها في كل ناحية . إذن الاجتماعية قوة عظمى .

كذلك الاجتماعية نظام . هذا النظام مفقود في الفردية أو في الأفراد متفرقة . أعواد الكرسي متفرقة لا تصلح للجلوس عليها ، حتى ولو كانت متجمعة بعضها على بعض .

لا تصلح للجلوس عليها إلا بعد أن يجمعها النجار بشكل كرسي ، ويربطها بعضها ببعض ربطاً متيناً .

تري أن أعواد الكرسي ومساميره وغراه الخ لا تساوي كرسيًا البتة . وبعبارة معكوسة ، الكرسي لا يساوي الأعواد والمسامير الخ فقط ، بل يساويها ومعها شيء آخر . فما هو هذا الشيء ؟ ليس اجتماعها فقط ، بل انتظامها معه أيضاً . فالكرسي = الخطام + فن النجار . والبيت يساوي = الحجارة + فن المعمار . وهكذا كل مصنوع = الخطام + النظام .

كذلك الجماعة هي مجموعة أفراد ونظام اجتماعي معاً — هي أفراد منتظمون في نظام ذي قوة ، وما هي أفراد مبعثرون أو مجتمعون بغير نظام .

فكيف تنتظم الجماعة ؟

ينتظم مجتمع الجماعة إذا شعر كل فرد فيه انه لا يستطيع أن يدرأ خطراً عنه ، أو يكتسب منفعة ، الا بالتعاون مع رفقاءه . والأخطار التي هو عرضة لها ترجع الى ناحيتين : — أولاً — ناحية الطبيعة التي تجود عليه بالرزق جزاء عمله فيها . فهي عرضة للنضوب أو الشح أو المحل .

ثانياً — ناحية الاجتماع ، وهي غزو جماعة أخرى لجماعة ، بغية استعبادها ونهب قسطها من خير الطبيعة .

لذلك هو مضطر أن يتفاهم مع رفاقه على التعاون لدفع هذين الخطرين ، لأن الغريزة والعقل الاستدلالي الاستنتاجي أرشده الى أن هذا التعاون الاجتماعي ينقذه من الخطرين . فكيف يحصل على هذا التعاون ؟

يدرك أن هذا التعاون نظام يستلزم تنظيمًا .

والتنظيم يستلزم منظمًا .

يدرك ذلك بالغريزة وان لم يفهمه فهماً فلسفيًا بالعقل . لذلك ترضخ الجماعة لتنظيم

منظم .

ومن هو المنظم ؟

هو المسيطر الذي يدعن له الأفراد ويأتمرون بأمره .
هذا يدركه الأفراد بالسليقة أيضاً من غير اعنات فكر . وتؤيده الوقائع والتجارب
فكيف ينشأ المسيطر ؟

٣ — نشوء المسيطر

السيطرة، سواء كانت سلطة حاكم مطلق أو سلطة ادارة، لا يمكن أن تستتب الا إذا
كانت مسندة الى قوة كافية لقيامها . ولا نعرف مصدراً للقوة العظمى إلا قوة الجماعة كما
تقدم القول . لا يستطيع فرد أن يتحكم بجماعة بقوته الشخصية، ما دام « ضعيفان يغلبان
قويّاً »، إذن فهما كان الفرد ذا شخصية قوية فلا بد له من استخدام قوة الجماعة نفسها —
فكيف يستطيع أن يستخدمها ؟

لهذا الأمر وسيلتان : ١ — التزعم . ٢ — التنظيم .

١ — التزعم : هذا الموضوع يحدو بنا الى البحث في نشوء « الحكم » أو بعبارة أوسع
نشوء « السيطرة » . لذلك نتصور جماعة أولية أو قبيلة في بدء اجتماعيتها وجدت نفسها
تواجه في معيشتها مشكلتين : الأولى خلافات تنازعية بين أفرادها لا تكاد تحسم إلا
بالخصام والمشاجرة، وبالمقاتلة أخيراً، بحيث يؤول الحق للغالب، ولكنه يثير حنق المغلوب
وحفيظته . والثانية احتكاكها بقبيلة أخرى مجاورة لها . ولا يكاد يسلم هذا الاحتكاك
من الأيلولة الى حرب بين القبيلتين . وفي كلتا الحالتين يدرك أفراد القبيلة أنهم خاسرون
وغير مطمئنين لمعيشتهم، فلا يلبثون أن يكتشفوا أن الوسيلة الفضلى لتلافي هذا القلق
هي أن ينضوا تحت كنف زعيم يتولى أمرين مقابلين لتينك المشكلتين . الأول : أن يقضي
بينهم ويفض خلافاتهم . والثاني : أن يقودهم لمقاتلة القبيلة الغازية لهم كعصبة واحدة . وفي
مقابل حسنات هذه الزعامة يتعهدون ضمناً أو بصراحة بالطاعة والاذعان لأوامره .

ولما كانت القبيلة عادةً من سلالة واحدة ودم واحد، كان كبيرها سنّاً أو حنكة واختباراً
ودهاء هو المتزعم . بواسطة هذا التزعم يصبح زمام قوة الجماعة في يد الزعيم القائد القاضي
والحاكم . وبموجب حق الزعامة ينفذ قضاءه فيهم وأوامره الادارية والحربية باستخدام
هذه القوة أو باستخدام جزء منها حسب الاقتضاء . ومن هنا ينشأ التنظيم .

٢ - التنظيم - ومتى استتب الأمر للزعيم برضى الجماعة، شرع ينظم القوة التي ينفسد بها قضاءه وأوامره. فيعين شرطته ويرتب جنديته ويوظف عمال ادارته.

بهذا التنظيم يستتب له الأمر والنهي، ويصبح زمام القوة في يده، حتى اذا تمرّد أحد الأفراد على سلطته أخضعه بهذه القوة رغم أنفه. فإذا استطاع أن يجمع بنظام قوته هذا ثورة متمردين أصبح صاحب السلطة المطلقة، بحيث لا يستطيع أناسه أن يستردوها منه، أصبح أميراً فلياً.

بعد بلوغه الى هذه الدرجة من الاعتصام بزمام القوة يصبح النزاع بينه وبين قومه فاتراً أو حاداً، بقدر ما يحسنه من رعاية، وما يحكمه من نظام:

يحسن النظام يظفر بقوة القوم. وبه يتحكم بالقوم بواسطة قوة القوم. وبه يجعل القوم يخلدون الى حسن رعايته.

فما هو سرّ أن فرداً واحداً يستطيع أن يتحكم بجماعة ويستبدّ بهم، وقد يكون عامي واحد منهم أقوى منه عضلاً وعقلاً؟ السرّ هو أن الحاكم يمتاز باحراز أمرين: قوات الأفراد متجمعة، وتنظيم هذه القوات. وأما الأفراد فلا يحرزون إلا قواتهم متفرقة - كل يحرز قوة نفسه. وقد لا يحرزها إذا زجّه الحاكم في نظام جنديته أو شرطته، أو إذا اعتقله أو اذا أبعد.

فترى ان اتحاد الجماعة تحت رعاية نظام الزعيم - هذا الاتحاد الذي اخترعه الانسان لأجل ضمان سلامة وسلامه، وضمانة الأمن لاستزاقه - كان العامل الرئيسي في استعباد الزعيم له واستغلاله. ونذر أنى الزعيم الظافر بالسلطة لم يستأثر بها، ويجعلها اداة لنفعه الخاص، وذريعة للاستعلاء على قومه. وهذا الاستعلاء نفسه يصبح مع الزمن وسيلة نفسية لتعزيز سلطته.

فند نشوء الزعامة في كبير القبيلة وشيخها وبطلها نشأت الكهانة. وهما صنوان متمشيان. وعلى تقادم العهد يصبح البطل الزعيم الميت إلهاً، وحفداؤه أولاد الإله. وبالتالي أنصاف آلهة. فروعة الألوهية تعزز سلطة الزعيم في نفسية القوم. ولذلك كانت الكهانة التي هي وظيفة سلالة الإله مقترنة بالزعامة. وفي كثير من سلطات التاريخ كانت الزعامتان الدينية

والسياسية مجتمعان في الملك ذي السلطان الأعلى .

بقي هذا التقليد العظيم الشأن دهرًا طويلًا حتى جيلنا الحاضر . فابن السماء الصيني ، والقيصر الروسي وغيرها لم يخلعا عن عرش الالهية أو عرش النيابة عنها إلا في أوائل هذا القرن . وبأوروبا كان زمنًا طويلًا يجمع السلطين في يده .

وفي سنة ١٩٠٦ سنّت المادة الرابعة من قوانين الدولة الروسية بهذا النص :
« أن لا إمبراطور الروسيين القوة الا توفقراطية العليا . فطاعة سلطانه ، لا عن رهبة بل عن ضمير حي » ، إنما هي أمر من الله نفسه »

والملك تجميس الأول الانكليزي الذي حكم من سنة ١٦٠٣ - ١٦٢٥ حاول ان يثبت في « قانون الممالك الحرة » من نصوص الكتاب المقدس ومن الشرائع الطبيعية والانسانية ، أن الملوك يحكمون بحق إلهي ، الى أن قال : - « انه لا حد وكفر شنيع وتجديف فظيع أن يناقش أحد فيما يستطيع الله أن يفعله . وهكذا يُعَدُّ تجديفًا ووقاحة ان يجادل أحد فيما اذا كان ملك لا يستطيع أن يفعل هذا الأمر أو ذاك »

بهذه العقيدة - عقيدة أن للملك حقًا إلهيًا يسط سلطانه على قومه - كان الملوك يؤيدون شوكتهم ويعززون سلطانهم . وفي كثير من الأحيان كانت هذه العقيدة وحدها كافية لتأييد الملك في عرشه ، لأن اغراق الجمهور بها كان يردعهم عن الافتئات على سلطانه ، بل كان يدفعهم الى التضحية في الذود عن عرشه وحمايته من الغاصبين .

لهذا كان أفعال سياسة يسوس الملوك بها رعاياهم ، هي تعظيم الروح الدينية ، واعظام نفوذ الإله . وتأثيره في حياتهم الزمنية ، فضلًا عن الأبدية . فلا بدع ان تكون النعرات الدينية معظم أممباب الحروب في القديم ، حتى في العصور الأخيرة .

؛ — غريزة الحرية

وبالرغم من أن عقيدة السلطة الإلهية والوراثية كانت أيضًا ميراثًا اجتماعيًا للعباد يتلقونها الاولاد عن الوالدين والأحداث عن البالغين ، عن الكهول والشيخوخة ، كانت البديهة تحفز بعض العقول النيرة لاستنكار هذه العقيدة ، وتمحرض النفوس المتمردة على المجاهرة باستنكارها واستنفاز الجماعة لطرح نيرها عن رقابهم .

الحرية بديهية في الفكر . ولماذا يكون الانسان محروماً الحرية، وهو يرى الطيور والوحوش والحشرات حرة ؟ في الطبيعة كل يوم محروص له على استرداد حريته . فلا بدع ان يتحين كل فرصة لاسترداد حقه الطبيعي في ادارة حكم نفسه بنفسه . ومهما أنست التقاليد الانسان بأن السلطة التي يتمتع بها الحاكم وليست خدمها في استعباد قومه هي مستمدة من قوى قومه متجمعة ، فان تلك البديهية تفكره بأن هذه السلطة انما هي ملك القوم لا ملك الزعيم ، لأن ينبوع قوتها في القوم ، لذلك يحرص نابغة القوم قومه على اقتزاع تلك السلطة من الزعيم المستبد .

فأفتى النزاع أو التنازع بين عباقرة القوم على السلطة متعاقباً متتابعاً جيلاً بعد جيل . العبقري الزعيم يجاهد في الاحتفاظ بالسلطة له . والعبقري الغيور يجاهد في سلخ السلطة من الزعيم وردها للقوم ، كما كانت منذ منشأ الاجتماع الانساني يوم انتخب رجال القبيلة زعيمهم أو شيخهم انتخاباً .

كذا كانت الديموقراطية منازعة الأمانة سلطة الحكم - منذ القديم الى اليوم . وكانت المعارك مترددة بين الجانبين . وإنما كان الفوز أغلب لناحية الحكم الفردي المطلق لصعوبة اتفاق الأفراد ضدها .

٥ - نظام الحكم المطلق

رأينا فيما تقدم ان الاجتماعية التي هي سجية طبيعية من سجايا الحياة العامة، اقتضت أن تكون نظاماً لكي تصدر منها قوة ، وان تنظيمها اقتضى ان يكون للجماعة منظم . ولا منظم لها إلا العبقري المكونة فيها، التي تبرز في شخص نابغ . فهذا الشخص النابغ هو الذي يجمع قوة الأفراد بيداً، وينظم الجماعة بهذه القوة الى أن يصبح مسيطراً .

لم ينصع الأفراد لهذا العبقري المنظم إلا برضاهم واختيارهم لتوسيمهم الانتفاع عن يد تنظيمه . فسواء انتخبوه أو هو تولى الزعامة بالارث أو بالبطولة ، فاستيلاؤه على الزعامة جاء عن طريق الديموقراطية ، حتى لو اغتصبه اغتصاباً لبقيت روح الديموقراطية جرثومة في النظام ، لأنه يكون عرضة خلع الجماعة له عند سنوح أول فرصة

من أمراض اجتماعية الانسان ان ديموقراطيتها التي هي سر نظامها بقت ضعيفة دهرأ

طويلاً . هو مرض عقام لا تجده في اجتماعيات الحيوانات الدنيا ولا العليا . أعني أنه ما قبض عبقري من الناس على زمام الرعامة إلا داس ديموقراطية الجماعة تحت قدميه ، واستقل بالسيطرة ، واستبد بالقوم . ونذر أن رأيت زعيماً أميراً أو ملكاً يحسن سياسة الحكم ، ويعمل لخير رعيته إلا اضطراً . بل تراه يستأثر بالخير كله أو بمعظمه لنفسه ، ولا يبغي لجماعته إلا فضلات هذا الخير . كذا كان شأن الحكام منذ بدء التاريخ الى العصر الأخير تقريباً . فما سبب هذا الداء الذي يلي به المجتمع الانساني ، وقد سامت منه المجتمعات الحيوانية ؟

السبب هو في نفس السبب الذي نشط بالنوع الانساني ودفعه دفعة قوية في سلم الارتقاء ، وجعله أعلى جداً في هذه السلم من سائر الأحياء . هو العقل نواة العواطف والشهوات . فالجماعة البشرية مشتركة بالعقل الاجتماعي الذي لا يزال ضعيفاً جداً وقاصراً بالنسبة الى العقل الفردي . ولكنها متنازعة الشهوات والعواطف . فلا بدع ان يسخر ذلك العبقري الذي ثبت زمام السيطرة في يده قوة الجماعة لخدمة شهواته .

هكذا نشأ الزعيم ديموقراطياً . ولكنه ما لبث ان صار ملكاً مطلق الحكم . على انه مهما حرص على الاستقلال بالسيطرة فلا يستطيع ان يظفر به كله اذا اتسعت دائرة سلطانه ، وتضخمت كتلة جماعته . لا يستطيع سطوته ان تنبسط على الملايين من النفوس والالوف من الاميال المربعة . لا بد أن يستعين بأعوان يشركهم بالسيطرة وبنعمائها ونعمها . وفي هذه الحالة ينشلم استقلاله وتضعف سيطرته ويصبح عرضة لخطر الانقلاب .

اما كيف تتسع دائرة سلطانه ، فعلى حساب الجماعة نفسها . بقوة الجماعة تحدث ثلاثة أحداث : أولاً — يتسنى للجماعة ان تنشط في العمل والاستغلال ، وبالتالي في التوالد . فتتمو سريعاً . ثانياً — يتسنى للزعيم (أو الحاكم) بقوة جنديّة الجماعة أن يفتح بلاداً أخرى فيضمها الى بلاده ، ويوفر لقومه أسباب الرزق . وهذه تنشط فيهم قوة التوليد أيضاً .

ثالثاً — يضم الى قومه أسرى عبيداً أرقاء ، ويستخدم قواهم في الاستغلال والتجنيد الخ . كل ذلك يأول الى سعة ملكه وبسط سلطانه . وبالتالي يضطره الى استخدام الأعوان من عباقرة قومه ودهاتهم .

٦ — حكم الاعيان

متى احتاج الزعيم المسيطر الحاكم المطلق الى أعوان في الحكم ، نشأ النظام الحكومي بطبيعة الحال . لأن الحاكم يرى أن الوسيلة الفضلى للتنظيم هي أن ينوع أساليب ادارته الحكومية، ويوزعها على أعوانه ولاةً وحكاماً وقضاةً وقواداً وجباً الخ . هم رجال الدولة . حينئذٍ تظهر الديمقراطية ثانية من وراء غيوم الحكم المطلق الاستبدادي . . تظهر فيما يأتي من الأحوال .

١ — يشترك أولئك الأعوان الحكماء مع الحاكم الأعلى بالرأي والتنفيذ، وبقدر ما لهم من الاستشارة العقلية ، يحدون من سلطته، ويضطرونه الى اشراكهم معه بالسلطة .
٢ — تصبح نفعية الجمهور حجة لتدخل أولئك الأعيان ، وان كانت أحياناً حجة مزعومة موهومة .

٣ — يصبح في طاقة أولئك الأعيان أن يتآمروا على خلع الحاكم وتعيين غيره .
في مقابل هذه المزايا التي للأعوان، والتي تخيف الحاكم الأعلى من خطرهم عليه يضطر هذا الحاكم أن يفتت كتلة تأمرهم بأن يشتري ولاء فريق منهم بالهبات من الاملاك ، ويقطع دابر الفريق الآخر الذي يخاف طموح مطامعه .
من هنا صدر نظام الاقطاع . وهو تولية أفراد ممتازين ببطولتهم في الحروب ، أو بداهتهم ، مقاطعات يحكمونها ويستغلون مكوسها . وفي مقابل ذلك يقدمون للملك ولاء واثاث وجنوداً . وفي الوقت نفسه يطرح عن طاقه الاهتمام بادارتها وسياستها وحفظ الأمن فيها . هذه الولايات الاقطاعية متوارثة .

هذا بيان اجمالي جداً لنظام الاقطاع . ولكن تفصيله يكاد يكون مستحيلاً لأنه يختلف الاشكال في الزمان والمكان . والمهم فيه أن لهؤلاء الولاة الاقطاعيين حق المشورة في مهمات الدولة السياسية والحربية . فهم شركاء الملك في الرأي والتنفيذ . ومجلسهم يعد ذا لون ديموقراطي .

الحكم الذي يشترك فيه الأعيان مع الملك كثيراً أو قليلاً يعد حكم الأعيان Oligarchy هذا الحكم الماركسي المتعبد بالاعيان قديم العهد ، تمجد آثاره منذ بدء التاريخ . على أنه

لا يختلف عن الحكم الملكي المطلق من حيث تأثيره في الشعب . فهو مثله استبدادي . وكثيراً ما يكون أكثر منه ظلاماً للرعية ، لأن الممتنعين فيه ، والمتزفين على حساب الشعب عديدون . كل منهم يريد أن يكون مترفاً ترف الملك .

وندر أن ظهر في تاريخ الحكم الملكي ملوك عملوا الخير الشعب ، قامعين شهواتهم وكابحين جماح عنفوانهم ، كبعض ملوك اسرائيل القدماء ، وبعض سلاطين صدر الاسلام دولة الراشدين وقد علمت في مطلع هذا الفصل ان الغرض الاساسي من نشوء الحكم هو ضمان السلامة والسلم والامن لتوفير الرزق للقوم . ولكن هذا الغرض ينمكس في ظل الحكم الملكي ، أو الأعياني المطلق انعكاساً فظيماً ، في ظل هذا الحكم الاستبدادي يحدث ما يأتي :

١ - تنسحق الحرية الفردية حتى ضمن دائرة القانون . يصبح القانون بأزائها حبراً على ورق . تحبس حرية الفكر وحرية القول وحرية العمل .

٢ - يتعرض كل نابغ وعبقري لخطر الهلاك . لأن عبقريته ونموغه خطر ان على السلطة ، فالسلطة الحاكمة تغتاله بأية الوسائل لكي تتخلص منه .

٣ - تحرم حرية الاجتماعات بقدر الامكان ، مهما كان نوعها تفادياً لتفاهم القوم وتواطؤهم على المؤامرات .

٤ - لا يسمح بإنشاء جمعيات أو أندية ونحوها للسبب السابق عينه .

٥ - تمنع الثقافة ما استطاعت لكيلا يقننه الشعب للمطالبة بحقوقه الطبيعية . لا تكتفي السلطة بما تقدم تحامياً لتأمر الجمهور ضدها ، بل تخلق أسباباً للفت أنظارهم عنها : —

- ١ - تخلق فتناً سرية بين الشعب لكي يشاجر بعضه بعضاً ويقتتلوا ويتعادوا .
- ٢ - تثير فيهم حسد الفقير للغني والوضيع للرفيع .
- ٣ - تعمل كل ما يمكن عمله لافقار الشعب لكيلا يستطيع التحفز للثورات .
- ٤ - تثقل عملية الضرائب لكي تغدق المكافآت لحرسها ولاعوانها . وبذلك تخلق أيضاً ضغينة بين الحرس والشعب (١)

(١) يقال انه في عهد حكم الامبراطور غليوم الالماني كان الجيش معزراً جداً ، بل جعل أغلى قيمة في الامة ، حتى اذا أساء جندي لعمالي سومح الجندي ، وربما عوقب العمالي وهو بري .

٥ — تفعل الحرب أحياناً لكي تشغل الشعب بها عن الثورة ضدها .
إذن السلطة المستبدة ما كانت في زمن من الأزمان إلاً عقبة في سبيل تقدم الهيئة الاجتماعية .

ان دور الملكية الطويل جدير بأن يسمى دور « الحضارة الاستعبادية » . وبقدر ما كانت الملكية تتقيد بعبء من الأعيان ، أو بشيء من ارادة الشعب كانت الروح الاستعبادية تضر وتضعف . ولكن ما دام تمت ملك له ارادة مطلقة ولو في بعض الأمور ، فهناك عبودية محدودة بتلك الارادة . هذا الاعتبار ينطبق على الدكتاتور (الحاكم بأمره) كما ينطبق على الملك المطلق . ورُبَّ دكتاتور اليوم أعظم سلطاناً ، و ارادته أثقل وطأةً من ملك كان مطلق الحكم .

٧ — حقون الانسان الطبيعية

بالرغم من مظالم الحكام المستبدين لم يمكن صدّ التقدم الاجتماعي صدّاً تاماً . لأنه مهما اشتد الاستبداد فلا يمكن أن يخلق المعرفة والفن جميعاً ، ولأن المستبد نفسه يحتاج اليهما حاجة شديدة ، وإلاً فلا يتمتع بثمرة استبداده .

المستبد يحتاج الى أهل العلم والمعرفة والفن ، لأنه في حالة السلم يود أن يتمتع بالآبهة وهناء المعيشة . وكلاهما يحتاجان الى ذوي الفن لكي يبنوا القصور وينقشوها ، وينسجوا الأطالس وينمقوها ، وبوشوها ، ويصوغوا الحلي ويخرفوها ، ويطهوا ألوان الطعام ، الى غير ذلك من بهجة الحياة وأطاييبها . وفي حالة الحرب يحتاج الى أهل الفن للتفنن في صنع السلاح ، وفي رسم الخطط ، الى غير ذلك من لوازم الحرب . وكل هذا وذاك يحتاج الى فن . والفن ابن العلم والمعرفة ، وهما سلم الارتقاء الحقيقي ، وفيهما يتنبه الجمهور الى حقوقه الطبيعية والمطالبة بها . فترى ان الاستبداد نفسه يبحث عن حثفه بظلفه . يخلق القوة القاضية عليه لذلك في مقابل ادعاء السلطة الالهية التي كان الملوك بها يضعون نيرهم على رقاب الشعب تنبهت في الشعوب روح حقوق الانسان . وبهذه الروح نشأ النزاع الحاد بين الشعوب والسلطات لاسترداد الديمقراطية الى مقامها الاجتماعي .

ب - سير الديموقراطية

في احشاء الملكية المطلقة

بالرغم من طغيان استبداد الحكم الملكي المطلق كانت روح الديموقراطية متغلغلة في أنظمة الحكم منذ نشأ ذلك الحكم . كانت تلوح أحياناً ثم تختفي حيناً ، وتلمع تارة ثم تغيب أخرى . ترى هذه الروح واضحة في تاريخ الأمة الاسرائيلية كله ، فندر ان استبدد ملك من ملوكها . لأن يهوده رب الجنود المقيم في أدمغة الشعب كان يقف للملك أو القائد بالمرصاد ، حتى اذا جنح عن السراط الذي رسمه الوحي له ضربه بقوة الشعب نفسه ، أو ساط عليه الأمم الأخرى المعادية . وكان النظام الديموقراطي الاسرائيلي ممثلاً بجميع القضايا الذين كانوا ينوبون عن أسباطهم . ولم يكن لوارث الملك حق الارث إلا بموافقة الشعب أو نوابه . في ذلك النظام كانت العبودية ظلاً خفياً ، اللهم إلا طائفة الأرقاء الأجانب عن « شعب الله المختار »

ولا ريب ان هذا النظام الديموقراطي كان العامل الأكبر في بقاء هذه الأمة الصغيرة بين الدول الكبرى المحيطة بها : مصر وبابل وفارس . ولو كان نظامها ملكياً مطلقاً لا تقرضت سبياً واستعباداً ، واندغمت بقاياها في الأمم السابيتها . لم يكن في الممالك المعاصرة للمملكة الاسرائيلية مثل هذا النظام . وإنما كان مثل ظله عند بعضها أحياناً .

١ - استماعة الملك بالنواب لجباية الاموال

قلنا فيما سبق أن الملك متى اتسع جداً ، وتعذرت على الملك الإحاطة به ، اضطر الملك أن يشرك معه أعواناً في إدارته واستغلاله . وفي هذا الاشراك شيء من الديموقراطية ، ولكنها « ديموقراطية استعبادية » ، لأن سواد الشعب لا رأي له فيها ولا نفوذ ، وإنما عليه نير العبودية أثقل . فما كفاه أن يبتزه ملك ، حتى صار يبتزه حواشي ملك أيضاً . وكان الملك (أو الوالي) اذ ارام أن يحجي مزيداً من مال الشعب ، وهو يخشى أن يتمرّد الشعب مضرباً عن الدفع ، لئلا ينوء تحت ثقل الضرائب ، يتذرّع (الملك) بالشيوخ الى هذه الغاية . فيشرّ فهم بانتدابهم أعضاء في مجلس يزعم أنه مجلس الشورى . ويستشيرهم في حاجة الدولة الى المال للاتفاق على اصلاحات أو على الحرب . وهو لا يبتغي الاستشارة ، بل

يبتغي فرض ارادته عليهم، وحملهم على اقناع اتباعهم بدفع الضريبة الجديدة . فهذه العضوية الشورية يضمن الملك معونة كل واحد منهم له في قصده

كان مجلس الشيوخ هذا في جميع دول العهد القديم ، ودول التاريخ المتوسط حتى الحديث، ذريعة لمثل هذا الغرض أو ما يشابهه . والنظام الديموقراطي الحديث ابتداءً على هذا النمط في الدولة الانكليزية الباقية ، المعتمدة أقدم ديموقراطيات هذا العصر منذ ثمانية قرون . فكان مجلس الاستشارة للمكوس نواة البرلمان الانكليزي . وكانت أمم أوروبا تحذو حذو انكلترا في اقتباس هذا النظام .

حتى في مصر لعهد الاحتلال الانكليزي ، كانت الجمعية التشريعية مختصة بسن القوانين المالية فقط . ولم يكن لها شأن في الأمور الأخرى . وأما مجلس شورى القوانين فلم يكن له إلا الرأي الاستشاري فقط . ومرجع حق التنفيذ للسلطة الحاكمة وحدها

٢ - مجلس الشورى

وهو أمر طبيعي أن يبتدىء النظام الديموقراطي بالشورى في جباية الأموال فقط ، لأن الملك يحتاج الى الأخذ من كل فرد مباشرة . فأسهل عليه أن يفوض الى زعماء الأسرات أو القبائل أمر هذه الجباية ، ويشركهم بمعونة منها . وهم لعلمهم بدخائل ناسهم وبوظائفهم أقدر من رسله ومندوبيه على قضاء هذه المهمة . وحسبهم مكافأة على هذا الصنيع أن تعفى أملاكهم من الضريبة ، وهي كثيرة لأنهم عادة أغنى الأفراد في قومهم .

نرى أن طبيعة الحال اقتضت أن تؤلف مجالس الشورى (الحالية) التي هي نوى البرلمانات من أغنياء الشعب . ولذلك كانت البرلمانات الأولى في جميع أنحاء أوروبا مؤلفة من طبقة الأغنياء . ولا ينتخب إلا الأغنياء لعضويتها . ولذلك كانت الحكومات

الأغنياء الأعيان Plutocracy

ابتداءً الانتخاب لعضوية البرلمان على نفس الأساس الذي ابتداءً به تعيين أعضاء الشورى . فلكي يحصل الملك على المال الذي يبتغيه من الشعب يُصغره بأن يمنحه الحرية في اختيار شيخه أو زعيمه القروي ، ولا سيما اذا كان ثمت أكثر من شخص واحد يجاهد للحصول على الزعامة أو الشيخية . ولذلك يرجح الباحثون الاجتماعيون أن نظام الانتخاب ابتداءً في

القرى أولاً ، أي في الادارة القروية (البلدية) . فليشيخ القرية وظيفة أخرى مع وظيفته في مجلس الشورى ، وهي ولاية بعض الشؤون القروية التي لا محيص للأدارة الحكومية من طرح عبئها عن عاتقها . وقد لا تحتاج الدولة لمصوبته في مجلس شوراها بتاتاً أو يندر أن تحتاج إليها

وقد يحتاج الملك الى معونة الشيوخ والأعيان في أحوال الدفاع عن الدولة أكثر جداً مما يحتاج الى مال الأمة لأجل ترفه وقصفه وبذخه . وقد لا يستطيع أن يقوم بأعباء الدفاع اذا دوى صوت النفير ، إلا برضى أولئك الأعيان . فهو مضطر أن يجمعهم في مجلس استشاري لكي يبسط لهم الخطر المقبل على المملكة من غزو دولة أخرى ، ويقنعهم أن ويل هذا يقع عليهم كما يقع عليه . فيقتنعون بوجوب جمع المال والجنود والعتاد . ناهيك عن أمور كثيرة لا يستطيع الملك الواسع الملك ان يفعلها إلا برضى الأعوان والزعماء . فهو في كثير من الاحوال مضطر أن يجعل تحت يده مجلس أعوان يستقضيهِ أغراضه . فجلس الشورى اذاً هو جنين البرلمان ، تتمخض به الدولة حين تلجأ الى نظام الانتخاب القروي .

مهما كان البرلمان في أول أمره استشارياً أو تنفيذياً ، شكلياً لا فعلياً ، فهو في الطريق الى نظام السيطرة البرلمانية الفعلية على الدولة ، ولو بعد أمد طويل .
واذا تكوّن البرلمان انفتح باب حرية الكلام والنقاش ، وانشقت طرق السعي الى « حقوق الانسان » ، وانعقد المجلس للتآمر على السلطة ، وارغامها على التسليم بحقوق الانسان الطبيعية .

الملك ، في اضطرابه ، لاتساع ملكه ، أن يستعين بشيوخ قومه على قضاء ما ربه النفسانية الخاصة ، جمع بنفسه الهيئة المضيقه على حريته ، والموسعة لحرية أمته ، ووحد القوى التي تقضي على مطلق سلطانه ، وتقطع شأفة استبداده .

هنا نرى مرة أخرى الاستبداد نفسه مضطر ان يسمى الى حتفه بظلفه .
لماذا ؟

لأن النظام الديموقراطي نظام طبيعي ، ونظام الحكم الفردي افتئات على النظام الطبيعي .

هذه القضية الطبيعية حجة قاطعة على ان المجتمع البشري لا يزال ضعيف الادبية جداً . لأن الحاكم الفرد ليس له من أخلاقه ما يكفي لردعه عن تضحية المجتمع على مذبح شهواته . وإلاّ فلو كان الحاكم قديساً عفيفاً حقيقية ومنزهاً عن ارتكاب الآثام لكان أصلح للاستقلال بإدارة شؤون الجماعة ، حتى ولو كان وسطاً في الذكاء والنبوغ . لأن حصر سلطة الحكم في فرد كامل ينقذ الأمة من مشاكل داخلية خطيرة بسبب تضارب الآراء لتباين الأهواء . وإنما تناظر أفراد الأمة تحت راية الديمقراطية أخفّ شراً من معاناة الأمة برمتها تحت نير الحكم المستبد الظالم .

فالنظام الديموقراطي يُعَدّ طبيعياً في الوسط الاجتماعي الضعيف الادبية ، والريك الأَخلاق . ومتى ضارع الناس الآلهة في أخلاقهم ، فلا يبقى من حاجة لحكم ملكي ولا ديموقراطي .

ليس معنى هذا الكلام ان المجتمع الانساني لن يترقى أدبياً بتاتاً . لا . بل سيترقى تدريجياً وإنما لن يبلغ الكمال المطلق . لهذا تبقى للمجتمع حاجة الى نظام حكومي ولو خفيف الوطأة .

٣ — بارلمان الاعيان والملاك

ابتدأ البارلمان استشارياً مؤلفاً من اصحاب الاملاك ، ثم صار انتخابياً ينتخبه أصحاب الأَمْلاك أنفسهم ، لأنهم هم الذين يدفعون المكوس ، فكان هؤلاء ونوابهم شيء من العتق من العبودية للسلطة بقدر ما لهم من حرية الرأي . وبقي عامة الشعب أرقاء للملك وأعوانه وأعضاء شورا .

أما وقد اجتمع نخبة رجال الأمة في مجمع يخدمون به الملك في استنزاف عرق جنين الشعب ، فصار لهم حق مساومته . يعطونه كثيراً من ذلك العرق ، ويأخذون منه قليلاً من « حقوق الانسان » ، وهي حقوق الشعب في الأمن والعدالة والحربة الشخصية والصحة العمومية والتعليم والثقافة ورواج الأعمال ، الى غير ذلك من الشؤون الاجتماعية العامة والاقتصادية (فضلاً عن الدينية أيضاً) .

في ساسة هذه المساومات بين الملك وبارلمانه التي توالى عليها الليالي والسنون

والأجيال، كانت القوانين تصاغ ، ودوائر الحكم على اختلاف أنواعها تنظم ، وعلى التوالي كانت الأمة تظهر بواسطة نوابها بحقوق سيطرتها الديمقراطية على هذه الأنظمة ، فضلاً عن نظام التشريع الذي هو نواة الديمقراطية .

ظفر البرلمان بقوة التشريع قبل أن ظفر بالسيطرة على القوة المنفذة . كانت الوزارات مسؤولة للملوك رأساً، حتى بعد أن صارت قوة التشريع في أيدي البرلمانات . وما صارت الوزارة مسؤولة للبرلمان إلا في القرن التاسع عشر في بعض الدول الأوروبية . في القرن الماضي شرعت الحضارة العالمية تتحرر من العبودية التي كانت تطمسها في القديم، وتشوهدا في التاريخ الحديث .

حتى أواخر القرن الثامن عشر كان الحكم في كل بلاد ملكياً مطلقاً حتى في انكلترا أعرق الأمم بالديموقراطية . أعني كانت الكلمة النافذة الأخيرة للملك ، وليس لوزرائه وشواره إلا الرأي فقط . حتى ذلك الحين كان البرلمانت الانكليزي يقتصر على الشورى وعلى الانتقاد فقط . وكانت ارادة الملك مصدر السلطة . وندر أن حاول البرلمان أن يظهر بحق السيطرة الفعلية على ناحية من نواحي الحكم .

على هذا النظام أنشئت حكومة الولايات المتحدة الأميركية القديمة أيضاً تحت سيطرة نائب الملك . ولكن ما لبثت صرخة « حقوق الإنسان » أن دوت في أميركا ثم في فرنسا ، وتمخضت ثورتاهما عن جمهوريتين طرحتا نير الحكم الفردي منهما بتاتا . وكان هذا الحادث العظيم في تاريخ المجتمع الانساني زلزالاً زعزع العروش . فمن ثمت صار البرلمانت الانكليزي يقتنص السيطرة شيئاً فشيئاً من القصر ، الى أن ظفر بها كلها تقريباً . وحذت برلمانات سائر أوروبا وأميركا الجنوبية حذوه، حتى نمت استتباب أمر الديمقراطية في القارتين تقريباً في هذا القرن .

في القرن الماضي صار حق الرأي (الانتخاب) لكل ذكر بالغ بقطع النظر عن مقامه الاجتماعي أو الاقتصادي ، بعد ان كان هذا مقصوراً على أصحاب الأملاك أمدأ طويلاً . وكان المراد بكلمة « الشعب » الذكور البالغين . وأما الذكور الأطفال فبطبيعة الحال لا يحسب حسابهم ، إلا متى أدر كوا سن البلوغ . وأما الاناث فكن لم يزلن في صف

الأرقاء، لأنهم محرومات « حقوق الانسان ». وما زلنا كذلك في فرنسا وفي بعض ممالك أوروبا، مع ان بعض ممالك الشرق ردت للمرأة هذه الحقوق أو بعضها المرأة الأميركية تمتعت بحق الرأي في نظام التعليم والثقافة والدين منذ منتصف القرن الماضي .

٤ - عقيدة حقوق الانسان

الديموقراطية الحديثة وليدة القرن الثامن عشر، وصبية القرن التاسع عشر . انما هي ثمرة لقاح التفكير الانكليزي والحماسة الفرنسية والتحرر الأمريكي . الاميركان والافرنسيس طمحووا الى الحرية والاستقلال بتأثير الكتاب الانكليزي . وأخصهم جون لوك ^(١) . وفيما كان الانكليز لا يزالون محافظين على التقاليد ، وحكومتهم تحت سيطرة أصحاب الأملاك الذين كانوا محتكري التصويت والنيابة ، كان الاميركان يصوغون بنود « حقوق الانسان الطبيعية » التي كانت دستور ثورتهم لاجل الاستقلال ، وطرح النير الانكليزي . ولأجلها انتصر لهم الافرنسيس وساعدوهم في حرب استقلالهم الذي أعلنوه سنة ١٧٧٦ وأعلنوا دستوره سنة ١٧٨٧ . ذهب المتطوعون الافرنسيس الى أميركا لكي يتلقوا درسا في الحرية والحقوق الانسانية . وعادوا وفي صدورهم الحماسة التي دكت سجن البستيل بعدئذ .

وقد حذا الكتاب الافرنسيس حذو الكتاب الانكليزي في بيان « حقوق الانسان المدنية » وتحريض الشعب الافرنسي للحرص عليها حتى استفزوه للثورة سنة ١٧٨٩ الى أن أعلنوا حكومتهم الجمهورية سنة ١٧٩٣ بعد أن حاكموا ملكهم وقاصوه .

وكان الاميركان أول من نادى « بحقوق الانسان » و « بسلطة الشعب » The soverlin People وأخذها الافرنسيس عنهم . ونشروا الأئمة « حقوق الانسان » في « المجتمع الوطني » في باريس سنة ١٨٧٩ . وفيه نص بليغ على أن الجهل وازدراء حقوق الانسان هي السبب الجوهرى في بؤس الشعب وفساد الحكم .

وأول بند من بنود هذه العقيدة السياسية الجديدة - عقيدة « حقوق الانسان » :

(١) انظر صفحة ٢٧ من "Democracy" by Delisle Borns

« ان الناس يولدون متساوين ويبقون أحراراً . فهم متساوون في « الحقوق » . والبند الثاني ينص : على « ان الغاية من أي مجتمع سياسي انما هي الاحتفاظ بحقوق الانسان الطبيعية والمكتسبة بالقدمية Prescriptive . والثالثة تنص : على « ان المبدأ الأصلي في الحكم أو السلطة موجود في الأمة » . (كما سبق تبينه في مطلع الفصل) . وفي البند السابع عشر : « ان الملكية حق مقدس للفرد لا يجوز سلبه ^(١) »

هذه مبادئ مستخرجة من أقوال فلاسفة الاجتماع في ذلك العهد وقبله . فأصبحت قوة عظمى في نظام الحكومة .

وأما ألفاظ « الحقوق » و « الحكم أو السلطة » و « الأمة » و « الملكية » الخ فلم تكن واضحة المعنى ، أو لم يكن مفهومها واحداً عند كل فرد وجماعة . وإنما هي التي أصبحت محاور مباحث العلماء الاجتماعيين والسياسيين .

على انه مهما تعدت المعاني أو تنقحت ، فالانقلاب كان محتوماً من حقوق الملك الالهية ، الى حقوق الانسان الطبيعية ، ومن الحكم الملكي الاستبدادي الى الحكم الشعبي الحر ، ومن الاستعباد الى الحرية ، ومن الاستسلام والاذعان الى المناقشة والانتقاد ، ومن الجهل المطبق الى نشر المعرفة والعلم والثقافة ، ، وبالأجمال انقلاب من عصور بؤس للعامة الى عصر يسر وهناء لهم بالنسبة الى ماضي أجدادهم .

الحق يقال ان القرن التاسع عشر يُعدُّ طفرةً الى الامام في الحضارة . فهو جدير بأن يسمى عصر العلم والاختراع ، والفن واليسر الاقتصادي ، لأن استتباب أمر الديموقراطية فيه أطلق حرية الأفراد من عقالها .

في القرن التاسع عشر تضعفت سلطة الملك الإلهية وأصبحت سلطته مستمدة من رضى الشعب ، وحكومته تحت سيطرة نواب الشعب . أصبح البرلمان وفي وسعه أن يسقط الوزارة ويقيمها ، وان يؤيد الملك ويخلعه . وأصبح الملك مقيداً بالدستور ، وعليه أن يخلف أنه يخلص له ، حتى إذا انتقض عليه أو نقض شيئاً فيه ، كان عرضة لتهمة « الخيانة العظمى » . وأصبح الدستور سنة يسها البرلمان ، لا شريعة يشترعها القصر . ولم تعد ارادة

(١) صفحة ٢٦ من كتاب Democracy الآف ذكره في حاشية الصفحة السابقة

الملك قانوناً ، بل ارادة مجلس الأمة قانوني الأمة . أصبح الملك تقليداً قديماً ، ليس له إلا حرمة التقليد وقداسته . أصبحت قوة الأمة مصدر قوة الحكم علناً وجهاراً . أصبحت السلطة الملكية تعترف بهذه الحقيقة ، لأنها لم تعد تثبت بمجرد الاستناد على « الحق الالهي » . أصبح « صوت الشعب من صوت الرب » .

هـ — مساوى الطفرة

طفرة الديمقراطية في القرن التاسع عشر على النحو الذي بسطناه آنفاً مساوى لم يكن بد منها كما هي طبيعة كل طفرة

في حين كانت الشعوب الديمقراطية تنادي بالحرية والمساواة وحقوق الانسان وحكومة الشعب ، كانت حكوماتها جادة بالفتح والاستعمار والتوسع وانشاء الامبراطوريات . قد لا يكون بأس في هذا ، لو كان هذا التوسع أو الاستعمار على المبدأ الديمقراطي ، أي أن تحفظ فيه للأمم المستعمرة « حقوق الانسان الطبيعية » وحق « حكم الشعب » الداخلي Autonomy وما إلى ذلك من خواص الديمقراطية ومزاياها . ولكن الأمر كان بالعكس فان تلك الحكومات المصبوغة حديثاً بالصبغة الديمقراطية حملت معها في فتوحاتها الى مستعمراتها جميع مظالم الحكم القديم البائد وعسفه واستبداده وجوره .

ففيما تسمع مثلاً في البرلمان الفرنسي المناقشات الحادة في كل مشروع يتساوى الافرنسيس بالتمتع فيه ، وفي كل قانون يحفظ المساواة وميزان العدالة بين أفراد الشعب الى غير ذلك — تسمع أيضاً في نفس ذلك البرلمان الصوت العالي بأن « دعوا حاكم مراكش أو تونس أو غيرها يفعل ما يستحسنه في الضغط على حرية ذلك الشعب لكي يستطيع استعباده » . ومثل ذلك تسمع في البرلمانات الانكليزي . تسمع لورداً من اللوردات كجورج لويد مثلاً يصبح ملء شذفيه « ان الشعب الفلاني لا يرضخ إلا تحت قرع السوط » ديمقراطية في الوطن واستبداد في المستعمرة . هذه سيئة الطفرة . الأمة التي ظفرت بحقوق الانسان الطبيعية تحرّم هذه الحقوق على غير الوطني ، على ابن المستعمرة ، كأن « حقوق الانسان الطبيعية » منبهة تقتناها الأمم الفاتحة ، وما هي حقوق طبيعة . أو ان الأمم المنكوبة بالاستعمار ليست من صنف الانسان الذي له تلك الحقوق الطبيعية . هذا هو الأرجح في نظر أمم أوروبا التي ما ظفرت بالديموقراطية حتى شرعت تقتناه

بلاد الشرق استعماراً . — ذلك هو الأرجح في نظرها لأنها جعلت فارقاً بين الأمم البيضاء والأمم الملونة . وحرمت على هذه حق الاستزاق إلا في الدائرة التي تحددها لها . لا تسمح مثلاً للاسيوي أو الأفريقي ان يطلب الرزق في أستراليا أو نيوزيلاندا أو جنوبي أفريقيا كأن الله قسم الأرض للعباد بحسب ألوانهم .

ان استفحال الديمقراطية الأوربية في الاستعمار كسّف أوروبا من النفقات أكثر جداً مما جنته من الاستعمار — كلفها التسليح لأجل المحافظة على المستعمرات ، ولأجل التنازع الاستعماري ، ولأجل الحروب التي أوقدتها جنة التنافس الاستعماري أضعاف ما جنت من مستعمراتها ، بالرغم من أنها أرهقت المستعمرات بالضرائب الثقيلة ، لكي تستعين بها على تلك النفقات . كان ذلك الاستعمار انتجاراً . والذنب فيه ذنب الهوج الديمقراطي . إنما هي ديمقراطية عنجبية غراً ناسها احرازهم حق الرأي في الحكم ، كأن الحكم هو الغاية القصوى من الحياة . ولعلمهم جهلوا ان الحكم ليس إلا وسيلة للحصول على مطالب الحياة . كان الغرض من الحكم في الأصل ، ولم يزل الى اليوم ، ان يكفل الأمن والعدالة وأسباب المعاش للجمهور . فهل أفضى الحكم الديمقراطي الأوربي الى هذه الغاية ؟

وقد يبادر القارئ الى القول : — أليس الاستعمار مؤدياً الى تلك الغاية ؟ وهل أسخى من المستعمرة بالخير على المستعمرين ؟

— أجل . ومن هم المستعمرون ؟ أم عامة الشعب الذي يفرحون ويتهللون بنعمة

« حقوق الانسان » ؟

لا . بل هم الرأسماليون . هؤلاء هم المستعمرون الذين يجتنون خير المستعمرة . وأمّا عامة الشعب فهم عمّال ، سواء أكانوا في الوطن أو في المستعمرة . وهم الجنود المحاربون لأجل فتح المستعمرة ، كما هم الجنود المدافعون عن الوطن . وهم العمال الذين يشتغلون لأجل كسب الرأسماليين . ها الجندي الإيطالي ، خاض غمار الموت لفتح الحبشة ، وسيخوض غمار الموت في العمل في الأرض السوداء لأجل كسب الرأسمالي . وأخيراً نفاية الثمرة تبقى له ثم من هم المستعمرون (بفتح الميم الثانية) ؟ أليسوا أصحاب البلاد . أو ليسوا بشراً ذوي حقوق إنسانية كحقوق مستعمرهم .

فمريب الديمقراطية الطافرة في القرن الماضي هو أنها ديمقراطية سياسية فقط . فضلاً عن انها هوجاء . ولا شأن فيها البتة للنظام الاقتصادي الذي هو الغاية القصوى من روح الديمقراطية . فلا تهم الديمقراطية النقية إلا اذا شملت النظام الاقتصادي كما سنشرحه في فصله الخاص .

الفصل الثاني

النظام الديموقراطي

لا نوجه النظر في هذا الفصل الى النظام الديموقراطي في مملكة معينة . وانما
نجهل هذا النظام ماضياً وحاضراً كما هو جار على العموم من غير تخصيص إلا حيث
يمكن الاستنباطة ط

النظام الديموقراطي مجموعة وظائف واجراآت دستورية يشترك الشعب في بعضها
مباشرة وفي البعض الآخر بالواسطة . فهو نظام يحل محل الملك المطلق غير المقيد . واذ
كان الملك مندجاً فيه ، فانما هو فيه تقليد موروث ، وتكون وظيفته فيه بقدر ما في ذلك
التقليد الملكي من الرسوخ في عقائد الشعب . في النظام الديموقراطي تذوب الملكية
تدريجياً الى أن تفتى أو لا يبقى منها إلا أثرها التقليدي أو التاريخي .
أساس هذا النظام كما طرأ على ذهن القارئ في المباحث السابقة هو في حرية الفرد
المحدودة بالقانون . وحقوق الانسان الطبيعية على قدم المساواة

١ - الحرية والحقوق والمساواة

وقبل الاسترسال في شرح عناصر هذا النظام لا بد من بيان المراد من « الحرية »
و « الحقوق » و « المساواة » .

الحرية

الإنسان في بنیان هذا النظام حر أن يفعل ما يحق له أن يفعله لا أكثر ، ويقدر أن
يفعله ، وأن يتمتع بما يحق له أن يتمتع به لا أكثر اذا كانت المتعة حاصله .
قد يتراءى للقارئ ان هذا التعريف تحصيل حاصل ، لأن الحرية المقيدة بهذه القيود
لم تكن محظورة على الانسان في عهد الملكية المطلقة . أي أن الانسان كان يفعل ما يحق

له أن يفعله، ويتمتع بما يمكنه الحصول عليه من التمتع . وهنا ينتصب أمام أعيننا شبح الحق سائلاً : من يعين ما يحق للإنسان أن يفعله . فنحن إذن في الموضوع الثاني .

١ — حقوق الإنسان

من يعين حقوق الإنسان ؟ الملك عين السيد من رعاياه حقوقاً ليست للعبد ، وللمالك حقوقاً ليست للعامل . للعبد حقان : يأكل ويشرب ويلبس ويتزوج أمة . الى هنا هو حر . ولكن لا يحق له أن يتزوج سيدة ، كأن طينته ليست طينة انسانية . وللمالك حق بأن يستعفى من الجندية بأن يقدم عبداً أو أي انسان فقير بديلاً عنه بأجر ، ولكن ليس للفلاح أو العامل أن يستعفى منها ، لأنه لا يملك أجرة ذلك البديل (أو البديل العسكري كما هو نظام الجندية في مصر الى امس) . فذاك حر أن يستعفى من الجندية ، وهذا ليس حرّاً . وهناك أمثلة عديدة على اختلاف حقوق الأفراد بحسب فئاتهم أو طبقاتهم لا محل لسردها . فمن يعين إذن « الحقوق »

ب — طبيعة الاجتماع

طبيعة الاجتماع تعينها . لا يمكن أن تكون حقوق الأفراد منحة من فرد غير ممتاز على سواه بالانسانية ، حتي يحق للملك أن يتصرف فيمنح هذا ويحرم ذاك . وانما هي حقوق طبيعية بيولوجية شذبتها الطبيعة الاجتماعية خذفت منها ما يتعارض به الأفراد . وأبقت ما لا يتعارضون فيه . مثلاً الطبيعة الحيوانية الفطرية أذنت للفرد أن يقاتل غيره لكي يأكل طعامه . ولكن طبيعة الاجتماع تحظر على الفرد ألا يأكل إلا ما جنت يداه ، فحظر عليه أن يأكل من جني غيره مجاناً . فطبيعة الاجتماع ، لا السلطة الحاكمة ، تعين « حقوق الإنسان » و « حقوق الانسان » طبيعية اجتماعية ، لا طبيعية بيولوجية . إذن النظام الاجتماعي العام هو مصدر الحقوق .

ج — المساواة

فالمراد بالمساواة إذن هو تساوي جميع الأفراد مهما تباينت مزاياهم الخلقية والعقلية والجسدية بهذه الحقوق .

د — الدستور

يبقى السؤال : من يفسر لنا هذه الحقوق ؟ من يرشدنا الى هذه الحقوق ؟ هل يعرف هذه الحقوق كل انسان ؟ ألا يختلف الناس في فهم هذه الحقوق ؟
لو كان ممكناً أن يفهم جميع الناس هذه الحقوق فهماً واحداً ما بقي لزوم لقانون نظامي لأن النظام قائم في ضمائرهم .

هل يستحيل أن يبلغ البشر الى هذه الدرجة من فهم الحقوق ؟ — نرجى البحث في هذه النقطة الى الفصل الأخير . ونعود الآن الى سؤالنا : من يقرر هذه الحقوق ؟
مجلس الأمة هو الذي يسن الدستور الذي تُحدد به حقوق الأفراد المتساوية التي تحد حريتهم . وفيما يلي البحث الوافي في هذا الموضوع

٢ — إدارة الدولة

النظام الديمقراطي هو كنظام شركة عملية بجميع وجوه التشبيه . هو هيئة ادارية تتولى إدارة جميع شؤون الأمة (بلا استثناء اذا كان النظام ديمقراطياً بحتاً كما هي النظرية الفلسفية . أو باستثناء الشؤون المعيشية اذا كان النظام الديمقراطي كما وصل اليها الى اليوم) . وهيئة نيابية تعين هذه الهيئة الادارية، وترسم لها خطط الادارة، وتشرف على تنفيذ اراتها

الاولى : هي الحكومة

والثانية : هي مجلس الأمة

ولأن نظام الحكومة ليس من مباحث هذا الكتاب، بل هو ثانوي فيها ، فنقتصر في البحث فيه على ما لا بد منه في عرض البحث في الموضوع الاصيل وهو مجلس الأمة
البحث في مجلس الأمة يتناول المواضيع التالية : —

١ — الانتخاب وحقوق التصويت . والأحزاب والمنتخبون .

٢ — الهيئة النيابية ودرجاتها : الشيوخ والنواب .

٣ — وظيفة مجلس الأمة : وسيطرته على الحكومة واشرافه على أعمالها . والتشريع

بأنواعه .

١ - الانتخاب

كل أمة ديموقراطية تُواجه دائماً بهذين السؤالين : ما الذي يجب أن تفعله ؟ وكيف يجب أن تفعله . أو بعبارة أخرى ما الذي تريده أو تحتاج إليه ؟ وكيف يمكنها الحصول عليه ؟

هذا هو الحافز لكل فرد من أفراد الأمة في انتخاب من ينوب عنه لقضاء هاتين المهمتين . فهو قد يجهل الأمرين معاً . فلا يدري ماذا يريد أو ماذا يحتاج إليه . فالمفروض انه بكل أمره الى من ينوب عنه في اكتشاف حاجته وكيفية الحصول عليها . ولهذا يختار بطبيعة الحال الشخص الأذكى والأعرف والأوسع اختباراً . وإنما هو يعلم أمراً واحداً ، ويتغني الحرص عليه دائماً ، وهو ان يكون أفراد مجتمعه أو هيئته الاجتماعية متساوين في الحقوق والحرية . وان يكون الحصول على هذه الحقوق والتمتع بها ليس بالقوة الفردية ولا القوة الحزبية بل بالتراضي . ولا يدري سبيلاً لهذا الغرض سوى التناقض للتفاهم . فإذا لا بد من مجلس للتناقض . وبحكم الطبع هو ملازم ان ينتخب نائباً ينوب عنه في هذا المجلس ليقضي له هذا الوطر .

هذه نظرية الفرد الديموقراطي . فإذا لم تكن هذه النظرية واضحة إلا لأفراد بعض الأمم الراقية ، فهي نظرية كامنة في أذهان الأمم الساذجة ، تنبئه عند أقل احتكاك أو تحريض بحيث يشعر الفرد ان له حق الانتخاب بحكم الطبع الاجتماعي . من هنا جاء اكتشاف الانسان لفكرة الانتخاب .

١ - حق الانتخاب

هل الانتخاب حق لكل فرد ؟ — بناءً على نظرية « حقوق الانسان الطبيعية » هو حق لكل فرد بلا استثناء (إلا الأحداث) ولكن لأن النظام الديموقراطي الآن متحول من نظام الحكم الفردي ، فلم يزل لهذا النظام العتيق تأثير في ذاك الجديد ، والى الآن لم ينخل عنه بتاتاً . فقد ورث النظام الجديد من القديم كثيراً من التقاليد والأنظمة والعادات التي ليست بيئة صالحة للديموقراطية : — ورث الجديد من القديم : —

أولاً : ضعف الثقافة ، وعدم تساوي الأفراد فيها ولو الى الحد السكاني .

ثانياً : ثانوية مقام المرأة :

ثالثاً : التفاوت الاقتصادي العظيم الذي يجب أن يسمى بحق « الاستقطاب المالي » ، غنى هائل من ناحية وفقر مدقع من ناحية أخرى .

رابعاً : تفاوت (عدم مساواة) في الأخلاق والآداب ، الى غير ذلك .

فلهذا لم يمكن أن يحدث التحول من مطلق الحكم الى الديمقراطية بغتةً وتاماً ، بل لم يكن بد من امتياز أناس على أناس بحق الانتخاب .

ولهذا أيضاً كان هذا الحق في أوائل عهد التحول لأصحاب الأملاك . ثم منح أيضاً لأصحاب الأعمال (البورجوازي) . ثم منح لكل ذي ثقافة عند حد معين سواء أكان ذامالاً أو لم يكن . وأخيراً أعطي لكل شخص بالغ بلا استثناء حين أصبح كل بالغ على شيء من الثقافة ولو زهيد . ولم يعط للنساء إلا في هذا القرن .

من أمثلة ذلك : أن حق انتخاب مجلس العموم الانكليزي بقي عدة قرون محدوداً بشروط مالية على الغالب . ففي الأقاليم كان المنتخب يجب أن يملك عقاراً اراده ٤٠ شلناً على الأقل (وهو اراد غير قليل في الأزمنة الماضية) . وأما في المدن فكان حق الانتخاب محدوداً بمحدود واسع في بعض الأحوال ، وضيق في غيرها . فقبل سنة ١٨٣٢ كان مجلس العموم يمثل هيئة ذوات رأسماليين Plutocratic (١) وقبل سنة ١٨٣٢ كان الحصول على صوت في البرلمان الانكليزي حائزاً غير اعتيادي ، لأن نقرأ من الذوات كانوا مسيطرين على عضوية البرلمان (٢) . . .

« وبعد ذلك صدر قرار بتوسيع دائرة حق الانتخاب . وما زال هذا الحق يتسع الى سنة ١٨٦٧ حتى شمل جميع أفراد الطبقة الوسطى . ومن سنة ١٨٦٧ الى ١٩٢٨ كان جميع البالغين في سائر البلاد أصحاب الحق بالانتخاب . ومع ذلك لم يستم ديموقراطية لأن هناك أشخاصاً قليلين كانوا ذوي حق بصوتين وهم الجامعيون : صوت الواحد عن جامعته وصوته عن دائرته الاقليمية . وكذلك من كان اراد ملكة السنوي لا يقل عن عشرة جنيهات فله

(١) صفحة ٢٥ من كتاب Democratic Governments in Europe

(٢) صفحة ١٥ من نفس هذا الكتاب

حق صوت في دائرة سكنه ، وحق صوت آخر في دائرة ملكه . فان اتفقت الدائرتان في مكان واحد كان له صوت واحد فقط . ومنذ سنة ١٩٢٨ صار للنساء البالغات حق الانتخاب أيضاً ^(١) . وبالأجمال يقال أن التمثيل في البرلمان الانكليزي بقي خاصاً بالطبقتين العليا والوسطى حتى سنة ١٩١٩ إذ صار عاماً لكل طبقة بالفعل ^(٢) .

تري ما تقدم أن حقوق الانسان في الانتخاب مختلفة باختلاف الأمم بناء على اختلاف الدرجات في الأهلية العامة ولا سيما في الثقافة .

أما حق الانتخاب في فرنسا فمحدود بخمسة شروط . فبذ سنة ١٩١٧ صار :

- ١ - للفرنسي وحده حق الانتخاب . وأما المتجنس فيكتسب هذا الحق بعد ١٠ سنين
- ٢ - للذكور فقط حق الانتخاب . وأما النساء فلا يزلن محرومات هذا الحق بدعوى ان معظمهن كاثوليكيات مؤمنات . فاذا أجزهن هذا الحق خيف أن يقوى ضلع الكنيسة في البرلمان فيتسنى للاكليروس أن يمد أوصعه الى سياسة الدولة . وبالرغم من الجهاد في مناقشة لانتخبهن في سني ١٩٢٧ الى ١٩٣٢ لم ينجحن .
- ٣ - الحق للبالغ . وسن البلوغ ٢١ سنة . وفي المدة العسكرية لا يحق للبالغ أن يعطي صوته .

٤ - يجب أن يكون المنتخب سليم العقل .

٥ - وان يكون بلا سوابق أحكام عليه ^(٣) .

هذه الشروط ما عدا نازيها مقتبسة تقريباً في جميع الممالك الديمقراطية المستجدة باختلافات قليلة لا متسع لتفصيلها .

٢ - من هم ناخبو المخويين

ربما كانت كيفية الانتخاب أعقد اجراءات النظام الديمقراطي . ففيها مسألتان : -

لناخب « من تنتخب ؟ » وللمنخوب « من ينتخبه ؟ »

هل ينتخب أي ناخب من يشاء ؟ وهل يتوقف فوز المنتخب على عدد من ينتخبونه

من أي ناحية ؟ هذه أول مشكلة واجهت منظمي النظام الديمقراطي ، وأقرب حل اكتشفوه .

(١) صفحة ٢٥ من كتاب Democratic Governments in Europe

(٢) صفحة ١٥ من الكتاب نفسه

(٣) هذه الشروط الخمسة من كتاب Democratic government of Europe

هو ان يقسموا البلاد تقسيماً جغرافياً عددياً الى أقسام بعدد النواب المقرر لمعضوية مجلس الأمة، بحيث تكون اعداد سكان الدوائر متساوية تقريباً .

قد يكون هذا الحل جيداً لو اتفقت أو تقاربت جميع أمانى الأفراد ورغائبهم . ولكن مصالحهم مختلفة ، وبالتالي رغائبهم تختلف أيضاً . وهذا هو سرّ نشوء الأحزاب . فإذا انتخب الفرد لمثله يتوقف على أمنيته من مجلس أمته . يتوقف على الشخص الذي يعد بأن يجتهد في تقرير تلك الأمنية . ولما كانت الأمانى مختلفة ، ولا يندر أن تكون متباينة أيضاً ، فلا تتقرر إلاّ الأمنية التي يفوق عدد طلابها على عدد طلاب غيرها

فاذا كان هذا هو الغرض من اختيار الفرد شخصاً معيناً يمثله في مجلس الأمة لكي يحرص على تقرير أمنيته له ، فهل تقسيم عملية الانتخاب الى دوائر جغرافية أقليلية بعدد الأعضاء يؤدي الى تقرير أمانى الأكثرية ؟ فلنمتحن العملية امتحاناً رياضياً . ولتسهيل العملية نفرضها أبسط ما يمكن : —

لنفرض أن المجلس يؤلف من خمسة نواب فقط . فالبلاد إذاً تقسم الى خمس دوائر جغرافية متساوية عدد السكان بالتقريب . ولنفرض أن لدى المجلس المنتظر انتخابه قضية عظيمة الشأن يختلف فيها السكان اختلافاً متبايناً بين « نعم » و « لا » . ولنفرض أن جميع سكان دائرتين (لا بعضهم) يريدون « نعم » و ٣ أخماس (فقط) كل من الدوائر الثلاث الأخرى يريدون « لا » (والخمس الباقيان يريدون « نعم » أيضاً) إذاً بطبيعة الحال يكون لحزب « لا » ثلاثة نواب ولحزب « نعم » نائبان فقط ، مع أن جميع أفراد حزب « نعم » في المملكة كلها أكثر عدداً من أفراد حزب « لا » : للأول $\frac{3}{5}$ وللثاني $\frac{2}{5}$ (على اعتبار كل دائرة خمسة أخماس . وأخماس الدوائر الخمس ٢٥ خمساً)

هذا عيب كبير في تنظيم الانتخاب على نظرية تقسيم الدوائر تقع في سوء نتائجها كل بلاد انتخابية . لا يندر أن يفوز حاكم أو رئيس في الولايات المتحدة مثلاً وهو لا يملك أكثرية الأصوات بسبب عيب هذا النظام .

والغريب أن يشيع هذا النظام على عيبه مع أنه يناقض نظرية الانتخاب الدستورية القائلة ان النائب لا يمثل أهل دأرته فقط بل يمثل كل أهل بلاده بلا استثناء . فكيف

يمثلهم جميعاً وهو لم ينتخبه إلا فريق قليل منهم؟

هذا العيب بحكم المنطق يتطرق إلى طريقة الانتخاب على درجتين أيضاً . وربما كان عيبه هنا أكثر . ولم يخف هذا العيب على المفكرين . فقد ذكره مؤلف كتاب حكومات أوروبا الديمقراطية من جملة نقادات الناقدين بهذا المعنى : « الانتخاب على القاعدة الجغرافية لم يمسد اليوم صالحاً . هو نظام قديم لأم كانت قليلة الميسعان أي قليلة الحركة والاختلاط . وكان نظامها الاقتصادي بسيطاً جامداً . لذلك يجب أن ينبنى على قاعدة التمثيل الوظيفي " Functional " (١) .

هناك طريقة أفضل جداً من طريقة الدوائر الانتخابية . وهي طريقة الانتخاب العنصري . فلا يخفى أن الأمة مؤلفة من عناصر اجتماعية متعددة مختلفة بحسب وظائفها في المجتمع ، مؤلفة من الفلاح ، والتاجر ، والصانع ، والمحترف ، والفنان ، والعالم ، والخب . ولجميع هذه العناصر نقابات ، أو يجب أن يكون لكل منها نقابة . فإذا كانت كل نقابة تنتخب ممثليها لمجلس الأمة انتفى هذا العيب . وإن بقي أثر له كانت نتائجه أقل سوءاً . ولكن هذه الطريقة ينفر منها جميع الذين لا يزالون تحت تأثير التقاليد القديمة . ولا سيما إذا كانت البلاد لا تزال ضعيفة الثقافة جداً ، لأن الثقافة ضرط جوهرية جداً لصلاحية النظام الديمقراطي كما سنشرحه فيما بعد .

٣ - الأحزاب

أشرنا فيما تقدم إلى أن سبب التحزب الاختلاف في الآماني والرغائب تبعاً لاختلاف المصالح والبيئات . فإدام الناس يختلفون في بيئاتهم وأخلاقهم فاختلافهم في مآربهم لا يعد نقيصة في المجتمع . ووظيفة المجلس النيابي أن يوفق ما أمكن بين المآرب المختلفة . ووظيفة النائب الحازب أن يقنع زملاءه بصلاحية رغبة حزبه للمجتمع جملة ، أو أن مآل هذه الرغبة للخير العام .

(١) صفحة ٤٠ من كتاب Democratic Governments of Europe.

على أن زعماء الأحزاب أنفسهم ، لا منتخبيهم ، يرشحون أنفسهم للنياحة . وندر أن تنتدب جماعة شخصاً لزماتها ولا ترشحه للنياحة عنها . لأن الغالب أن العوام لا يعرفون ماذا يحتاجون إليه ، ولا كيف يحصلون عليه كما تقدم القول ، ولا من يحسن ارشادهم الى حاجاتهم . لذلك ينبري من بينهم أشخاص ينهبونهم الى ما يحتاجون ويحرضونهم على اقتراحه ، ويدعونهم الى اتباعهم في المطالبة به . وهكذا يزعم الزعماء ويؤيد العوام زعامتهم .

فكان هؤلاء الزعماء هم محامون يوكلون أنفسهم عن فريق من الشعب . أو هم مسامرة يسمرون بمصلحة فريق من الناس . يفعلون ذلك غالباً اما طمعاً بالأجر المعين للنائب ، أو ابتغاءاً للشهرة والنفوذ ، أو توسلاً الى الانتظام بسلك سياسة الحكومة العليا ، أو ابتغاءاً لهذه الثلاثة جميعاً . وندر أن انبري أحد عن غيره على النفع العام . لا ينبري بحافز هذه الغيرة الوطنية ، إلا الرجل القدير الأهل والصحاب الذي يناضل لغاية وطنية عظيمة الشأن ، وهو على استعداد للتضحية في سبيلها كرئيسي الوفد المصري المتعاقبين مثلاً . ومثل هذا قليل

الزعيم الحزبي القدير هو الذي يستطيع أن يتصدى لقضية وطنية كبرى ويستطيع أن يجمع حوله عدداً كبيراً من مواطنيه ، ويستطيع أن ينظم ادارة لحزبه مستوفية الموظفين ، قادرة على احراز المال للنفقة على الدعاية للحزب ، وأن يشهوي الناس ببرنامجه غرار تتجلى فيه منافع عظمى للأمة . والحزب الذي لا يستوفي هذه الاستعدادات يكون ضعيفاً ، وهيئات أن تقوم له ولزعيمه قائمة .

وقد تمتدّد الأحزاب في بعض البلاد كثيراً كما هي في فرنسا وأميركا . على ان الخلاف بين بعضها والبعض الآخر زهيد جداً ، حتى اذا درست برامجها جميعاً وجدتها كلها تنحصر في قضيتين رئيسيتين فقط ، وإنما تعددت الأحزاب لتعدد الزعماء المتنافسين في مضمار السياسة لما رُب نفعية كما تقدم القول :

وقد يكون وراء بعض الزعماء أو أحدهم عوامل مستقرة غير ديموقراطية تدفعه لقيادة حزب بغية ان يخدم نفوذ ذلك العامل المستقر ، ويغلب ان يكون ذلك العامل تقليداً دينياً أو تقليداً سياسياً أو ملكياً أو نفوذاً رأسمالياً أو نحو ذلك .

فترى مما تقدم من وصف زعماء الأحزاب إنه كثير ما يُضَحَّى ببعض مصالح الأمة على مذهب الأنانية أو بعض أغراض شخصية .

زد على ذلك انه بسبب نضال الأحزاب وتنافس الأغراض كثيراً ما يصل الى كرسي النيابة أفراد أغبياء أو هوائيون أو نفعيون ، فيعرضون مصالح البلاد الى الخطر اذا كان توجيـح الكفة يتوقف عليهم .

وقد تكون مصلحة حزب من الأحزاب مناقضة للمصلحة العامة على خط مستقيم ، أو بالعكس . ويمكن أن يكون هذا التناقض واضحاً كل الوضوح . فلا يتورع زعيم هذا الحزب مثلاً أن يسعى ولو بالوسائل المستنكرة لتأييد قضية واجازة المجلس لها . مثال ذلك : كان في مجلس إحدى الولايات المتحدة مناقشة حادة لأجل الايدان بالمراهنة في سباق الخيل . وقد بذل النائب المأجور لشركة السباق كل جهده في استمالة العدد الكافي من النواب لأجازة الاذن . ولما حان موعد الاقتراع كان ينقصه صوت نائب مريض . فارتدد في ان أتى به الى المجلس من سرير المرض على نقالة Ambulance لكي يلقي قرعته .

ففي الديموقراطية النقية يجب أن تكون المصلحة العامة فوق مصلحة كل فرد وكل حزب . ووظيفة المجلس النيابي ان يحكم فيما اذا كان هذا أو ذاك أصلح للمجتمع . ولا بأس ان يُضَحَّى بمصلحة فريق لأجل مصلحة الجمهور إذا لم يمكن تجنب التضحية بها .

والمفروض ان كل اقتراح يمرض على المجلس إنما هو لمصلحة الجمهور ، وإنما النواب يختلفون في صحة هذا الفرض . مثال ذلك : الخلاف بين الرأسماليين والاشتراكيين في قضيتين اجتماعيتين مشهورتين . وهو خلاف بعيد الشقة بين الجانبين . ولكل جانب أحزاب مختلفة في البرنامج بعضها أقل غلواً من بعض . ولا يندر أن يكون وراء كل برنامج ما رُب لفئة من الناس أو منافع محسوسة لأشخاص . فلكي يظهر جانب بالسلطة التنفيذية (الوزارة) تتساوم أحزابه فيما بينها على ما يُسنَّفُ من برنامج كل منها . وتتفق على الاقتراح لناحية واحدة لكي تضمن الفوز . وقد يمكن الاتفاق على ان تكون الحكومة مؤلفة من هذه الأحزاب المتساومة .

وعلى الرغم من جهاد بعض النواب في التضحية بالمصلحة العامة لأجل مصلحة خاصة

وعلى الرغم من أكثرية النواب لهذه الناحية ، قد يبرز من الأقلية فرد مخلص ليس قوياً
الحجة ، فيشير الرأي العام بمناقشته أو ببيانها ، بحيث يتعذر على أولئك المنقادين للنفعيين
أن يستمرّوا بانقيادهم ، ويخجلون أو يخافون نقمة منتخبيهم ، فيعدلون عن الاقتراع
المشروع المناقض لمصلحة الأمة

٤ - من هم المنتخبون

بقيت كلمة فيمن هو الجدير بالنيابة . بالطبع أذكى الناس وأكثرهم حنكة ، وأوسعهم
اختباراً ، وأوفرهم علماً هو الأجدر بالنيابة . ولكن ما دام الانتخاب حراً فلا ضمان
للحصول على مجلس نواب يجمع خيار الأمة الممتازين بالمزايا الآنف ذكرها . لأن هناك
أشخاصاً تكسبهم التقاليد والقوى المالية ونحوها نفوذاً يفوق نفوذ أولئك الأذكى
الحنسكين الخبيرين . ولذلك اشتترط أن يكون للمرشحين بالنيابة مؤهلات غير متيسرة
لكل إنسان ، وتكفل بقدر الامكان أهلية المجلس لتولي بحث مصالح الأمة . تختلف
هذه المؤهلات باختلاف البلاد ، وإنما هي في البلاد الراقية مقصورة على درجة معينة من
الثقافة . وأظن أنه لا شرط بتاتاً للنيابة في الولايات المتحدة اللهم إلا شرط عدم الأمية .

ب - الهيئة النيابية

١ - التمثيل المزدوج

يمتضى النظرية الديمقراطية البحتة ، لا لزوم لأكثر من مجلس واحد . ولكن لأن
النظام الديموقراطي يتسلم من نظام الملكية المطلق ، نظام إدارة المجتمع وريداً ، فهو لا يزال
يصطبغ إلى اليوم بعض تقاليد ذلك النظام البائد . لقد علمت أن الملك لما احتاج إلى
أعوان اضطر أن يشرّكهم بالرأي . فكان مجلس الأعيان إلى جنبه يمنحه الرأي ، ويساعده على
التنفيذ ، ويتحمّل معه المسؤولية ^(١) وفي مقابل هذه الخدم جعل المجلس المذكور يستل

(١) مع أن مجلس العموم الانكليزي كان في القرن التاسع عشر يمثل أكثر الشعب بقي تسنداً لطبقة
الاجتهاد ، كما سترى فيما يلي ، إلى أن نحووات انكسرت الأولوية الدارسية إلى انكسرت الديموقراطية . (كتاب
حكومات أوروبا الديموقراطية - صفحة ١٤)

منه السلطة شيئاً فشيئاً . ولما ظفر الشعب بحق الرأي والعمل في ادارة الدولة بقي مجلس الاعيان الى جنب السلطة العليا يعضدها حينما تتناول ارادة الأمة إليها ، ويردع تلك السلطة اذا عادت الى الضغط تحامياً لانفجار ثورة الأمة . كان مجلس الاعيان يعينه الملك . ولما استتبت الديمقراطية ، صار الشعب ينتخبه كما ينتخب النواب .

فجلس الشيوخ أو الاعيان انما هو أثر تقليدي أصله مجلس أعوان الملك . « ونظام التمثيل المزدوج قديم كقدمية النظام البرلماني . والمجلس الأعلى (مجلس الشيوخ أو اللوردات) يمثل تقليدياً ، لا حرفياً ، ولا على الاطلاق ، القوى الاجتماعية القديمة ، (كالاعيان بالارث أو بالغنى) ، المقاومة للديموقراطية الناهضة . ومع أن انتصار الديمقراطية نظرياً يتضمن زوال هذا المجلس الأعلى ، فلا يزال النظام المزدوج التقليدي هذا شائعاً حتى في الجمهوريات المستجدة كسربيا واليونان وجميع جمهوريات أميركا ، وفي مصر أيضاً . وما استغني عنه إلا في اسبانيا وتركيا وأستونيا ولتوانيا ولاتفيا وفنلندا (١) *

٢ — وظيفة الهيئة النيابية

بحسب النظام الديموقراطي البحت يتولى البرلمان أربع وظائف :

- ١ — سن الدستور (٢) وتنقيحه . ٢ — التشريع . ٣ — تقرير المشاريع
- ٤ — مراقبة السلطة التنفيذية (الحكومة) ومحاسبتها على ما تفعله . ربما كان الدستور الانكليزي منفرداً بالنظام التالي :

١ — مجلس اللوردات : يعتبر محكمة عليا

٢ — مجلس العموم : يسيطر على المالية

٣ — كلا المجلسين : يسنان قوانين ويسيطران على الحكومة وينتخبان الولاة (٣)
منذ ٦٠ سنة حاول مجلس الاعيان الانكليزي تحديد اختصاص مجلس اللوردات

(١) صفحة ٤٠١ من كتاب حكومات أوروبا الديموقراطية

* لما تدمرت الولايات الصغرى في أميركا من أن هن عددًا قليلاً من النواب استنبطوا مجلس الشيوخ ، ليكمل ولاية شيخان ، كبيرة كانت أو صغيرة .

(٢) في بعض الاحوال تنتخب جمعية عمومية لسن الدستور كما هو جار الآن في سوريا

(٣) صفحة ٣٥ من كتاب حكومات أوروبا الديموقراطية

وتضييق سلطته . وفي أوائل هذا القرن حاول إلغاءه بتاتاً ولكنه لم ينجح . وما دام مجلس اللوردات جزءاً من الحكومة فسيبقى في شكله الحالي لمزايا حميدة فيه . وبحسب لأئحة سنة ١٩١١ استبقى البرلمان مجلس اللوردات وأبقى له السلطة في اقتراح التشريع والمناقشة فيه والبت فيما تأخر من اللوائح . ولكنه على كل حال يمنع لإرادة مجلس العموم أخيراً . على أن بعض الديموقراطيين يرون أن مجلس اللوردات يكون أحياناً وسيطاً نافعاً بين الديموقراطية والأوتوقراطية (سلطة السراة) التي لا يحصى منها في مملكة ملكية ^(١)

٣ — منه الدستور

في أوائل اقتحام النظام الديموقراطي كان صاحب السلطان الأعلى يسن الدستور . وبالطبع يراعي فيه نفوذه وسلطانه ما أمكن ، ويضعف نفوذه فيه بقدر ما للأمة من نهوض امامه . وأقل ما يحتفظ به الملك الديموقراطي من السلطة الدستورية هو أن يحجز لنفسه حل البرلمان مرة واحدة في مسألة واحدة بدعوى استفتاء الأمة ثانية في الأمر الذي حدث الخلاف عليه بينه وبينها . ويترتب عليه أن يدعو الأمة للانتخاب ثانية . وبقدر ما للأمة من تأثير في إرادة الملك تقل جرأته على حل البرلمان غير مرة . وكان الملك يحتفظ بحق تعيين عدد كبير أو قليل من أعضاء مجلس الأعيان أو الشيوخ . وكان يستطيع أن يشدّ أزر الحكومة تجاه البرلمان . ولكن كان انه لما توطدت الديموقراطية ضعفت سلطة الملك من هذا القبيل ، وأخذ الدستور يخرج من مصنع مجلس الأمة مقويّاً نفوذها .

فمعظم برلمانات العالم الآن تنقح دستورها وتقرض على الحاكم الأعلى حلف يمين الأمانة له الدستور المصري حاصل على هذه القوة . فلا ينقحه إلا البرلمان باقتراع ثلثي الأصوات ولا يستطيع الملك أن يحل البرلمان غير مرة واحدة إلا إذا فاجأ البلاد أمر عظيم الشأن لا بد من استفتاء الأمة فيه . حينئذٍ يجوز له أن يحل البرلمان حلاً فوق العادة

(١) كتاب حكومات أوروبا الديموقراطية صفحة ٤٣ — ٤٤

٤ - التشريع

يقول البرلمان اشتراع القوانين المدنية والجناينة والادارية جميعاً . فاما أن يصدر مشروع القانون من دائرة الحكومة (الوزارة) ، أو أن يقدمه أحد النواب أو الشيوخ أو جماعة مؤلفة من عدد معين بالدستور . فيتناقش فيه البرلمان ألى أن تفرغ كل حجة فيه . وأخيراً يقترح النواب عليه . فان قرره الاكثرية رفع الى مجلس الشيوخ حيث يحتمل من المناقشة والاقتراع ما احتمل هناك . فان اجازهُ رفع الى الحاكم الاعلى ملكاً كان أو رئيس جمهورية . فان اجازهُ هذا صار قانوناً ^(١) .

يجوز للملك كما يجوز لمجلس الشيوخ أن ينقح المشروع ويرده الى مجلس النواب . فان جاز المجلس ثانية الى الملك أو الرئيس اضطر أن يقبله . وإلاّ فله أن يحل البرلمان مرة واحدة لكي تستفتي الأمة فيه بانتخاب جديد . ولكن هذا الأمر نادر أن يحدث الا إذا كانت مشادة شديدة بين الحاكم الاعلى والبرلمان . وهذا نادر لانه في العصر الديموقراطي لا يجسر غير الدكتاتور الشديد البأس أن يعاند الأمة .

هذا هو نظام التشريع في معظم البلاد النيابية الاحكام . الا في الولايات المتحدة ، فليس للرئيس شأن فيما يقرره الكونجرس (البرلمان الاميركي) ولذلك لا يستطيع حل الكونجرس لانه ليس الا مدير ادارة الدولة حسبما تخوله القوانين التي وضعها الكونجرس والحقوق التي خوله الدستور ايها . ولهذا أعطي من حرية التصرف أكثر من كل رئيس جمهورية تقريباً .

ولا يخفى أن مهمة التشريع دائمة في البرلمان لاضطرار الأمة الى تنقيح قوانينها كل فينة بعد أخرى بسبب تغير الظروف والاحوال كل يوم . فكا كان صالحاً أمس لم يعد صالحاً اليوم . وقد جدّ اليوم من عوامل الحياة الاجتماعية ما لم يكن بالأمس . مثلاً جدّ على المجتمع السما والراديو والطيارة الخ فاقضى ان تسن قوانين لاستعمالها .

وهو معلوم أن التناقض في المجلس يقتضي جواً صافياً من الحرية . حرية الكلام

(١) أي لائحة يقرها مجلس العموم الافكيزي ٣ مرات في مدة سنتين من غير أن يتغير أحداؤه
تدبر قانوناً سواء رضي مجلس اللوردات أو لم يرض — أنظر كتاب حكومات أوروبا الديموقراطية صفحة ٣٦

والنقد والتنفيذ الخ . ولذلك يجب أن يكون المجلس خالياً من كل نفوذ أجنبي عنه . ولهذا أعطي النواب حصانة من ناحية الحكومة بحيث لا تستطيع أن تتعرض لحرية نائب أو شيخ فيما يفعله في مصلحة نيابته ، أو في كل سياسة قومية غير محرمة في الدستور . فإذا كان المجلس محرراً هذه الحرية الغالية كان بركة للامة لأنه بما يحدثه فيه من مناقشات وانتقادات يتلافى كثيراً من تضحية مصالح الامة . بل يضمن كثيراً من النفع لها مهما حاول بعض النفعيين أن يقتنصوا المنافع لهم ولاعوانهم . وأما إذا كان النواب تحت تأثير سلطة أجنبية كسلطة ملك أو دكتاتور فذلك البرلمان اسمي لا نفع منه ، ولا تأثير له ، إلا التطويل والتزوير لذى النفوذ .

٥ - تقرير المشاريع

ربما كان أهم وظائف البرلمان وأعظمها وأفيدها مباشرة للامة هو تقرير المشاريع العمرانية التي تحتاج البلاد اليها ، كالمشروعات القضائية والصحية والاقتصادية والثقافية والدفاعية الى غير ذلك وهو كثير . فهو يقرر مشروعات المحاكم ومشروعات الزراعة والري والمشروعات الصناعية والمدارس والكليات والمستشفيات والمصحات وتنظيم المدن الخ . مما يشترك الجمهور بمنافعه . فالبرلمان اذن هو الذي يرتب ميزانية الدولة وهو الذي يقرر الضرائب والمكوس . وبعبارة مجملة هو المكلف بتنفيذ حياة المجتمع من كل ناحية على الاطلاق ، والمسؤول عن هناءة الامة ورخائها وأمنها وسلامها . فيقرر ما يقرره من هذه المشروعات . ويكل الى الدوائر الحكومية المختصة بالمشروع أن تنفذه تحت مراقبتها .

إذا توسع البرلمان في تقرير المشاريع الاقتصادية التي تنتفع بها الحكومة كمشروعات السكك الحديدية والتليفون والمياه والري والخ . كان يخطو خطوات عاجلة نحو النظام الاشتراكي الذي هو الديموقراطية الاقتصادية بعينها . ولها فصل خاص في هذا الكتاب

٦ - مراقبة السلطة التنفيذية

يراقب البرلمان الحكومة بقدر ماله من السيطرة عليها . وما عليها من المسؤولية له .

ففي النظام الديمقراطي البحث له كل السيطرة عليها وهي مسؤولة لديه فيما تفعله لأنه هو الذي ولأها جميع وظائفها. ولكن البلاد التي لم تستتب فيها الديمقراطية البحتة تبقى الحكومة تحت سيطرة الحاكم الأعلى ومسؤولة له في كثير أو قليل من الأمور.

جميع الحكومات الديمقراطية الغربية تجاوزت هذه الدرجة التي تتردد فيها مسؤولية الحكومة بين الحاكم الأعلى والبرلمان وأصبحت ديمقراطية مقاربة للتمام. نقول مقاربة لأنه لا يزال للسلطة التنفيذية أصبع فيها في بعض البلاد. فالوزراء وهم أعضاء في البرلمان منتدبون منه، والحاكم الأعلى يحل البرلمان في بعض الظروف الحرجة، لذلك لا يعد هذا النظام ديمقراطياً بحتاً.

هذا النظام الناقص غالب حتى في الجمهوريات، إلا جمهوريات الولايات المتحدة والجمهورية السويسرية.

ففي الولايات المتحدة السلطة التنفيذية (الحكومة) خارجة خروجاً مطلقاً عن الكونغرس (البرلمان). فلا الرئيس ولا سكرتيروه (وزراؤه) ذوو كراسي في أحد المجلسين. وليس له أية سلطة عليهما البتة. وهو وحده دون وزرائه مسؤول لدى الكونغرس. ووزراؤه الذين ليسوا إلا سكرتيرين له مسؤولون لديه وحده. فالرئيس إلا مدير شركة الأمة أو مدير أعمالها. وقد ولته الأمة هذه الإدارة رأساً من غير تدخل الكونغرس، والدستور أطلق يده فيها أكثر مما أطلق البرلمان الفرنسي يد رئيس الجمهورية، وأكثر مما أطلق البرلمان الإنكليزي يد ملكه مثلاً. فالنظام الديمقراطي في الولايات المتحدة هو نموذج الديمقراطية الناضجة، لأن السيادة العليا فيه للكونغرس فقط، وأنضج منه النظام السويسري كما سنلخصه فيما بعد.

لا يستطيع رئيس الولايات المتحدة أن يحل الكونغرس بتاتاً، كما أن الكونغرس لا يستطيع أن يخلعه لأنه لم يعينه بل الأمة انتخبته رأساً. يستطيع الكونغرس أن يحاكمه لجرمة كبرى، فإن ثبتت عليه جاز له أن يخلعه.

لا يحل الكونغرس الأميركي حلاً لأي سبب، وإنما ينتخب النواب وثلث الشيوخ كل سنتين. فالنائب يبقى سنتين، والشيخ ٦ سنين، فكأن الكونغرس يتجدد كل سنتين من

تلقاء نفسه. وهذا التجديد كافٍ لصلاحيته الاقتراع على أي المسائل مهما عظم شأنها. ومما امتاز به الدستور الأمريكي أنه يخوّل الرئيس حق اعلان الحرب من غير إذن الكونجرس اذا داهمه الداعي اليها ، لثلاً تسبقه ضربة العدو فيما لو انتظر مناقشات النواب والشيوخ وما كادت الوزارة الانكليزية تصبح مسؤولة لمجلس العموم الذي ينتخبه كل البالغين والمبالغت من الشعب حتى صارت ميالة الى أن تكون مسؤولة للشعب نفسه بواسطة الاستفتاء العام ، وصارت تجرباً على أن تقلب ظهر الجن لمجلس العموم . فبعد ان كانت تهابه صار هو يهابها . وقد اغتنم فضل هذه المزية الدستورية دافد لويد جورج ورمزي مكدونلد ، وأصبحت الوزارة بسببها تشعر أنها دكتاتورية ، لأن اسقاطها أصبح منوطاً باستفتاء الشعب ، أكثر منه باقتراع مجلس العموم . وحاصل القول ان النظام الانكليزي الآن أقل ديموقراطية منه في القرن الماضي ^(١)

دكتاتوريات هتلر ، وموسوليني ، وكمال (اتاتورك) ، قامت على هذه المزية . ولكن ليس من السهل اسقاطها بهذه المزية ما دام الشعب لا يملك اصدار المرسوم بالاستفتاء بحسب دستور ١٨٧٥ الفرنسي يحق لرئيس الجمهورية الفرنسية ان يحل مجلس النواب بموافقة مجلس الشيوخ أو بارادته المطلقة اذا شاء . وثم يجب أن ينتخب مجلس جديد في مدة ثلاثة أشهر . وحينئذٍ تتوقف بعض حقوق الحكومة كاعلان الحكم العسكري مثلاً . ولكن ندر أن استعمل هذا الحق أحد من الرؤساء في مدة الجمهورية الثالثة . لم يستعمله سوى مكماهون على أمل ان يحصل على أكثرية محافظين (ملكيين) نخب أملاً . ولكنه بقي في الرئاسة خاضعاً للدستور ولم يستعف حتى سنة ١٨٧٩ . ومع انه كان ملكياً في عقيدته فما خالف الدستور ^(٢)

٧ - مله السلطة العليا

بقيت مسألة السلطة العليا غامضة في بعض دساتير البلاد الديموقراطية فيما لو تخرج الأمر

(١) كتاب حكومات أوروبا الديموقراطية صفحة ١٥ - ١٦

(٢) كتاب حكومات أوروبا الديموقراطية صفحة ٢٣٢

بين الحاكم الأعلى، ملكاً أو رئيس جمهورية، وبين المجلس التمثيلي نواباً وشيوخاً، فلمن تكون السلطة العليا حينئذٍ ؟

بحسب النظام الديمقراطي البحث يجب أن تعطى السيطرة العليا للبرلمان. والامر كذلك في كثير من الدساتير الديمقراطية الحديثة. نعم أن الرئيس أو الحاكم في أكثر دساتير الأمم أن يحل البرلمان ويعزل الوزارة، ولكن عليه أيضاً أن يدعو الأمة لانتخاب برلمان جديد في مدة قصيرة. ولهذا البرلمان الجديد أن ينقض ارادته أو أن يحلعه إذا تمرد. تبقى المسألة حينئذٍ مسألة « قوة حرمة الدستور » المؤيدة بصولة الشعب واتحاده. فان كان الشعب واهي القوة في تأييد دستوره تجاوز الحاكم حرمة الدستور، والا خنع لها صاغراً.

إنما الذي دعانا الى البحث في هذه النقطة ما وقع على أثر وفاة المغفور له الملك فؤاد الأول. وهو أمر غريب لم يحسب حسابه في دستور من دساتير البلاد الملكية الديمقراطية على ما أظن.

كانت البلاد حينئذٍ بلا برلمان، والملك الوارث كان قاصراً. والدستور يقضي بأن يجتمع البرلمان في عشرة أيام بعد وفاة الملك لكي يقرر ما يجب أن يقرره بشأن الملك الجديد. والمدة الدستورية لدعوة الأمة للانتخاب فانت من زمن طويل خلافاً لنص الدستور. وتعيين مجلس الوصاية منوط بالبرلمان، وليست تمت هيئة نيابية دستورية لتعيين مجلس الوصاية وتسلمه زمام الحكم. وكانت الوزارة منحلة بحكم الامر الواقع لوفاة ملكها. فكانت البلاد انقطعت عن الحياة السياسية الديمقراطية السابقة بتاتا. فأية هيئة تتصدى لاستئناف حياة سياسية جديدة ؟ لم توجد هيئة البتة لهذا التصدي. والماضي لم يورث الحاضر هيئة رسمية.

وقد تضاربت أبحاث القانونيين حينئذٍ في حل هذه القضية، بين ان يستدعى البرلمان المفوض سابقاً منذ أمد طويل. أو ان ينتخب برلمان جديد. ولكن من يستدعي ذلك أو يدعو الأمة لانتخاب هذا ؟

لم يوجد في الدستور حل لهذه المشكلة في ذلك الوقت الحرج. كان الدستور قاصراً

عياً فيها . ولا سيما لأنه نُقِضَ قبلاً نقضاً أفضى إليها .

ومن حسن الحظ حينئذٍ ان هيئة البلاد السياسية كانت مؤلفة من جميع الأحزاب . وكانت جبهة وطنية واحدة . وأقوى حزب فيها حزب الوفد . وكان الزعماء من الحكمة والاخلاص والحنكة بحيث لا يدعون البلاد تقع في ورطة قد تؤدي الى عاقبة وخيمة . فاتفق الوفد وسائر الأحزاب مع وزارة دولة علي ماهر باشا على ان تبقى الوزارة في دستها ، وان تحمل محل الملك في استلام زمام السلطة العليا ، وان تصدر المراسيم اللازمة . فأصدرت مرسوماً بدعوة الأمة للانتخاب في أيام ، لكي ينعقد البرلمان قبل نهاية العشرة أيام المعينة في الدستور بسبب وفاة الملك . جرى الانتخاب . ثم أصدرت مرسوماً آخر بتعيين الشيوخ الذين ينص الدستور على تعيينهم (بلا انتخاب) . وانعقد البرلمان ، وعين مجلس الوصاية وقدمت الوزارة استعفاءها لمجلس الوصاية . والمجلس انتدب رئيس الوزارة الجديدة ، فشكل وزارته وقدمها لمجلس الوصاية ، فأصدر هذا مرسوماً بتوليها .

فوجه الغرابة في كل ذلك هو في معنوية « أنت تعينني في الوقت الذي أنا أعينك » لأن الدستور عاجز عن أن يعين ذا السلطة الاولى العليا .

لا توجد مشكلة كهذه اذا كان النظام ديموقراطياً بحيثاً لأن السلطة العليا تكون حينئذٍ للبرلمان القائم . ولا يمكن أن يكون البرلمان غير قائم اذا لا سلطة تستطيع حله . فهو بعد ان يولد لا يموت إلا بشورة تقلب كل نظام .

٨ - اشراف البرلمان على الحكومة

في أوائل عهد الديموقراطية الحديثة كان الغرض الاول من مجلس الأمة ان يحدد سلطة الحكومة ، ويحول دون استفحائها ، لأن الشعب كان في ذلك العهد ينظر الى الحكومة كعدو أو خصم له . وبالفعل لم تكن الحكومات لذلك العهد مهتمة بمصالح الشعب كما يجب ان تهتم بها ، بل كان جل اهتمامها موجهاً لمصالح أصحاب السلطات العليا فيها ، ومصالح ذوي النفوذ . وحتى اليوم لا يزال الجمهور ينظر الى الحكومة كسلطة ثقيلة العبء على عاتقه . ينظر الى فئة موظفي الحكومة كأشخاص ممتازين . ولهم بالفعل امتيازات ليست للجمهور (كما هو الحال عندنا في مصر)

ولكن التجهيزات الديمقراطية التي توات في القرن التاسع عشر نسخت هذه العقيدة الممقوتة من أذهان الشعوب ، إذ بدا لهم ان الهيئات النيابية تستطيع ان تكسح جماع الحكام المستبدين وتحاسبهم على أعمالهم . ومع ذلك لا تزال هيئة الحكام مستعلية في بعض البرلمانات . ففي انكلترا مثلاً نرى النائب يسأل الوزير بكل حذر ، والوزير يجاب بكل اقتصار أو بمواربة أو باهمام ، أو يجاب جواباً لا فائدة منه ، أو لا يجاب بتاتاً . وكذلك في البرلمان الفرنسي لا يزال النواب يقفون موقف الاشتباه بالحكومة كأنها غير مخلصه .

وإنما يقال بالاجمال ان ديمقراطية القرن العشرين قد جرأت الهيئات النيابية على مناقشة الوزراء ونقدهم المر ، ومحاسبتهم على كل عمل يعملونه ، وعلى تهديدهم باستقاط الوزارة اذا ثبت ان أعمالهم ضارة بمصالح البلاد أو مناقضة لها ، أو انها لخدمة مصلحة شخصية الى غير ذلك . تناقش الهيئة النيابية الوزارة بلا تورع ولا هوادة ، حتى إذا أخرجتها قدمت هذه استعفاءها . فديمقراطية القرن العشرين دانت حدّ النضوج من الوجهة السياسية الداخلية ، وسائر ديمقراطيات الأمم الشرقية حاذية حذوها بسرعة .

٩ — تفسير الدستور

يمكن جداً أن يقع خلاف بين شخصين أو هيئتين في تفسير مادة أو جملة في الدستور ، فليس لقاض أن يفسرها كما يفسر القانون ويطبقه . ذلك فوق اختصاص القضاء . وإنما في الولايات المتحدة الأميركية توجد المحكمة العليا التي هي فوق كل سلطة هناك : فوق سلطة الكونجرس والسلطة التنفيذية . فهي مختصة بتفسير الدستور وتطبيقه . وبهذه المحكمة يمتاز النظام الأميركي عن الأنظمة الأوروبية الديمقراطية . أما الدستور الألماني فنذ سنة ١٩١٩ صارت محكمة خاصة تفسره . وتفسير الدستور الانكليزي يشبه عملية تنقيح بواسطة الملك والبارلمنت . الدستور السويسري ينص على ان المجلس الوطني نفسه يفسره (١)

(١) كتاب حكومات أوروبا الديمقراطية صفحة ١٦

١٠ — أقرب ديموقراطية الى الكمال الآن

تعتبر الجمهورية السويسرية أفضل نموذج للديموقراطية حتى الآن، لأن الشعب السويسري يشترك في ادارة الحكومة اشتراكاً فعلياً^(١) ونظامها مرضٍ لجميع عناصرها المختلفة لغة وديناً. في سويسرا ٧١ بالمائة يتكلمون الألمانية و ٢١ ٪. الفرنسية و ٦ ٪ في الطليانية. من الجميع ٥٧ ٪ بروتستانت، و ٤٢ ٪ كاثوليك تقريباً و ١ ٪ يهود. ومع ذلك ليس من اعتبار هناك لسوى الوطنية.

خطة الحكومة السويسرية دائماً الحياد الدولي البحث

النظام اقليمي لا مركزي Federal. ولكنه أوسع من نظام الولايات المتحدة الأميركية الاقليمي، أي ان كل اقليم أو ولاية Canton مستقل بتشريعه الداخلي. ولكل اقليم مجلسه النيابي التشريعي الخاص. ولجميع الأقاليم مجلس عام (بارلمان) ذو هيئتين، الأولى تسمى مجلس الدولة (يقابل مجلس الاعيان أو الشيوخ في الدول الأخرى) ويشتمل على ٤٠ نائباً. من كل اقليم Canton نائبان. ولكل اقليم حق التصرف في كيفية انتخاب شيخه، ومجلس الاقليم يدفع راتبهما. والهيئة الثانية المجلس الوطني أو الاهلي (يقابل النواب) يشتمل على ١٨٧ نائباً باعتبار نائب عن كل ٢٢ ألف ناخب، ومدة المجلس ٤ سنين. والنفوذ الأكبر لهذا المجلس: وكلا المجلسين يسميان المجلس الاقليمي العام (بارلمان)

أما السلطة التنفيذية ففذة الشكل. فهي ليست في يد ملك، ولا في يد رئيس جمهورية، ولا في يد وزارة، بل هي في يد لجنة من ٧ أشخاص تسمى مجلس الاقليم، أو المجمع الاقليمي Federal Councel مركزه في العاصمة (برن) ينتخب أعضاءه المجلس الاقليمي العام (النواب والشيوخ) كل أربع سنين، وينتخب منهم رئيساً لهم ونائب رئيس كل عام.

يتولى كل واحد من هؤلاء السبعة ادارة دائرة من دوائر الحكومة السبعة. للرئيس (١) الادارة الخارجية. وللآخرين (٢) الداخلية (٣) العدلية والبوليس (٤) الحربية (٥) المالية والضرائب (٦) الزراعة والتجارة والصناعة (٧) البوسطة والسكك الحديدية.

يسمى إلا بعد أن شاور أصحابه فيه . وإذا خاف أن يدعو ذلك الى القيل والقال ، عين جماعة يختارون من بينهم خليفة كما فعل عمر . حتى أن عمر لما سمى الشورى لانتخاب من يخلفه منهم سمى ابنه عبد الله في جملتهم ، ولكنه نهى عن انتخابه . فاختاروا عثمان ابن عفان (الى آخر الرواية ...) . فلما قتل علي أرادت شيعة حصر الخلافة في نسله باعتبار أنهم بضعة النبي . فسألوه وهو على فراش الموت : « أنبايع الحسن » فقال : « لا آمركم ولا أنهاكم . أنتم أبصر » . أما هم فبايعوا الحسن .

« فطريقة الخلفاء الراشدين في انتخاب الخلفاء من أفضل ما بلغ اليه جهد المتمدنين حتى الآن . وهي جامعة بين الجمهورية والملكية والشورى . أما الجمهورية فلأن الخليفة كان ينتخب من جمهور القرشيين بلا حصر ولا تعيين . وهي شوروية ، لأن الانتخاب يكون بالشورى . وهي مطلقة لأن الخليفة إذا قبض على أزمة الملك كان مطلق التصرف . فاذا أضفت الى ذلك شروطها الأربعة التي ذكرناها كانت أفضل أنواع الحكومات على الإطلاق »^(١)

ج - البيئة الديمقراطية

لماذا لم تُمُ النبتة الديمقراطية في عشرات القرون الماضية نموها المنتظر ، ولم تترعرع إلا في هذا العصر ؟

لأن البيئة الاجتماعية لم تكن صالحة لها . كانت أشواك السلطة الفردية تخنقها ، والتقاليد المتحجرة لا تدع منافذ لجذورها .

كيف يمكن أن تنمو وقد كان في يقين الجمهور أن سلطة الزعيم مستمدة من الآله ، وأن الآله نفسه جد الزعيم ، وأن سعادة ذلك الجمهور مستمدة من رضى الآله ، وأن شقاءه ناجم عن حلول غضب الآله عليه ، وأن استرضاء الآله لا يمكن إلا عن يد حفيده الزعيم : - الملك ، الكاهن . فلا بد إذن من استرضاء هذا الكاهن ، الملك ، بالخضوع له والطاعة لأوامره وتقديم القرابين والتقدمات له .

هذه العقيدة الطبيعية للعقول الجاهلة أسرار الطبيعة ونواميسها ، شاملة كل قبيل من الناس ، وراسخة في أذهانهم ، كأنها فلذة من ألبابهم . فلا بدع أن تتوالى القرون

(١) تاريخ التمدن الاسلامي جزء أول صفحة ١٠٩ و ١١٠

عليهم وهي مستحكمة في عقولهم . وطالما هي مستحكمة هي حائلة دون استقصاء أسرار الطبيعة واكتشاف نواميسها واستخراج خيراتها . لذلك بقي الجنس البشري هائماً في مهامه الجهل كل هذه القرون المنصرمة . فلا بدع أن يحنق هشيم الحكم الفردي المطلق نبتة الديمقراطية .

بقيت جرثومة الديمقراطية كامنّة في بطن البيئة الاجتماعية، الى أن جعلت الطبيعة تعلن أسرارها للعقل الإنساني ولو على الرغم منه . فلمّا شقّ فجر المعرفة ظلماء الجهل شرعت تلك البزرة تفرخ . وكان أنه كلما تعالت شمس المعرفة جعل ذلك الفرخ ينمو .

كان القرن التاسع عشر ضحى الحضارة العرفانية . اندثر فيه معظم هشيم الخرافات والتقاليد العمياء . فأصبح بيئة جيدة للديموقراطية .

أهم ما يذكر من ملائمة البيئة لهما : —

أولاً : سعة الانتشار الفكري طولاً في الزمن ثم عرضاً في المكان .

أما طولاً فكان بواسطة فن التدوين — الكتابة ، حتى منذ أول عهدها الفخاري والحجري في بابل ومصر ، كان التدوين وسيلة لنقل أخبار السالفين الى الخالفين . وبما تخلص من الآثار حُفظت معلومات أولئك لهؤلاء . وهؤلاء ضمّوا إليها ما جدد من معلوماتهم وخلفوها لخلفائهم . وهكذا كانت المعارف تتجمع من جيل الى جيل . وتمحص وتنقى الى أن بلغت إلينا اليوم أكداً وأكواماً لا تستطيع أن تستوعبها ذاكرتنا كلها جميعاً ، فننسخها متنوعي الاختصاص بها . فبواسطة فن الكتابة انتشرت الأفكار طولاً ببطء في تيار الزمن الطويل .

وأما عرضاً فكان انتشار الأفكار بواسطة الطباعة بحيث تغمر صقماً واسماً أو اصقاعاً في وقت واحد تقريباً . تنتشر الأفكار بهذه الطريقة من غير أن يشوّها التداول والنقل والنسخ . وفي الوقت نفسه تؤثر في صياغة عقول المطالعين تأثيراً واحداً يقصر شقة سوء التفاهم بينهم وتباين تصوراتهم .

وقد عظمت سعة الانتشار المرضي باختراع فن الصحافة الذي لم يبق حدّ لتأثيره في عقول الجماهير . وكانت الصحافة وسيلة أخرى للانتشار الطولي .

ثانياً : سرعة الانتشار الفكري عرضاً وطولاً في وقت واحد . فالكهرباء التي تضارع سرعتها سرعة النور مكنقنا من نشر الأفكار حول الكرة الأرضية في الفينة التي تصدر فيها الفكرة . فجميع سكان الأرض يتبادلون أخبارهم وأفكارهم وتصوراتهم ومعلوماتهم في وقت واحد مهما تباعدت المسافات بينهم ولم يبق للزمن حساب إلا في التسجيل للخلفاء . ناهيك من أن الفونوغراف والسينما الناطق ألغيا الزمن إلغاءً باتاً . فبعد مئات من السنين يستطيع أناس المستقبل أن يشاهدوا حوادث هذا الحاضر ويسمعونها كأنهم عادوا الى زمنها الماضي . ناهيك عن الراديو والرادار

ثالثاً : سرعة النقل — فهذه ضيققت مساحة سطح الأرض بالنسبة الى تحرك الانسان عليها . فبعد أن كان سائق الظعن يقطع صحراء سيناء في بضعة أيام أصبح الطيار يقطعها في ساعتين تقريباً . وبعد أن كانت القوافل تنقل الأبطال أصبحت السفن والقطرات البخارية تحمل الأطنان .

كل هذا سهّل اتصال الأفراد بعضهم ببعض وتقارب الأمم . وسهّل جميع أنواع التبادل والتقايض والتعامل والتفاهم بينها .

رابعاً : اتساع دائرة العلم والاختراع — في القرن التاسع عشر نشط العلم العملي نشاطاً عظيماً جداً ، وظهر الى الأمام طفرة لا تضارعها طفرة في ماضيه . وكان من ثماره اختراع مخترعات لا تحصى ، قامت مقام الأيدي العاملة في جميع أعمال المعاش كما هو معلوم . وكان من نتائج هذه الطفرة العلمية العملية الاختراعية ، طفرة إنتاجية هائلة أيضاً تراكت بها الثروات تراكماً مذهشاً . ولأن النظام الاجتماعي لم يكن ديموقراطياً محتماً ، بل كان النظام الفرادي لا يزال منسباً فيه ، صارت الحالة الاقتصادية استقطابية . تجمع الغنى الضخم في قطب ، والفقر المدقع في قطب آخر . الغني في قمة الهرم الاجتماعي ، والفقر في قاعدته . أفراد ذاك قليلون ، وأفراد هذه جماهير عديدة .

فانتشار المعارف من ناحية حصده هشيم الترهات والتقاليد الخرافية من حقل المجتمع العام . وذلك الاستقطاب المالي أثار حسد الطبقات المستنيرة لطبقة المتمولين ، وحنق الفقراء المعانين شظف العيش على طبقة المترفين المترفين . وتنبه العامة جميعاً الى حقوق

الانسان الطبيعية الضائفة تحت أقدام الحكام المستبدين .

كل هذه الانقلابات الاجتماعية المتسارعة هيأت الطريق ومهدته لقدوم الديمقراطية الحديثة . ولو بقي العالم في سذاجته القديمة وغباوته المتقدمة منعماً في تقاليده الخرافية وأوهامه، لما وجدت الديمقراطية الى مجتمعه سبيلاً ، بل لبقى أسبداً معدودين يتحكمون بقطعان من العبيد لا يحصى عددها .

إذاً يستخلص ممّا تقدّم ان البيئة التي لا يزال الجهل والخرافات غيوماً متلبدة في جوّها، لا تصلح للنظام الديمقراطي . وادخل هذا النظام إليها خطر على حياتها الاجتماعية يشق السبيل فيها الى الفوضى والثورات الجهنمية . فالحكم الفردي يسبق صالحاً لها الى أن يفيض نور الحضارة الحديثة عليها ، ويكسبها ما يستطاع من مزايا المدنية ومن ثقافتها وأخلاقها .

والدول المستعمرة تجرد عذراً لا غبار عليه في حكم المستعمرات بالنظام الحكومي المباشر المطلق . ولكنها لا تجرد عذراً في حرمان أهل تلك المستعمرات من التعليم والثقافة المهمين لها لا اعتناق العقيدة الديمقراطية . لأن هذا الحرمان يثبت أنها تقصد بالاستعمار الاستمرار على استعباد الأهالي لاستغلال قواهم وبلادهم جميعاً كما تستغل البهائم السائمة .

على أن الروح الديمقراطية نفسها ، تمهد الطريق لنفسها ، وتعد البيئة بنفسها ، لكي تصلح حياتها المترعرة . البيئة الصالحة لها هي انتشار المعرفة . والديموقراطية نفسها تنشر المعرفة . والبيئة الصالحة لها أيضاً هي تدميث الأخلاق . وهي تدمث الأخلاق . وانتشار الحرية الشخصية يسهل السبيل لها . وهي أهم عامل في انتشار الحرية .

اذن الديمقراطية تشق طريقها لنفسها بنفسها ، رغم العوامل التي كانت في الماضي تخنقها في مهدها .

الفصل الثالث

تيار الرأى العام^(١)

أ - هل هناك رأى عام مبقى ؟

١ - تيار الرأى العام

الانسان كالقرد يقلد ، والتقليد ناموس طبيعي شامل الاحياء حتى الجماد ، وله سبب طبيعي أيضاً قد يلذ للقارىء شرحه ، فنشرحه ليكون القارىء على بصيرة في تفهم شرحنا للرأى العام .

قف أمام بركة من الماء وألق في طرف منها قطعة من الخشب الهش بقدر الكف فتعوم طبعاً . ثم ضع في الطرف الآخر قطعة أخرى مثلها وأضغطها في الماء وأتركها تعوم ، فتحدث موجة تنتشر في سطح البركة . افعل ذلك كل هنيئة . هنيئات متساوية المدة ، قل كل ثانية ، ترتفع الخشبة وتهبط فتحدث في الماء تموجات متواليات في مرات متساوية ، أي ثوان . حينئذ ترى الخشبة الأخرى تعلو وتسفل تبعاً للموجات التي تتوالى عندها صادرة من الخشبة الأولى . ترى ان الخشبتين تعلوان وتهبطان معاً . فكأن الثانية تقلد الأولى بتأثير هذه عليها .

هذا مثل للتقليد في الجماد ، وهو مماثل جداً للتقليد بين الاحياء ولا سيما العليا منها كالقرد وأشبه الانسان : الغورلا والشمبانزي والأوران أوتان والجابون - ثم الانسان . والمبدأ الأساسي واحد في التقليدين ، لسبب طبيعي واحد نبسطه فيما يلي :
بين انسان وانسان كما بين قرد وقرد (كما بين الخشبتين في المثل المذكور آنفاً) اتصال

(١) - هذا الفصل نشر في مجلة الهلال في يونيو ويوليو سنة ١٩٣٦ .

بصري واتصال سمعي . وكلا الاتصالين تموج كنموذج الماء . الاتصال البصري تموج أنثري (إلا إذا ثبت أن النور وكل تشعع كهريطيسي إنما هو ذرات مادية منتشرة ، فيكون التموج كهريطيسياً مادياً) . والاتصال السمعي تموج هوائي . فإذا أتى الانسان (أو القرد) حركة تموج النور أمواجاً عدة بفعل هذه الحركة مطابقة لها . وهذه الأمواج تصدم مقلة شخص آخر فترج عصبه البصري رجّة تماثل موجة النور من حيث الحدة . فتنتقل الرجّة الى مركز في الدماغ مماثلة تلك الموجة أيضاً . فيرتد فعل تلك الموجة الى العصب المحرك ، فتتحرك عضلات الجسم حركة تشابه حركة الشخص الأول . هذا اذا لم تكن قوة الارادة مسيطرة تمنع أو تنبغ حسب رغبتها

هذه العملية أشابه عملية الراديو بجميع تفاصيلها تقريباً . كذلك اذا أصدر الشخص الأول صوتاً أو نطقاً ينتقل الصوت أمواجاً هوائية فتصدم طبلة أذن الشخص الآخر ويحدث كما حدث في حكاية انتقال الحركة بواسطة النور .

ويمكن أن نعمل مسألة « توارد الأفكار » Telepathy على هذا النحو بانتقال الفكر بواسطة الجو الكهريطيسي الذي يصدره الدماغ المفكر ، فيصدم دماغ شخص آخر ، ويحدث فيه مثل ذلك الفكر . وهذا موضوع قائم بذاته يستوجب بحثاً مفصلاً .

على هذا النحو يكون التقليد في الأحياء . فإذا صفق مصفق لخطيب ، صفق الآخرون معه من غير حكم الارادة . وإذا غنى شخص غنى معه الآخرون . وإذا رقص راقص تمايل الآخرون معه . وقد يهون جميعاً للرقص اذا لم يكن ذلك مستهجنًا في آدابهم . وإذا بكى بكى معه الآخرون . وإذا ثنأ ثنأوا الى غير ذلك . يحدث هذا التقليد في كثير من الأحوال حين تكون الارادة على الحياد . وكثيراً ما تكون على الحياد إذا كان العقل مرتباً أو مفاجئاً بظاهرة وليس له وقت للتعقل ، أو إذا كان الصواب خفياً .

٢ - ضعف سلطان العقل والارادة

لدى تيار الرأي العام

في قليل من ظواهر الحياة يكون للعقل حكم والارادة سلطان . وفي كثير منها لا يكون لهما حكم ولا سلطان . لا حكم للعقل ولا سلطان للارادة إلا إذا كان ثمة وقت للتفكير

والتأني والتعليل والاستنتاج بحيث يصدر العقل حكمه وتصدر الإرادة أمرها . وأما في الأحوال المفاجئة وفي أوقات الحماسة أو الانفعال مهما كان سببه فيغلب التقليد على التعقل ، أي يغلب الانقياد للمؤثرات الخارجية . وحيث لا تعقل فلا إرادة . وإذا كان الجهل سائداً فالتقليد يتبادى .

إذا تجمع جمهور من الناس لأمرٍ كظاهرة مثلاً اشترك فيها كل من صادفها في طريقه من غير نظر إلى العواقب ، محمودة كانت أم غير محمودة . وإذا تألب بضعة أفراد على فرد يهتمونه بفرية ، تجمع الجمهور حوله يشتركون معهم في اتهامه ، من غير أن يتحققوا أن كانت التهمة صحيحة أو زورقة . وقد ينكرون به وهو بري ، والذين اتهموه مجرمون . كذلك إذا اجتمع فريق حول مستعطف وهم يرثون له ويتعطفون عليه تألب الجمع حوله يشتركون في العطف عليه من غير أن يتحققوا أمره ، وقد يكون هو والقليلون المحيطون به يمثلون دور احتيال .

وإذا رأى فرد جماعة تنهزم أو تعدو نحو غرض عام يبتغيه أي إنسان ، جرى معهم لاعتقاده بصواب عملهم ، من غير أن يتحقق إن كان عملهم صواباً أو ضلالاً . مثلاً إذا رأى جماعة يصيحون : « لص . لص » وهم يركضون في جهة ركض معهم ليقينه أن اللص في تلك الجهة . وقد يكون اللص قد زاغ في جهة أخرى . فالفرد في حالة جهله يستمد علمه من الجماعة ، وقد تكون الجماعة أجهل منه . يكفي أن يزعم فرد أن العدو في تلك الناحية فيقتبعه آخر وآخر إلى أن يجتمع جمهور من الناس وراءه . وكلما كثر الجمهور اشتد اليقين بصحة الزعم .

في الثورة المصرية الأولى بعد الحرب العظمى أطلق ناري بين المتظاهرين . فصاح أحدهم : « أرمني أطلقه » . وجرى يقبع شخصاً هارباً ، جرى وراءه الجميع إلى أن دخلوا في حارة . فقال قائل : إن الخائن دخل هذا المنزل ، فحوصر المنزل ، والجمهور يعتقدون أن الأرمني الذي أطلق المسدس محتّم فيه . وكادوا يحرقون المنزل لولا أن أتى عدد من الجنود وشتتوا الجمهور . ثم خص المحقق جميع من في المنزل فلم يجد أرمنياً . ولم يجد من سكانه إلا وطنيين وبينهم وطني غريب الدار ، وكان سبب فراره أولاً خوفاً من إطلاق الناري ،

ولم يعد في مكانه أن يفسر لمطارديه سبب هربه فلجأ الى تلك الدار . ولكن من كان يستطيع أن يقنع الجمهور أن مطاردته ليست في طريقها السديد ؟

ففي حالة الجهل يكون السلطان للتقليد . ومتى تسلط التقليد انهزم التعقل والنوق السليم والحكمة والعلم الأساسي . على هذا النحو ينتشر الزي حسناً كان أو رديئاً . ولا يفتن المقلدون لردائه إلا بعد أن ينكبوا بعواقبها الوخيمة . هكذا انتشر زي حلق الشوارب وتعزية سواعد السيدات ، وقص شعر النساء ، وتقصير الفساتين ، وتعزية رؤوس الشبان ، حتى في أيام الحر المحرق ، الى غير ذلك من الأزياء المتعاقبة في كل رده من الزمان . تنتشر الأزياء بفعل التقليد ، لا بحكم العقل وسلطان الارادة . لا يأتي حكم العقل إلا متأخراً ، ولا يأتي سلطان الارادة إلا بعده متأخراً أيضاً . وقد تعجز عن كبج جراح التقليد إذا كان الزي أو العادة قد عم انتشارهما ، لأن حكم الرأي العام أقوى من حكم العقل لسببين :

الأول : أنه يبدر للذهن أن الأمر لو لم يكن صواباً أو حقيقياً لما أجمع عليه جمهور الناس . وقد يقول المرء في نفسه ما أنا أكثر فهماً أو علماً أو اختباراً من هؤلاء الناس جميعاً ، فيغلب عليه الشك في حكمته أو علمه أو اختباره . وإذا تألب الجمهور أو أجمعوا على أمر لذبوع سبب لهذا الأمر قبل السبب الذائع ، كعقيدة يقينية من غير أن يبحث ان كان ذلك السبب صحيحاً ، لاعتقاده بصحة شهادة التواتر . ولا يفتن أنه قد يكون منشأ ذاك التواتر كلمة قالها فرد خطأ ، أو اختلقها اختلاقاً أو توهم معناها توهماً ، فذاغت بين الجمهور ، مؤكدة .

والثاني : لأنه يرى أن صوابه شذوذ لدى خطأ الجمهور فيحجم عن هذا الشذوذ مكرهاً . وعلى هذا النحو جرى القول المأثور : « العاقل بين المجانين مجنون وهم العاقلون » . وكان إذا شذت سيدة بأن وضعت قبعتها على جنب رأسها من قمته الى أسفل خدها وتركت الجنب الآخر عارياً عديم عليها هذا شذوذاً . والآن ترى كثيراً من السيدات يفعلن هذا الشذوذ فأصبح زي اليوم « وموضته » .

لم تنتشر الضلالات بين العوام إلا بسبب تأثير عقلية الجمهور على عقل الفرد . وهو تأثير عظيم جداً لا يتصوره القارئ . فالفرد يستمد معظم أفكاره وآرائه وأحكام عقله من عقلية

الجمهور . وقليلون هم المفكرون الذين يستقلون بأفكارهم وأحكامهم ويعتمدون على تعقلهم .
والحكاية التالية تمثل لك هذه الحقيقة الاجتماعية خير تمثيل : كان معلم مدرسة أولية
في قرية على شيء من العلم والمعرفة والأخلاق النبيلة . فكان الأهالي يجلبونه جداً .
ففي ذات يوم جاءه أحدهم وسأله باهتمام : أرجو منك يا سيدي أن تشرح لي فوائد الترمس .
فاستغرب المعلم سؤاله وسأله : لماذا يهتمك هذا الأمر ؟ فأجاب : لأنني عكفت على تجارة
الترمس ، وأود أن أروّجها بالتبشير بفوائده .

فضحك المعلم وقال : فكرة حسنة . ولكنني بكل أسف لا أعلم عن الترمس علماً ذا قيمة ،
ربما كان النباتيون أو الأطباء أو الكيمائيون يفيدونك شيئاً ، أما أنا فلا !

— محبباً يا سيدي المعلم ! ما راجت تجارة الترمس في هذه البلدة إلا لأن أهلها رأوك
تكثر من أكله فوثقوا أنه مفيد للصحة فعملوا يتسابقون في أكله . وكل يوم لهم حديث
جديد عن فوائده للمعدة وللقلب وللحمى وللأسنان حتى العيون حتى الدماغ
حتى العقل حتى الذكاء — كل هذه تنغذي من الترمس — كل ذلك لأنهم رأوا المعلم
يأكله دائماً . وقد انتشرت هذه العقيدة الى سائر القرى المجاورة وراجت تجارة الترمس .
وهي الآن فرصة سانحة للتكسب منها . ولذلك جئتك أسألك عن فوائده الحقيقية .

فقهره المعلم وقال : حقاً إنني لا أدري !

— إذاً لماذا تأكله ؟

— لأنني كنت أدخن كثيراً والآن أنا تأثرت من التدخين ، فاستعضت عنه بأكل الترمس
وما انقضت بضعة أيام على هذا الحديث حتى سمع المعلم في أحد مجالس أهل القرية
أحاديث عجيبة غريبة عن فوائد الترمس . سمع أنه خير علاج لإبطال عادة التدخين . ثم
سمع أنه يقوم مقام التبغ في السجائر ، فيشوى ويطحن ويضاف الى التبغ ، ويستعمل
كالقهوة لعلاج السعال ، ويستعمل علاجاً لتقوية القلب ومرض السكر . ويستعمل دقيقه
مغلياً كمادات للأورام حتى للعيون الملتهبة الرمضاء ، الى غير ذلك من الترهات التي
لا تخطر على بال . وعشياً حاول المعلم أن يمحى هذه الضلالات من أذهان الجمهور لأنهم
صاروا يسندونها الى أساطين الطب القدماء والمحدثين ويروون الحوادث الغريبة للعجيبة

عن تأثير الترمس في شفاء الأمراض ، حتى كاد المعلم نفسه يصدق أخيراً تلك المزاعم . وربما اضطر أن يسلم ببعضها لئلا يرميه الجمهور بالجهل .

فانظر كم كان تأثير عقلية الجمهور على عقل الفرد الجاهل . لا يستطيع الفرد أن يقاوم تيار رأي الجمهور ، بل هو بالأحرى يرتاح الى الجري مع التيار لأن فيه سلامته من خطر الجمود أو المقاومة . ان تيار العقلية الاجتماعية أقوى تيار ينساق فيه الفرد . وهو أقرب مصادر معلوماته وأسهل مورداً . فمعظم علم الفرد ومعارفه مستمدة من عقلية الجمهور ، أي الرأي العام .

لو كانت عقلية الجمهور هي السلطة الوحيدة المسيطرة على المجتمع لكان مصير المجتمع التقهقر والانحطاط والنفاء أخيراً . ولكن بين الجمهور أفراداً غير قليلين يتروون ويتعقلون ويكتشفون أغلاط الرأي العام ، وما تؤدي إليه من الأخطار . على أن قليلين منهم يجرؤون أن يجاهرُوا بأرائهم الصائبة المخالفة لرأي الجمهور . وهم المصلحون الذين تدفعهم لذة حكمتهم الى المخاطرة ، لمقاومة الرأي العام التي تعرضهم لنقمته . وندر أن سلم أحد منهم من هذه النقمة ، ومعظمهم فدوا المجتمع بحياتهم ، لأن المبدأ النبيل أو الفكر السديد ، الذي ضحوا بأنفسهم لأجله ، ساد بعدهم ومجد المجتمع ذكرهم لأجله .

٣ — ضعف الرأي العام

يكفي ما تقدم بياناً لمنشأ الرأي العام وتفسيراً لمعناه . فنجملهما فيما يلي : منشأ الرأي العام « التقليد » . وكلما اتسعت دائرة التقليد قويت سلطة الرأي العام ، وخضع الفرد لهذه السلطة ، اذن لا يكون الرأي العام دائماً صائباً ، بل يغلب أن يكون خاطئاً لأن قوامه التقليد لا التعقل ، والتقليد تيار غنيف يحرف في سبيله كل تعقل وارادة .

إذن ، هنا يحضر الى ذهنك هذا السؤال : اذا كان الرأي العام خاطئاً في غالب الأحوال فالديموقراطية التي هي أساس الحكم الذاتي غير صالحة للاجتماع . واذا كان رأي الفرد المتعقل أصوب وأصح ، فالحكم الفردي المطلق ، بل الاستبدادي أصوب وأصح ، أليس الأمر هكذا كنتيجة للشرح الآنف ؟

والجواب : أنه لكذلك . فلو كانت الديموقراطية قائمة على الرأي العام لكانت مصيبة

على المجتمع . ولو كان مضموناً أن الحاكم الفرد صائب الثقل حسن النية لكان الحكم الفردي المطلق أصوب الأحكام . ولكن لا الديمقراطية قائمة على الرأي العام ، ولا الحاكم المطلق يكون سيد الرأي صالح الإرادة حسن القصد إلا نادراً .

الحكم الذاتي ديمقراطي بالاسم . والرأي السائد فيه رأي الخاصة لا رأي الجمهور . فلا رأي عام في الحكم الذاتي ، بل فيه رأي خاص بصفة أو فرد . حسبك أن تظن لوجود الاضطراب في الحكم الذاتي لكي تدعى حالاً أنه خلو من الرأي العام . الحكم الذاتي الديمقراطي يترشح على عواقب آراء عدة متنوعة ، ولكنه يستتب على أكتاف أعلاها التي تجمع عدداً غالباً من الجمهور . مع ذلك لا يعد رأي الأغلبية مثلاً أعلى في الرأي ، بل يحتمل جداً أن يكون خاطئاً . ويحتمل جداً أن يكون رأي فرد واحد من ملايين الأمة أصوب الآراء ، ولكنه يفرق في آراء الأكثرية ، لأن ذلك الفرد لا يستطيع أن يذيع براهين صحته على الجمهور ، مادامت هناك أغراض شخصية تقتله .

ثم هناك اعتبار آخر عظيم الشأن جداً وهو أن الرأي العام ، أو بالأحرى عقلية الجمهور تضعف لدى نزاع الأحزاب ، بل يضمحل الرأي العام (بالمعنى الذي شرحناه سابقاً) في حلبة هذا النزاع . وإنما يقوم رأي فرد ، أو على الغالب رأي بعض أفراد ذوي مصالح شخصية تتفق مع مصالح جانب من الجمهور ، أو تتراءى أنها تتفق معها فيكون أهل هذا الجانب معذورين في الدعاية إلى رأيهم . وأما سائر الجمهور أو معظمه ، فينقاد إلى هذا الجانب بحكم التقليد الأعمى انقياداً للتيار . فزعيم الحزب الأقدر والأقوى هو الذي يجعل ثيابه أقوى وأعنف باستهوائه العدد الأوفر من الشعب . وكلما قوي التيار استقوى بما يجرفه معه .

مع كل ذلك لا يكون الرأي الخاص الغالب أصح الآراء وأوفقها لمصلحة الجمهور ، لأن المصالح الشخصية متغلبة فيه . ولو كان الجمهور يهتدي إلى أصوب الآراء وأنفعها ويفهمها لكان ثمة رأي عام حقيقي لا تقف عند تياره سعايات أصحاب المصالح الخاصة . ولو تسنى للجمهور هذا الفهم وذاك الاقتناع لصاحته حال مجتمعه سريعاً ، ولكان رقي ذلك المجتمع أعجل وأقرب إلى المثل الأعلى . ولكن بكل أسف ليس الأمر كذلك ، بل بالعكس لا يسود إلا رأي ذوي المصالح الشخصية . وهذا المرض الاجتماعي عضال في الأمم الغبية أو القليلة العلم والتمدن ، وأخف وطأة في الأمم الراقية .

وحاصل القول أنه ليس في الحكم الديموقراطي رأي عام ، بل هناك رأي خاص وهو الذي يسيّر التيار ويقويه بما يحرفه معه . وإن الرأي العام بكل معنى الكلمة أشد خطراً من هذا الرأي الخاص ، لأن الدافع إليه التقليد لا العقل

ب - قوة رأي الأقلية

١ - الرأي العام عقيدة عامة

لا يخفى أن شؤون الأمة مختلفة . وكثير منها يعارض بعضها بعضاً . ولهذا تختلف وجوه الصواب فيها . وبالتالي تختلف الآراء في تقرير الأصوب منها . والسائد هو رأي فريق دون فريق آخر . ومن هذه الحقيقة الناصعة يتضح لك وهم القول « بالرأي العام » . ولا يبقى عندك شك بأن الرأي العام لا وجود له بتاتاً . بل الموجود فعلاً هو « رأي الأكثرية » كما شرحناه آنفاً . ولعلّ هذا ما يعنيه القائلون بالرأي العام . (وقد لا يكون رأي الأكثرية سائداً كما سنشرحه فيما يلي) :

ربما صحّ القول « بالرأي العام » في التقاليد المتوارثة من عهود قديمة كالطقوس الدينية والعادات الرسمية ، كبطالة أول الأسبوع أو سادسه مثلاً ، وبطالة الأعياد ، وكسنة الزواج والطلاق ، وتقليد الجنائز ، الى غير ذلك من النظم التي شبّ كل فرد وهو شاعر بأنها أجزاء من نظام حياته . فاجماع الجمهور على تقلد هذه التقاليد يعتبر « عقيدة عامة » وهذه العبارة ترادف « الرأي العام » . فاذا ظهر من يريد نقض أي تقليد منها أو تعديله عدشاً أو خارجاً على حكم الرأي العام ، اللهم إلا اذا صادف النقض أو التعديل هوياً في نفوس جانب من الجمهور ، حينئذٍ يخرج ذلك التقليد من حكم الرأي العام ، ويصبح قضية للمناقشة والاستفتاء والتقرير بحسب رأي الأكثرية .

ويحتمل كثيراً أن تنشأ تقلبات الأحوال قضية عامة يجمع عليها الجمهور بلا استثناء كقضية « الاستقلال التام » في مصر مثلاً . فهي قضية كل فرد من أفراد الأمة . ولهذا ينضوي جمهور الأمة تحت راية الوفد المصري الذي يجاهد لأجل الاستقلال . ومثلها قضية « البلاد للبلدين » كقولك مصر للمصريين ، وسوريا للسوريين ، وفلسطين للفلسطينيين ، وأميركا للأميركيين الخ . فهي اليوم قضية كل فرد في كل أمة على الإطلاق .

ففي مثل هذه الأحوال يكون الرأي عامًّا لأنه عقيدة عامّة تشتمل على أمنية واحدة لكل فرد. على أن الرأي العام بهذا المعنى لا يعنينا ولا نعينه ، لأنه ليس سنداً للحكم الديمقراطي وحده ، بل هو سند كل نوع من أنواع الحكم حتى الحكم الفردي المطلق ، والحكم الديكتاتوري الاستبدادي . وإنما الذي يعنينا في النظام الديمقراطي هو الرأي الذي يقره الجانب الأكبر من الشعب في القضايا ، أو المسائل التي تختلف وجوه الصواب فيها باختلاف نظر الأفراد إليها ، ثم يقر « رأي الأكثرية » فيها . فما هو رأي الأكثرية ، وهل الرأي المُقر هو « رأي الأكثرية » حقيقة ؟

٢ - رأي الأكثرية

إذا لم يمكن الحصول على « رأي عام » في القضايا الاجتماعية الناشئة أي غير التقليدية فهل يمكن الحصول على رأي أكثرية ؟ وبعبارة أخرى : هل ما تقره الهيئات النيابية هو رأي أكثرية الشعب فعلاً ؟

١ - لو كان جميع أفراد الشعب مثقفين ثقافة عالية ، أو لو كانوا في درجة واحدة من الثقافة عالية أو متوسطة ، لأمكن أن يكون استفتاء الشعب في المسائل العامة مؤدياً إلى رأي الأكثرية فعلاً . ولكن هذا الغرض بعيد الاحتمال حتى في الأمم الراقية ، لأنه يتعذر أو يستحيل تثقيف جميع أفراد الأمة تثقيفاً عالياً أو متوسطاً على مستوى واحد ، بحيث يؤهل كل فرد للحكم الصائب في المسائل العامة ، كما أن دستور الديمقراطية يخولهم الحق بهذا الحكم سواء كان صائباً أو خاطئاً . ففي كل أمة راقية ، كثيراً أو قليلاً ، يتفاوت الأفراد في المعارف والأهليات والتفكير . وأوسعهم علماً واختباراً وأسمهم تفكيراً ، يكونون أقوى نفوذاً واستهواءً لعامة الشعب . ولذلك ينقاد معظم العامة أو كلهم إلى هؤلاء الممتازين بالمعرفة والتفكير وقوة الاستهواء مهما كانوا قليلاً . فإذا كان ثمة خلاف في إحدى القضايا أو المسائل فإنما يكون هذا الخلاف مقصوراً على طبقة أو تلك الممتازين فقط . والفريق الذي يكون منهم أقدر على الاستهواء ، أو على استهواء الجانب الأكبر من العامة ، هو الذي يفوز بتقرير رأيه . فاذن ، ما يبدو لنا في هذه الحال « رأي أكثرية » هو بالحقيقة « رأي أقلية »

٢ - بحسب النظام النيابي الشائع الآن يكون على الغالب الرأي رأي أكثرية ممثلي الأمة نواباً وشيوخاً (إذا كان كل فرد يستعمل حقه بإبداء الرأي) . ولكنه ليس أكثرية الأمة بتاتاً . لأن معظم القضايا التي وضعت لدى المجلس النيابي لم تكن قضايا مبسطة لدى

الامة حين انتخبت ممثلها، فالامة تنتخب ممثلها لاجل البت في قضايا رئيسية كبيرة حسب رغبة أكثريتها (ان كانت الاكثرية مستقلة الرأي والتفكير لا منقاداً) وتترك لممثلها الحرية في البت بالقضايا الصغرى التي تنشأ بعد ذلك . ففي هذه القضايا لا يعتبر قرار البرلمان رأي أكثرية الامة فعلاً . فقد يكون رأي أقلية ضئيلة ، أو لا يكون رأي أحد منها . بل هو رأي فرد أو أفراد أخصاء . زد على ذلك أن قرار البرلمان في هذه القضايا الصغرى قد لا يكون رأي أكثرية للاعتبارات التي وردت في (١) ولا اعتبارات سترد فيما يلي :

٣ - ذلك من حيث تفاوت الأفراد في المعرفة وسداد الرأي واستقامة التفكير . ولكن هناك اعتبارات أخرى تضع موضع رأي الاكثرية . ومهما تفاوتت مساس المصالح بالأفراد ، فقد تكون القضية المعروضة على بساط المناقشة والاقتراع في الهيئة النيابية أو للاستفتاء العام لانهم إلا فريقاً صغيراً من الناس ، ولا مصلحة فيها المصلحة لفريق آخر . ففي هذه الحالة يتنازع وجهها أو يتجاذب جانبيها حزبان من الاقلية التي يهمها الأمر ، وينقاد البقية لهما انقياداً . ويحتمل جداً أن يفشل الجانب الذي يهمه الأمر وله مصلحة فيه بالرغم من أن مصلحته لا تضرب بالمجموع وان كانت لانهم المجموع

قد يكون المعارض في القضية شخصاً واحداً أو أشخاصاً معدودين . وقد تكون معارضتهم لغرض نفسي أو استبدادي أو للمعاكسة بنية الانتفاع بها من وجه آخر ، أو للمساومة على قضية بقضية . فاذا كان هذا الشخص نافذ الكلمة قوي الشكيلة بارع المنطق ، استطاع أن يستميل الاكثرية إليه ، فتقترع معه وله من غير أن تهتم فيما اذا كان الرأي سديداً أو غير سديد . فترى هنا « أن رأي أقلية الاقلية ، قائم بالفعل مقام « رأي الاكثرية » المفروض .

٤ - ومن الاعتبارات التي توجع الحكم لرأي الاقلية قلة النزاهة في سواد الامة بحيث يساوم على الأصوات مساومة تنبذ بها مصالح الجمهور ظهرياً ، وتبرز الى الامام مصالح الأفراد والنفعيين . وحينئذ يكون قرار الاقلية النفعية قائماً مقام رأي الاكثرية الشرعي يحدث هذا كثيراً وبشكل فاضح في البلاد التي تستفحل فيها الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ، حيث تلعب الفلوس أدواراً عظيمة الشأن ، ليس في الانتخابات فقط بل على الأكثر في الاقتراعات البرلمانية (الكونجرسية) أيضاً . أذكر أنه لما كنت في الولايات المتحدة قرر الكونجرس في مقاطعة كولومبيا جواز المراهنة في سباق الخيل بالرغم من رغبة الشعب في تحريمها ، وذلك لأن فلوس شركة السباق لعبت دورها الى أن رجحت الكفة نحوها . فترى أنه في مثل هذه الاحوال أقل الاقلية تقوم مقام الاكثرية ، وأن هذه الاقلية لم تكن

ممثلة رأي الشعب الأغلب كما هو مفروض في الحكم النيابي الديمقراطي .
 هـ — من الاعتبارات الأخرى التي يغلب فيها قرار الأقلية هو أن يكون في يد حزب أو فرد أو بعض أفراد سلطة تنفيذية كسلطة البوليس أو سلطة الجيش مثلاً . هذه السلطة التنفيذية مهما كانت بيد أفراد قليلين أو ضعفاء الميول ، فهي قوة نظامية تسيطر بقوة النظام على الجمهور الذي لا يجمعه نظام . النظام في الحياة الاجتماعية هو مجتمع قوى الأفراد . فالقابض على زمامه قابض على زمام القوة الفعلية ، وبها يسير الأفراد كما يشاء . الأقلية القابضة على هذه السلطة النظامية تعتمد على الإرهاب أو الأوامر في كسب أكتريه الأصوات . أو أنها تقبض على زمام الحكم بالقوة ويصبح زعيمها دكتاتوراً . ترى مثل هذا في البلاد الصغيرة الضعيفة الثقافة والأخلاق ، حيث يتنازع السلطة أفراد ، أو يستقل بها فرد واحد والجمهور ينقاد انقياد الغنم .

في جميع الجمهوريات اللاتينية في أميركا الجنوبية يندر أن يتم انتخاب قانوني . وندر أن قامت حكومة شرعية على أساس انتخاب قانوني . وإنما تقوم هناك الثورة مقام الانتخاب ، والسلاح مقام الأصوات . فالحزب الغالب في القتال يقبض على زمام الحكم . وبمثل هذه الطريقة قبض الدوتشي الفاشستي على أعنة السلطة في إيطاليا . في بلاد كهذه لا يعد الحكم ديمقراطياً (ملكياً كان أو جمهورياً) بالمعنى الصحيح ، وإنما هو حكم أقلية أتاحت لها ظروف خاصة أن تحكم عنوة باسم أكتريه زائفة .

٣ — البرموقراطية الزائفة

يستفاد من كل ما تقدم أن الديمقراطية لا تزال حتى اليوم أقرب الى النظرية منها الى العملية الفعلية . لأنه مهما كانت السلطة فيها مستمدة من قوة الشعب ، فإنما هي « حكم أكتريه » قانوناً ، وحكم أقلية تلك الأكتريه فعلاً ، ومجمل أسباب هذا العيب في الديمقراطية هو أن العقل الاجتماعي لم ينضج بعد النضج الكافي للحصول على رأي الأكتريه بلا تشوبه ولا شائبة ناضجة .

وأهم شوائبه الآن :

أولاً — أن الثقافة القوية الصحيحة غير شاملة شمولاً مطلقاً لجميع أفراد الشعب بحيث تترقى مداركهم وتصح أحكامهم وآراؤهم .

ثانياً — بسبب ضعف الثقافة بقيت الأخلاق ضعيفة لأن الأخلاق القويمة وليدة العلم الصحيح .

لهذين السببين نرى في الأمم ، حتى في أرقاها ، درجات في الثقافة وفي الأخلاق . وبين طرفي الدرجات فرق كبير في الأمم المنحطة وأقله في الأمم الراقية . وإنما في كلا الأمرين تكون الفئة العليا ثقافة وأخلاقاً قليلة جداً ، هيئات أن تستطيع التأثير في الرأي العام . وحيثما تكن الثقافة أعم والأخلاق أقوى تكن نتيجة الانتخاب وصول أكثر الأفراد جدارة الى كرسي النيابة لتمثيل الأمة ، والقرار الذي تصدره الهيئة النيابية أقرب الى رأي الأكثرية ، ولكنه لا يكون رأياً تاماً . لأن رأي الأكثرية هو المثل الأعلى الذي قلما ينال .

وعلى الرغم من تقدم العقل الاجتماعي في النضج نرى في المجتمع قوة هائلة تقاوم سؤدد الرأي العام ، أو بالأحرى رأي الأكثرية الحقيقي وهي قوة الرأسمالية . فهذه القوة لا تزال الى الآن مستفحلة في كل مكان حتى في أقوى البلاد ديموقراطية . وهي التي تقاوم نضج العقل الاجتماعي نفسه . فهي تقفل العرفان بإدواق سواد العوام في الكدح والعمل ، وحرمانهم تنقيف أولادهم . وتقاوم الرقي الأخلاقي بزج الطبقة العاملة في حمأة الرذائل وفي بحر الجهل المطبق بسبب الفقر المدقع . فهذه القوة المبثلى بها المجتمع هي العامل الأقوى في السيطرة على الرأي العام ، وإذن هي منشأ فساد الديموقراطية وخطاها الى اليوم بسبب ما تنشوه به من الشوائب ، وهي السبب في بقاء نضج العقل الاجتماعي نفسه ، لما بينها وبينه من التنازع .

كلا العقل الاجتماعي والرأسمالية يتنازعا البقاء أو التفوق أو النفوذ . واليوم هما في أشد تنازعهما . والظاهر لنا حتى الآن أن الغلبة ستكون عاجلاً أو آجلاً للعقل الاجتماعي . نرى العقل الاجتماعي ينشط بالثقافة نشاطاً شديداً . ولسوف يدك حصون الرأسمالية ، ويستقل وحده في تدبير شؤون المجتمع حسب النظام الاجتماعي الطبيعي . هذا النظام يقضي بأن يكون أفراد الشعب خلايا (Cells) متلاحمة متضامنة متعاونة في جسم الأمة الحي . وأن تكون الأمم بنوبتها خلايا متلاحمة متكافلة متعاونة في جسم الانسانية العامة . متى نضج العقل الاجتماعي الى حد الشعور بهذا النظام الوثيق والایمان به ، استتب حكم الأكثرية الفعلي أو الراجح ، وحينئذ يبضع دمل الرأسمالية الذي هو منشأ فساد الديموقراطية وينزف صديده ، ويظهر جسم المجتمع من سئومه .

٤ — قواعد تربية روح الديموقراطية

فاذاً الحصول على القرار الأقرب لرأي الأكثرية يستلزم تربية الأمة وتأهيلها للحصول على المبادئ الآتية ، التي تستقر فيها روح الديموقراطية :

١ - نشر أعظم ما يستطيع من التعليم والثقافة العلمية والفنية الحديثة على جميع أنواعها ، ومتى كثر عدد المتقنين قوي نضج العقل الاجتماعي . وكلما نضج هذا استطاع التغلب على العوامل المفسدة لروح الديموقراطية والمسممة لجسمها . وبالتالي تضعف مقدرة المتزعمين السيئيين القصد على استهواء الجمهور ، ويبطل استغلالهم لجهل الأمة ، ويقل الخطر من تلاعب الأفراد بمصالح الجماعة .

٢ - العناية الشديدة بالتربية الاخلاقية لتقوية الادب النفسي في جميع الافراد ، وبها يقوى نضج العقل الاجتماعي ، حتى اذا سمحت الأخلاق ، واستقوت النزاهة في النفوس ، انحلت تلقاءها قوة النفعيين الذين يحاولون أن يستغلوا ضعف أخلاق الجمهور لمصالحهم الشخصية .

٣ - طبع العقيدة الوطنية في نفوس الناشئة ، أو بعبارة أخرى غرس الوطنية الصادقة في القلوب ، حتى اذا تمكنت هذه الوطنية في نفوس أفراد الأمة ، كانت كنظام غير منظور ، كامن في الصدور ، يقابل النظام الحكومي الذي يقبض زمامه فرد أو أفراد رسميون . حينئذ يستحيل أو يتعذر على كل ذي سلطة رسمية تنفيذية أن يستخدمها لسحق قوة الشعب ، لأن الشعب ينهض حينذاك من تلقاء نفسه نهضة واحدة بقوة تلك الوطنية الصادقة ذات النظام المستتر في نفوس الأمة - ينهض من غير تدريب أو تواطؤ لحماية نفسه . لأن الوطنية الصادقة نفسها تدربه لمقاومة افتئات ذلك المتسلط بقوة النظام الرسمي لا نعني بالوطنية الصادقة ما طبعه الساسة مطايا الرأسماليين في أذهان جماهير الأمم من انها التعصب الأعمى للجنسية ضد كل جنسية أخرى كالفاشية والنازية ، ونحوها . بل نعني بالوطنية الصادقة استيقان أفراد الأمة جميعاً أن القوانين الصادرة من لدن الهيئة النيابية ، مهما كانت الهيئة التي أصدرتها أقلية فعلاً وأكثرية وهماً ، يجب أن تكون محترمة حرصاً على الأمن العام ، وعلى سلامة الأمة ، من مصيبة الفوضى . وانه لا سبيل لتنقيح القوانين التي تترأى غير عادلة إلا عن طريق النظام الديموقراطي نفسه ، أي بواسطة الهيئة النيابية فقط هذا ما يجب أن تترتب عليه الناشئة من معنى الوطنية

٤ - لكي تكون الديموقراطية بركة ونعمة للجنس البشري كله ، وتكون الأمة في مأمن من غوائل فسادها ، يجب أن تترتب ناشئة كل أمة على « عقيدة الشعوبية » أي أن جميع الأمم أخوات متسلسلة من جدة أم واحدة ، وانها كلها متساوية في حقوق الحياة الاجتماعية ومقومات الحياة الاقتصادية المستخرجة من الطبيعة ، وأن السلام لا يقوم إلا على الاعتقاد العام بهذه العقيدة

هذه هي المبادئ الأولية التي يجب أن تربي عليها ناشئة كل أمة ، حتى اذا جملت برنامجاً عاماً للتربية تعتمد عليه كل أمة ، استقرت فيها الديموقراطية الشعبية والديموقراطية الشعبية أيضاً فتظهر آثارها في الأمور التالية :

أولاً — يتقارب أفراد الأمة كل التقارب في تصوراتهم وتفكيرهم ومبادئهم وأخلاقهم حتى يصبحوا كأنهم جميعاً نسخاً متعددة لنموذج واحد، وبذلك يستقوى العقل الاجتماعي ثانياً — ان هذا التقارب يسهل جداً التآم الأفراد في كتلة واحدة متماسكة الأجزاء بحيث يتمنر على الصدمات تفكيكها .

ثالثاً — ان هذا التكتل الاجتماعي يجمع قوى الأمة في وحدة قوى عظيمة تستطيع مقاومة الصدمات الداخلية أو الخارجية والاجتماعية أو الطبيعية — المحاولة تفتيتها

رابعاً — ان هذه الآثار تظهر أيضاً في علائق الأمم بعضها ببعض، اذا كان ذلك البرنامج الديموقراطي برنامج جميع الأمم على السواء ، فبه تتقارب تصورات الأمم وتفكيراتها ومبادئها وأخلاقها وتعاضدها على السلم العام

وبعد ، فلا بد أن يلوح لقارئ هذا المقال أن يسأل : اذا كان الحكم الديموقراطي لا يزال الى الآن مشوباً بالعيوب والفساد ، فهو بالظاهر ديموقراطي زائف ، وبالحقيقة هو حكم فرد أو أفراد ، أفلا يكون الحكم الملكي المطلق أفضل من الحكم النيابي ومن الحكم الجمهوري أيضاً ؟

والجواب في نفس المقال : في المقال تشرىح للحكم مهما كان نوعه : ملكياً كان أو جمهورياً ، مطلقاً أو مقيداً ، فالحكم الملكي المطلق لا يختلف عن الحكم الدكتاتوري الذي أشرنا اليه في صلب المقال ، وعيوبهما هي في الحالين .

والحكم الدستوري النيابي لا يختلف عن الحكم الجمهوري . وعيوبه كعيوبه ، فصلاحيته الحكم لا تتوقف على نوعه ، بل على رقي الأمة في الثقافة والأخلاق ، ولا سيما في مراكز هذا الحكم ومصادر قوته ، سواء أكانت هذه القوة ديموقراطية ، أو نيابية بالفعل . ومتى كانت الأخلاق قوية والثقافة عالية سقط كل حكم استبدادي ، سواء كان ملكياً أو جمهورياً .

الفصل الرابع

منتقدات الديمقراطية ومحاسنها

١ - الانتقادات

نقض الحرية

الحرية أول ما يلوح لأضداد الديمقراطية. فهم يحجون أنصارها الذين اتخذوا الحرية والمساواة شعارهم، بأنها مناقضة للحرية التي يتوخونها عن يدها. فهي تضيق دائرة الحرية بما تسنه من القوانين المتنوعة التي تقف في سبيل مساعي الأفراد وتنافسهم وتسابقهم في مضمار الأعمال، في حين أن الغرض منها إطلاق الحرية. مثلاً بإبذائها للعمال إنشاء النقابات سهلت لهم التواطؤ على الاعتصاب والاضراب، فعرضت مرافق الأعمال لأخطار الفوضى والتعرق، وقيدت حرية أصحاب المشروعات في ترويج حركة العمل، ففيما كان الغرض من الديمقراطية توسيع دائرة الحرية، فإذا به يضيق دائرتها في ساحة العمل الذي هو نشاط الحياة الاجتماعية.

ولكن أنصار الديمقراطية يقولون: إن « الحرية » المقصودة في النظام الديمقراطي هي الكبح لجراح شهوات الحكم والأعيان والملاك وسائر الأغنياء الذين يضيقون على مذبحها بحقوق العامة في الحياة، ويعرضون هناة الجمهور لأخطار الرؤس والفاقة والشقاء. كان لأولئك الحكم وأعوانهم وأذنابهم حرية لا حدود لها تقريباً. وقد طغت على حرية العوام حتى خنقتها خنقاً. ولذلك قضت الديمقراطية بأن تتوزع الحرية على الطبقتين بحيث تتعادل بينهما. وذلك بسن قوانين تصد تلك الشهوات الارستوقراطية وتردع طغيانها على حقوق العامة. فهي لم تنقض حرية تلك الطبقة بل جعلت لها حدوداً كحدود حرية الجمهور. وجعلت الحرية لكل طبقة في مستوى واحد. وإذا كانت الى الآن لم تتم هذه التسوية فلائها لم تنضج بعد، ولهذا لا تزال قصيرة اليد

٢ - اطروح الحرية للطبقة السفلى فخطر على العليا

وهناك مفكرون يحجون أنصار الديمقراطية، بأن هذا النظام الذي يحل الحرية من قيودها هو نفسه يضع حدوداً لها تضيق عليها. فكان الديمقراطية نفسها تقاوم نفسها.

وتفصيل حجتهم أن الطبقة الوسطى التي كانت قبلاً تصخب في وجه الحكام والأعيان والملأك وتناضل لأجل حرية العمل والمعاملة قد حصلت بفضل الديمقراطية على هذه الحرية، إلى أن أصبح كبار أصحاب الأعمال الذين نبغوا من وسط العامة يفخرون على الأعيان بما أحرزوه من غنى وجاه. ولكنهم لا يعدّون من الأعيان التقليديين ذوي الأنساب والأحساب، والرتب والألقاب — هذه الطبقة نفسها التي شمتت على الأعيان، أصبحت تشكو الآن من صخب طبقة العامة نفس الشكوى التي كانت طبقة الأعيان تشكوها منها. أفليس أن الديمقراطية التي أطلقت الحرية لهذه الطبقة الوسطى، أصبحت الآن تحاول أن تحد حريتها وتضيق عليها؟ فإذا كانت هذه طبيعة الديمقراطية، فهي طبيعتها الآن وغداً وبعده غدٍ، لا تحرر طبقة إلا وتعود تسلبها حريتها.

والرد — هذا صحيح. والحجة دامغة. وإنما لهذا الداء العضال في الديمقراطية علاج نافع يشفيها منه حالاً. وهو الغاء « النظام الطبقي » وتعميم المساواة حتى لا تبقى نمت طبقات. وهذا النظام يلغى بقيام الديمقراطية الاقتصادية كما سنشرحه في محله إن شاء الله. فالعيب ليس في النظام الديمقراطي، بل في النظام الطبقي الذي هو آثر من النظام الارستوقراطي، نظام الحكم الفردي المطلق.

وهناك حجة وجيهة لفريق من الناس يتضررون من مساواة تنفيذ النظام الديمقراطي. وهي أن إطلاق الحرية لعوامل الدعاية تطمس الحقوق، وتزعزع المساواة، وتقلقل النظام نفسه بزمته. حسبك مثلاً شاهداً على ذلك بوق الصحافة وهو بوق ضخم الصوت قوي جداً يتردد صده في جميع أنحاء المعمور. فمن يظفر بهذا البوق يستطيع أن يموّه الحق بطلاء الباطل، ويحصل على رأي عام مزيف يستشهد فيه الصواب والحق والعدل. فإطلاق الحرية لعامل الدعاية بواسطة الصحافة أو بأية واسطة، هو بنفسه قاتل للحرية، ومقلقل لبنيان المساواة. فالديموقراطية التي ترفع علم الحرية تجني على الحرية والديموقراطية التي تبني صرح المساواة تدك صرح المساواة.

حقاً هذه حجة وجيهة. وإنما ليس الذنب ذنب النظرية الديمقراطية، بل هو ذنب منفذي هذه النظرية، أو القائمين بها. النظرية ليست إساءة يفعل، وإنما هي إله يوحى. فإذا كان الناس لا يعملون بالوحي فما ذنب الإله؟

٣ — توضيح دائرة الحرية الشخصية

ويقول المنتقدون: لا مشاحة في أن الديمقراطية مهما كان لها من محامد تضيق دائرة الحرية الشخصية. لا تسمح لك مثلاً أن تمارس عملك إلا في أوقات معينة. لا تستطيع أن

تسافر متى تشاء لأن مواعيد القطار والباخرة مقررة ، إذا تأخرت لحظة مضطراً فأتاك القطار أو البخرة . لا تقدر أن تشغل الراديو في حانثك أو دكانك . لا تقدر أن تنشئ محلاً للقمار . لا تصدر أوراق نصيب . لا تفتح محلاً للمراهنة في السباق (في بعض البلاد) . لا تسكر أو تتاجر بالمسكرات . لا تستعمل المخدرات ولا تتاجر بها . لا تراب أو لا تتجاوز حداً معيناً من الربى (مع أن جميع أنواع المضاربات في البورصة جامعة لجميع أنواع النصيب والرهان والربى بشكل فظيع غير مباشر) لا تستخدم أحداثاً ولو كانوا فقراء محتاجين للارتزاق من الخدمة أو العمل — الى غير ذلك من عديد الأمور التي حجزت فيها الحرية تحت سيطرة الديموقراطية وكانت مطلقة قبلها

ان هؤلاء الناقدين يفسرون معنى الحرية، كما كان يفهم أناس النظام الفردي القديم، وهو أن الانسان عنصر فرد (Atom) أو ذرة . والمجتمع هو مجموع ذرات انسانية أي مجموعة أفراد . وأما علماء اليوم الذين درسوا الاجتماع الانساني رأوا أن المجتمع ليس مجموعة أفراد مجتمعين من غير رباط ، بل هو جزيئات Molecules تربطها ألفة كالألفة الكيميائية Affinity . فالفرد ليس عنصراً فرداً أو ذرة فقط ، بل هو ذرة ذات ألفة تربطه بأفراد آخرين ، لتجعل منهم هيئة لها خواص ومزايا ليست للفرد على انفراد . والفرد نفسه يتمتع بما لهذه المزايا من منافع ، لا يمكنه أن يحصل عليها لو بقي فرداً أعزل لا رابطة بينه وبين الآخرين . فهذه الألفة التي تغدق عليه المنافع هي رباط يجتزى من حريته . وفي مقابل تلك المنافع يجب أن يتنازل عن جزء من حريته .

إذن ، متى قلنا « حرية » في هذا العصر فلا نعني خلو المجتمع من العوائق والأربطة التي بين أفرادها ، ولا نقصد بها حصانة الفرد ضد الأفراد الآخرين ولا مناعته ضد مقتنص حرياتهم . لأن هذا المعنى لا يقوم إلا باعتبار توسيع حرية الفرد أو بتضييق حرية أفراد آخرين . فاذن طبعي أن نحدد دائرة الحرية في دائرة الاجتماع ، لأن معنى الحرية الاجتماعية أن يستطاع العمل بالاشتراك مع الآخرين ، أو أن يعمل ما يجوز أن يعمل كل واحد ولا عذر فيه لمعارضة أحد السته . فهذا المعنى يجوز لك أن تسافر متى تشاء على قدميك أو دابتك ، إذ لا عذر لأحد أن يعارضك . وإنما لا يجوز أن تستعمل القطار أو البخرة بحجة أنك مضطرب الى التأخر ، في حين أن غيرك يستعجلها بحجة أنه مضطرب للاستعجال . فهنا تقييد موعد القطار والباخرة إنصاف للجميع . وعلى كل أن يرتب مشاغله بحيث تتفق مع مواعيد القطارات والسفن . لا بد هنا من تحديد نطاق الحرية .

ولا تشغل الراديو في حانثك ولا تطلق العنان له قرب شباك منزلك لكيلا تزعج

جيرانك . ولا تشغل مصنعك في غير الأوقات المهيئة لكلاً تضطر العمال المحكوم عليهم بحكم حاجتهم اليك أن يشتغلوا في أوقات راحتهم . لا يؤذن لك بالنصيب والمرأنة ونحوها لأن فيهما اغراءً لتهالك فريق من الناس في الحرص على الكسب من عمل غير منتج ، وفيه خطر على أموالهم أن تضيع سدى . وهكذا نجد لكل محذور مبرراً لكلاً تتعرض الجماعة لخطر ينجم عن الإباحة وإطلاق الحرية .

فإطلاق الحرية أو عدم تحديدها بمحدود ، إنما هو الإباحة لفريق من الناس ممتازين بنفوذهم أو بذكائهم وبراعتهم في الاحتيال أن يوسعوا دائرة حريتهم على حساب التضيق لحرية غيرهم . والديموقراطية ترمي إلى تحديد الحرية بأوسع ما يستطيع بحيث تشمل الجميع ويتساوى فيها الجميع . وما دام المجتمع نظاماً كافلاً لآمن الجماعة وسلامتها وهنائها ، فلا يحصى من تحديد الحرية ، وإلا فما هو مجتمع منظم بل هو جمع في فوضى . وإذا كان لا بد من تحديد الحرية ، فلماذا نحدد لأناس وتطلق لأناس ؟

ولسوف ترى في فصل مستقبل الديمقراطية أن حدود الحرية تضيق برهة بعد برهة من الزمن حتى يكاد الإنسان يصبح كالجندي تحت السلاح . ولكنه لا يشعر حينئذٍ بسعادة أقل مما يشعر الآن حيث الحرية أوسع حدوداً كما يظن الناقدون .

٤ — ملحة عقاب الجماعة

ويحجج أصداد الديمقراطية أنصارها بأن سن القوانين الذي كان ويجب أن يكون ، من حق الحكمة السامية الهية أو أرضية ، أصبح يصدر من طبقة الغوغاء الذين لم يحرزوا شيئاً من الحكمة والذكاء والحنكة . فهم بما لهم من حقوق الانتخاب يتولون سن القوانين للجميع ، ويسعون للعدالة أو المساواة المستغاة من الديمقراطية . يسيئون أولاً لجهلهم ميزان العدالة . وثانياً لأنهم ما خرجوا عن دائرة الطبيعة الإنسانية بما فيها من أهواء وشهوات . ثم يردف أصداد الديمقراطية هذه الحجة بحجة أخرى وهي : أن علماء الاجتماع على الإطلاق أثبتوا أن العقلية الاجتماعية أخط جداً من العقلية الفردية . ولذلك لا يمكن أن تصدر القوانين من عقلية الجماعة خالصة من شوائب الهوج والطمع والحيف والغبن والعسف إلى غير ذلك .

والرد على هذا النقد : أنه حقيقي أن عقلية المجتمع أخط من عقلية الفرد . ولكن أدبية المجتمع ليست أخط من المعدل الأوسط لأدبية الأفراد . بل بالأحرى أن أدبية الجماعة أرقى من الأدبية الوسطى للأفراد لسبب نفسي (سيكولوجي) بحث : وهو أن عقلية

الجماعة نقية من الغايات النفسانية، ومن شوائب الشهوات الفردية، خلافاً لعقلية الفرد التي لا يمكن أن تظهر من الاهواء والشهوات المسيطرة على أديته. وإن رأيت فرداً يشبه الملاك بنقاوة نفسه نجد ألوفاً يشبهون الشياطين في دنس أنفسهم. إذن أدبية الجماعة أرقى جداً من أدبية الأفراد الوسطى. ولما كانت العاطفة، وهي عامل أدبي، تسيطر على الحكمة أو العقل، كان رأي الجماعة في سن القوانين أضمن لسلامتها من شوائب حيف الفرد وغبنه وتحيزه. ولو كانت حكمة الحكام والأعيان وحدها تستقل بسن القوانين، ولا تتدخل شهواتهم بحكمهم، لكان الحكم الفردي المطلق أضمن للعدل جداً من الحكم الشعبي، ولكانت الديمقراطية عيباً في المجتمع إذا كانت السيطرة فيها للغوغاء فقط. ولكن وأسفاه الأمر بالعكس. الشهوات، لا الحكمة، تسن القوانين للحكم الأريستوقراطي. فساوىء قانون الجهالة الديمقراطية، ولا محاسن قانون الشهوات الأريستوقراطية.

على أنه كان لحجة أضداد الديمقراطية بعض الوجاهة أو معظمها يوم كانت طبقة العامة دفينية في غابات الجهل والسخف، وقلة الخبرة الاجتماعية. في ذلك الحين كان يستحسن حقيقة أن يتولى سن القوانين مجلس مؤلف من جهلاء العامة. ولكن مجلساً كهذا من الجهلاء لم يؤلف ولن يؤلف قط في عمر الديمقراطية، لا في ماضيها ولا في حاضرها، ولا في مستقبلها. وفي عصرنا هذا الذي طغى فيه أكتثرية العامة الساحقة على أقلية الخاصة الضئيلة، لا ينتدب إلى مجلس النواب إلا الأفراد الممتازون بعلمهم وذكاءهم وحسنتهم. والأمر العجيب الذي ذهل عنه أضداد الديمقراطية، هو أن أهل الحكمة والذكاء في كل جيل لم يظهروا إلا من طبقة العوام. فالأعيان والسراة الأخصاء ليسوا صالحين لسن القوانين، لا من ناحية الحكمة، ولا من ناحية العاطفة. فحجة الأضداد هذه إذن ساقطة لا محالة.

٥ — تضعف حقوق الملكية

بقيت لذوي الأملاك حجة ضد الديمقراطية وهي أن الديمقراطيين يدعون أن نظامهم حامٍ للحقوق وحارس لها، ومن جملتها حقوق الملكية. ولكن ظهر أن نظامهم يمرض حق الملكية لخطر الضياع. فهو قد حفز طبقة العامة لتجريد أصحاب الأملاك من أملاكهم، ولتجريد أصحاب المشروعات الاقتصادية من مشروعاتهم. وخوّل للمجلس سن قوانين للضرائب تأوّل إلى هذه الغاية كقانون ضريبة الإراد، وقانون ضريبة الموارث، وكلاهما تقييلان على الملكية، وكقانون نزع الملكية لأجل المصلحة العامة في مقابل تمويض، إلى غير ذلك. وهناك قوانين أخرى تحد من حقوق أصحاب الأعمال، كاستخدام

العمال ساعات معينة بأجور معينة الحد الأدنى . ونفرض واجبات على أصحاب العمل تتحملها ملكيتهم ، كالانفاق على رفاة العمال وصحتهم وسلامتهم من الاخطار ، وضمانة المستقبل لهم ولاسراتهم . فاذا الديمقراطية التي شعارها « حقوق الانسان » تمرّض هذه الحقوق للخطر . ففيها اذن تناقض ذاتي . الجواب — حقاً و يقيناً ان هذا التناقض الذاتي كان عيباً كبيراً في النظرية الديمقراطية يوم كانت « الملكية » حقاً من حقوق الانسان . كان عيباً حقيقةً يوم كانت الديمقراطية ضعيفة مثلوبة تسلم « بحق ملكية » . ولكن الديمقراطية البحتة لا تسلم « بحق ملكية » بتاتاً ما دام حق الملكية ينقض « حق المساواة » . نواة الديمقراطية ، « المساواة » في كل شيء حتى في العقلية والمعرفة . فاذا كان الناس الآن يتفاوتون في عقليتهم ومعرفتهم ، وبحكم هذا التفاوت يجب أن يتفاوتوا في تمتعهم ، فمن واجب النظام الديمقراطي ان يبذل كل جهد لمساواتهم في العقلية والمعرفة والاهلية أو لتقاربهم فيها ما أمكن الى حد المساواة . لكي يتساووا في تمتعهم ، ومستقبل العالم الانساني هو هذه المساواة كما سنشرحه في فصل خاص .

وسيرى القارئ في فصل الديمقراطية الاقتصادية ان حق الملكية نفسه سوس^١ ينخر في جسم الديمقراطية ، ورثه من النظام الارستوقراطي وسيظهر منه . وحينئذ يرى المحتجون بحق الملكية ان حججهم هباءة .

٦ — ضلزل رأي الاكثرية

بقيت حجة للاضداد في صميم النظام الديمقراطي . وهي انه بالرغم من أن رأي الاكثرية هو النافذ ، فليس رأي الاكثرية هو الصائب دائماً ، اما لجهالة الاكثرية أو لفساد الاخلاق ، أو لتلاعب الغايات النفسانية ، أو لتدخل النفوذ من الخارج . وقد تبسطننا بهذا الموضوع في فصل الرأي العام . ويكفي هنا أن نقول ان الصواب الذي يزعمه الاضداد المحتجون هو صواب في نظر أناس ، وليس صواباً في نظر آخرين . فمن يحكم في ما هو الصواب ؟ هل هناك محكمة مماوية تفصل بين الفريقين ؟ أم ان المرجع على كل حال للاكثرية . فما تقرر الاكثرية هو الصواب قانوناً وللمحكمة الاختبار في المستقبل حق

الحكم فيما اذا كان القرار صائباً أو لا . إذ رأت الأمة في المستقبل أن القرار كان خطأ تنوب عنه وتقرر أصوب منه . الحكم النهائي على كل حال للأكثرية . الأكثرية المستقبلية تحكم في قرار الأكثرية الماضية . ولا محكمة أعلى منها إلا الأكثرية التي بعدها . وهكذا دواليك .

ويؤيد هؤلاء الناقدون تقديم هذا بأن الناضحين لا ينتخبون الأكفاء دائماً ، بل كثيراً ما ينتخبون غير الأكفاء . وهذا هو السبب في أن الصواب يخذل في كثير من القضايا التي يناقش فيها النواب .

والجواب على هذه النقطة هو أن الكفاءة للنيابة نقطة مبهمه غير محدودة ، فقد يكون هذا الفائز في الانتخاب غير أهل في نظر الفلاسفة أو العلماء لأنه لا يقدر أن يقنعهم أو يؤثر في أنفسهم . ولكنه يكون أقدر من الفيلسوف والعالم في اقناع الجماعة التي انتخبته وأمر في التأثير في نفسها . فهو إذن على شيء كافٍ من الأهلية للنيابة عن جماعته ، وجدير بأن يناضل عن حقوقها ، ويخدم مصالحها ، ويطالب برغائبها .

٧ - قلب رأي الأقلية

ويقول المنتقدون أيضاً أنه كثيراً ما يثير فرد أو أفراداً قليلون جداً قضية أمام مجلس الأمة لكي يقررها ، ويستعرضون جمهوراً من المواطنين لكي يؤيدهم في حين أن هؤلاء غير مكترئين بتلك القضية لأنها لا تهمهم ، أو أنهم لا يفهمونها ولا شأن لهم فيها . فكيف يكون تقرير القضية ديمقراطياً وهو نتيجة سمي بضعة أنصار ذوي مصلحة خاصة . وكثير من مقررات البرلمان تجري على هذا النحو . وكثير فيها يجري بلا مناقشة ولا جدال ، لأنه لا يبدو فيها موانع لتقريرها . ثم كيف يعد صوت المقترح أو المنتخب ديمقراطياً أو دستورياً إذا كان يعطي صوته (ولصوته شأن في تكوين الرأي البرلماني وتقريره) وهو غير متعلق سداد الرأي في القضية ، أو غير فاهم لها ، أو لم يجتهد أن يصوغ لنفسه رأياً فيها ؟ والجواب على الشرط الأول من هذا الانتقاد أن القضية التي يثيرها أفراد وتقررها أكثرية بلا تفكير لا تكون في الظاهر مؤذية لمصلحة الجمهور ، فلماذا يخذل المجلس مصلحة

أقلية فيها؟ وإذا ظهر في المستقبل أن فيها غلباً للجماعة فليس ما يمنع أن يتدارك المجلس قراره بعرض قضية أخرى ضد تلك، أو تتلافى أضرارها. فالمجلس ليس الهاً غير معصوم حتى يكفل للأمة سلامتها من غرامة بعض أخطائه. وله أن يعدل قراراته بقرارات جديدة كل يوم.

والرد على الشرط الثاني أن النظام الديموقراطي يخوّل لكل فرد أن يستعمل حقه بالتصويت. ولكنه لا يستطيع أن يشترط على هذا الفرد أن يستعمل عقله في استعمال حقه هذا. لأن هذا الشرط فوق مقدرة كل نظام، وإلاّ لأمكن اتهام كل فرد أنه غير جدير بأن يستخدم عقله في استعمال حقه بالتصويت. الديموقراطية لا تضمن أن يكون جميع الناس متساوين في العقلية والذكاء والمواهب كل التساوي، وأما تضمن أن يكونوا متقاربين أكثر فأكثر

لهذا السبب لا بدّ من الاعتماد على أفراد معدودين في استنباط رغائب الأمة أو رغائب فريق منها، وصوغ الاقتراحات فيها وإثارتها، واستصراخ الجمهور لتأييدها. وأخيراً المناقشات توجع ميل الأكثرية إلى الصواب.

وإذا كانت الأمة في درجة حسنة من الرقي فلا يخشى كثيراً من ارتكاب المجلس الأخطاء بزعم أن مثيري القضايا البرلمانية أفراد معدودون، والجمهور وراءهم ساذجون، وما هم في الأمة الراقية بساذجين.

ثم إن سبب هذا الذي ينتقده الناقدون فيما تقدّم هو أن الثقافة لم تكن في القرن الماضي عامة، بل كانت محصورة في طبقة أولاد الأعيان والأغنياء. ولهذا كان جانب كبير من الأمة جاهلاً لا يستطيع وزن الأمور. ولكن الديموقراطية ضامنة إزالة هذا التفاوت بالثقافة وتقرير المساواة فيها. وقد نجحت نجاحاً كبيراً في هذا القرن كما لا يخفى. ولو كانت الديموقراطية تجيز حذف غير الأكفاء في الرأي من قائمة التصويت أو الانتخاب لما كان ثمة أمل بأن يحدث هذا التساوي في الثقافة، لأن مجلس الأكفاء يحاول أن يحصر الكفاءة بأهل طبقته.

ب - محمد الديموقراطية

١ - حرية الشُّبْطَة والنَّصْر

الديموقراطية في القرن الماضي الى اليوم فرَّجت غمة الملوِّع من آلام الاضطهاد والاستبداد - ذلك الملوِّع الذي كان مرغماً على كظم غمته وكتُم آلامه صار يستطيع أن يصرخ باكياً لكي يسمع الحكام صراخه عسى أن ينصفوه. صار له صوت ورأي في مجلس وطني مرهف الآذان لسماع شكاويه، مجلس يسوِّل لكل فرد أن يناقش مباشرة أو عن يد نائبه في كل شكوى من شكاويه المؤلمة وفي كل رغبة من رغائبه المسعدة. أما كفى أن أباحت الديموقراطية للجمهور بلا استثناء حرية المناقشة والشكاية والمطالبة برغائب وأمان وحرية الانتقاد وتدارك كل غبن ينجم عن خطأي الرأي؟ قبل أن تقرخ الديموقراطية وتترعرع أغصانها النضرة من كان يستطيع أن يرفع صوتاً بكلمة، أو ينطق بكلمة تخالف ارادة الحكام أو يتوسل الى أمنية يابونها؟ ألا تكفي حرية القول والعمل والنقد والمناقشة نعمة من لدن الديموقراطية، وهي حرية تكفل الحصول على منتهى ما يستطيع توزيعه على الجمهور من الحقوق المشتركة والحقوق الخاصة التي فيها أقصى ما يمكن من السعادة للجنس البشري.

٢ - استقلال القضاء واستقلاله

ربما كان أهم مفاخر الديموقراطية في التاريخ الحديث عزل القضاء من تحت سيطرة السلطة التنفيذية في جميع الممالك الراقية. وجعل السلطة التنفيذية تحت سيطرته في معظم هذه الممالك. وبهذا الامتياز للقضاء أمكن نصب قسطاس العدل. فنشد صدور اللائحة الانكليزية المسماة «هايباس كوربوس» مثلاً - Habeas Corpus لم يعد يجوز في انكلترا اعتقال شخص إلا بإعلان تهمة صريحة ضده. ويجب أن يعجل بمحاكمته. فاما أن يبرأ أو يجرم ويعاقب. قام هذا المبدأ بضغط العامة على سلطة الحكومة التي كانت تميز لنفسها أن تقبض على أفراد أبرياء تخشى مشاغبهم أو مكابدهم أو نفوذهم وتزجهم في السجون من

غير محاكمة تخلصاً منهم أو كفاً لمشاغبتهم . فنذ ذلك الحين شرع هذا المبدأ يعم أوروبا وتطرق الى أميركا مع المهاجرين . ومنذ حينئذٍ شرع القضاء يخرج من تحت ابط السلطة الحكومية الى ساحة الاستقلال . ومنذ ذلك العهد لم يعد يحجر حاكم أن يقول قول الملك لويس الرابع عشر « أنا الحكومة » بل صارت قوانين القضاء تصدر من مجالس تشريعية أشباه برلمانات الى أن صارت تصدر من برلمانات ديموقراطية الآن .

والآن أصبح جميع من في المملكة من أفراد وما في الدولة من حكام تحت سلطة القضاء . والمحكمة تفصل بين الجميع بميزان العدل والحق ، وإن ضاع حق في هذه المحاكم أحياناً فلافتقارها الى أشخاص نزهاء . وأما القضاء الحالي فلا عيب فيه إلا ما كان من خطأ في النظام من غير عمد .

ربما عُدَّ الفرع الاسلامي مقدماً في اعلاء سيطرة القضاء على سيطرة الحكم . فلدى القضاء الاسلامي منذ صدر الاسلام الى اليوم يقف أكبر كبير كأصغر صغير منحتي الهامة لحكم المحكمة المقدسة .

يقال ان جلالة الملك عبد العزيز ابن السعود اذا استدعي الى المحكمة لسماع أي شكوى ضده لبي الدعوة ووقف لدى منصة القضاء الى جنب خصمه الى أن يسمع الحكم له أو عليه بكل احترام واجلال لحرمة القضاء .

فلا غرو أنه لولا ترعرع الديموقراطية في القرن الماضي لبقي كثيرون من الناس المفضوب عليهم يقادون الى أمثال البستيل حيث يدفنون أحياء الى أن يحين دفنهم أمواتاً من غير أن يسمع لهم أن يسمعوا تهمتهم ويدافعوا عن أنفسهم . وهل يمكن أن تخنق الحرية بارداً من هذا الخنق . واذا كانت الحرية مخنوقة فكيف يُرجى أن يصمد العمران في سلم ارتقائه بالسرعة التي صمد بها في القرن الماضي الى الآن .

فارتفع رأس القضاء تحت ظل الديموقراطية هو أعظم نعمة من نعم هذا النظام .

٣ - ترعرع الثقافة

وتليها نعمة الثقافة التي هي اليد اليمنى لهذا النظام نفسه . فلا بدع أن تقوى يمينه التي بها يهدم جميع الحجب الحاجبة ضوء الحرية ، ويدك العقبات القائمة في سبيل تقدم الحضارة

فقبل عصرنا الحاضر لم يكن التعليم في منال أحد من العوام . كان أولاد الأعيان والأغنياء مستأثرين به . وأما سائر الشعب فبقي فائصاً في بحر الجهل المطبق لكيلا يأتق من عبوديته للسرقة . وأما في هذا العصر فقد أصبح التعليم الأولي محتوماً مجانياً لجميع الأحداث بلا استثناء في معظم الممالك . وقلّت العقبات أمام التعليم العالي فبرز النوابع والعباقرة من طبقة العامة وتنافسوا خاصة وطامة في حلبة النجاح والارتقاء الى مناصب الحكم والى كرسي النيابة بمجدارة وأهلية . وبذلك تأيد النظام الديموقراطي واسقط أمره وساد سلطانه . ولا يزال يستعلي ويسود الى أن سحق كل سلطة فاشحة تمرقل الممران في تقدمه وتخلق حرية شخص لاهياء حرية شخص آخر .

ولا يخفى أن تعميم التعليم ونشر الثقافة نشطا بالعلم ودفعاه دفعة بعيدة المدى الى الأمام . فالحقائق العلمية التي اكتشفت في هذا العصر منذ القرن الماضي الى اليوم تساوي ألف ضعف الحقائق العلمية التي اكتشفها العقول السامية منذ بدء التاريخ الى مطلع هذا القرن . ولا محل ولا داعي لتعدادها أو التنويه بها هنا لأن القارىء يعرفها ويسلم بكثير منها . وانما الغرض من الإشارة إليها هو لفت نظره الى أن جميع الاختراعات الصناعية الحديثة . ونحوها — الاختراعات التي لا تعد ولا تحصى ولم تدع ليد العامل عملاً بل قامت مقامها في كل عمل — ان هذه الاختراعات كانت بنت العلم الحديث ، والعلم الحديث ابن الديموقراطية الحديثة .

٤ — الحرمة الصحية

تلي هذه المحمدية من محامد الديموقراطية محمداً لا تقل عن المحمدتين السابقتين قيمة وهي الخدمة الصحية التي خدم العلم بها الانسان بفضل النظام الديموقراطي أيضاً . فهذا النظام رأى أن سلامة الأفراد الصحية أعياناً أو خاصة أو أغنياء أو عامة أو فقراء تتوقف على تأمين صحة المجموع . فنذا اكتشف باستور الميكروب والمصل واللقاح اتضح أن سلامة الحاكم والسري والذات والغني مرتبطة بسلامة العامي أيضاً كان موسراً أو فقيراً أو معدماً . ولذلك وجب أن تتخذ كل وسائل الوقاية والعلاج لجميع أفراد الأمة بلا استثناء . فكان من مقتضيات الصحة العمومية أن تضمن نقاوة مياه الشرب والمواد الغذائية من

جرائم الأمراض . فجعلت مجاري المياه ومصادرها تحت المراقبة الصحية . وجعلت الألبان والخضرة والدجوم والفاكهة تحت مراقبة التفتيش الصحي اليومي الى آخر ما هنالك من هذا القبيل .

ولأجل الوقاية من الأمراض الوبائية أيضاً أنشئت المجاري العمومية التي تعزل فيها النفايات الى الخارج البعيد وردمت المستنقعات التي ظهر أنها بؤرات جرائم خبيثة الخ . ثم أنشئت المستشفيات والمصحات العمومية لمكافحة الأمراض التي لاتتدارك بالاحتياطات السابقة وأمثالها .

ولا محل هنا لتعديد جميع أنواع الوسائل الصحية . وكلها تنشأ على حساب الدولة لصيانة الصحة العمومية . هكذا تقضي الديمقراطية ولم يكن ليقضي مثله النظام الفردي المطلق قبلاً . بل كان الملك يقول « وبعدي الطوفان » . وقد يقوله وهو يتأهب للرحيل الى الأبدية بهجمة حمى عفنة بسبب عدوى من أحد العبيد الذين لا يكثر بمصيرهم بعده . وأما نتائج هذه العناية العامة بالصحة العمومية فتثبتها الإحصاءات المفصلة . ومضاهاة حاضرها بماضيها حيث يبدو بوضوح أن الصحة العمومية أصبحت أحسن حالاً والأعمار أطول ووفيات الأحداث على الخصوص أقل والبنية الجسدية أمتن . والبؤس والشقاء الآتيان من ناحية الصحة قليلاً كثيراً . فعصرنا يمدد من هذا القبيل عصر الصحة والعافية ولولا ما انتابه من هموم الحياة وغمورها الفاشية التي أوهمت الأجهزة العصبية لكان جديراً بأن يدهى عصر العافية الهنيئة .

٥ — ارتفاع مستوى المعيشة

والنعمة الأخرى التي تعد من أهم نعم الديمقراطية الى الآن هي ارتفاع مستوى المعيشة ووفرة وسائل التمتع على العموم . فان عدداً كبيراً جداً من الأفراد يعيشون الآن ببذخ وترف لم يتمتع بمثله ملك من ملوك التاريخ القدماء . والطبيعة الوسطى من الناس متمتعة تمتعاً أعظم جداً من تمتع مثيلاتها في الأعصر الماضية . كذلك تمتع طبقة العامة . وقد تيسر هذا بفضل تقدم العلم والصناعة ثم بتنظيم عوامل الانتاج والتوزيع . والفضل الأول انما هو للنظام الديمقراطي كما لا يخفى . وليس هنا مقسع لاسقيفاء البحث بهذا الشأن فنتمه في فصل الديمقراطية الاقتصادية

٦ — زوال الفرق الرسمي

وهناك حسنة من حسنات الديمقراطية جديرة بالذكر لا يجوز أن نغفلها في هذا

الفصل . وهي زوال النخاسة والرق الرسمي الآ في بعض البلاد المنحطة . فأمركا اشتملت بحرب أهلية مدة ست سنين لأجل تحرير العبيد الذي كانوا يجاء بهم من سواحل إفريقيا الغربية ويباعون في أميركا . والمؤتمرات الدولية قررت أخيراً إلغاء الرق والنخاسة رسمياً وأخذت عهوداً على جميع الدول أن تقاوم هذه التجارة المشينة .

وأما الرق غير الرسمي ، ونعني به استعباد أصحاب الأعمال فئات من العمال لاستحكام أولئك بأعناق هؤلاء عن طريق الفقر والحاجة المخرجة ، فقد ضعف بفضل مساعي نقابات العمال التي استصدرت في كثير من الممالك قوانين رسمية للعمل . وهذه النقابات نشأت تحت راية الديمقراطية كما لا يخفى . وسنستوفي البحث في هذا الموضوع في فصل الديمقراطية الاقتصادية .

ولا ننسى أيضاً الرق الأبيض ونعني به البغاء الرسمي والقسري والاحتشاء الى غير ذلك مما يستعبد فيه عرض المرأة . فقد حارب ونوهض في كل بلاد تقريباً مناهضة خففت كثيراً من دعارته ونتائج الشريرة .

٧ - تحرير المرأة

بقيت كبرى حسنات الديمقراطية التي نختم بها هذا الفصل ، وتترك للقارئ الكريم أن يستنتج عدداً عديداً من الحسنات الأخرى الثانوية . ونعني بهذه الحسنة الكبرى تحرير المرأة .

فقد انقضت بضعة آلاف من السنين ونصف المجتمع الانساني إمامة للنصف الآخر ، في حين أن وظيفة هذا النصف المستعبد ، أي المرأة ، في المجتمع أهم وأعظم شأنًا للحياة الانسانية فضلاً عن الحياة الاجتماعية . فاذا كانت المرأة لم تقم في التاريخ الماضي بكل واجبات هذه الوظيفة فبسبب هذا الاستعباد . واذا كانت الحضارة لم تبلغ مبلغها الحالي منذ زمان طويل فلأن هذا الاستعباد كان يعرقل سبيل تقدمها .

ولما شرعت الديمقراطية تفرخ وتترعرع كان أول ثمارها تحرير المرأة ، وتسارع الحضارة في رقيها كان الفضل الاكبر فيه لتحرير المرأة إذ أتيح للزوجين أن يتعاونوا معاً في تربية الناشئة وثقيفها . وكانت العاقبة الحسنى هذه المدنية الزاهرة الحديثة التي تتمتع بها الآن

فمنذ أواسط القرن الماضي شرعت المرأة على العموم تتبوأ مقامها الادبي في المجتمع ومنذ طالع هذا القرن شرعت تستتم حقوقها القانونية . حقوق الحرية والمساواة .

الفصل الخامس

سطوة الدكتاتورية

١ - الريموقراطية الحالية غير ناضجة

ربما لاح لناقدي النظام الديموقراطي ان يحتجوا بقولهم : ان الديموقراطية لو كانت معقولة لما تركت سبيلاً للدكتاتورية ان تسطو عليها في هذا العصر حتى في أقوى معاقبتها كألمانيا وايطاليا مثلاً

ونحن يلوح لنا ان الذين يجول هذا الخاطر في بالهم يعنون النظرية الديموقراطية لا الديموقراطية العملية ، الديموقراطية العملية لم تبلغ حد الكمال اذا كان بلوغه ممكناً ، وانما هي سائرة في الطريق سيراً حثيثاً . ولم تزل بعيدة عن ذلك الهدف الأمثل . انها لسائرة بمجد ونشاط ، ولكن أمامها عقبات من العواطف البشرية ومثيرات من الشهوات ونحو ذلك ، مما يرد أمامه العقل مغبولاً او مشلولاً . فلذلك لا يستغرب ان تتعثر الديموقراطية في طريقها ويقوم في وجهها حكم «فردى» مطلق كالدكتاتورية . وربما كان هذا النظام الجديد من الحكم نجدة في حينها للديموقراطية اذ قد يقلبها من عثرتها ، ويتدارك الفوضى التي يتعرض لها المجتمع اذا تقلقل النظام .

الدكتاتورية كما نعرفها الآن ، لا كما عرفناها في تاريخ الرومان وغيرهم ، انما هي نوع من الفكر الفردي القليل التقيد او المديحه ، ويختلف من الحكم الملكي المطلق بأن الدكتاتور (وقد ترجمناه «بالحاكم بأمره») لا يرث السلطة عن سلف ، ولا يبايع بها قومه ، وانما يظفر بها عن طريق الديموقراطية نفسها التي يشل هو حركتها الى حين . فالأمر المهم الذي يود ان يفهمه القارئ هو كيف يستطيع الدكتاتور أن يظفر بالسلطة المطلقة عن يد الديموقراطية

٢ — الديمقراطية نلر دكتاتورية

لا يخفى عليك : أولاً ان رجال السلطة التنفيذية (الوزارة) مختارون من الطبقة الممتازة بالدكاء وبالقدرة السياسية

وثانياً : ان الثقة بإخلاصهم وأمانتهم عظيمة بدليل القاء مسؤوليات عظمى على عواتقهم. ولهذا يُخوّلون سلطة فعلية تنفيذية واسعة

فاذا توسّم الزعيم الرئيس انه قابض على زمام الحكم قبضاً محكمًا ، وان زملاءه أعوان مخلصون له ومتفقون معه في ارادته ، وان هناك أحزاباً تشاغبه ، وتحاول أن تقلب له ظهر المجن ، شلّ الحركة الديمقراطية بنفس قوة السلطة التي خوّلته اياها الديمقراطية نفسها . فكأنه يوثقها بنفس الوثاق الذي يوثق به السلطة التنفيذية نفسها ، يشل الحركة الديمقراطية ما استطاع لكي يقطع شأفة المشاغبة ويصمت السنة المشاغبين فيصفو له الجو ويفعل ما يشاء مدّعياً انه يفعل لمصلحة البلد ، وانه انما يغفل أيدي خصومه بمخالفة النظام في بعض الأحوال لكيلا يعرفوه في مهمته

وبقدر ما يثبت هذا الزعيم الحاكم بأمره (الدكتاتور) للجمهور انه مخلص في خدمة مصالحهم يقل خصومه فيقل نقضه للمبادئ الديمقراطية . وبقدر ما يشبه الجمهور باخلاصه تشتد مخالفته لتلك المبادئ . كذلك بقدر ما يخلصونه من النفوذ والتأثير يكون ضغطه عليهم مخالفاً لأحكام النظام . فحيث ترى الأفراد يُعتقلون ويحبسون بلا محاكمة ، والمراقبة شديدة على حرية الصحافة والمنابر والنشر فاعلم اما ان خصومه أقوياء ، او ان الشعب غير راضٍ الرضاء التام عن تصرفاته ، كما كان في المانيا هتلرية . والغالب ان يتفق كلا الأمرين معاً لأن خصومه لا يقوون عليه اذا كان الشعب راضياً

٣ — الركتاتوريات البارزة

أبرز الدكتاتوريات في البلاد الديمقراطية الراقية الآن أربع . الدكتاتورية البلشفية الروسية . والفاشستية الايطالية . والنازية الالمانية . وتليها بالاهمية الدكتاتورية التركية وفي الثلاث الأولى على الخصوص يدعي الدكتاتور : —

أولاً - تحطيم بقايا النظام الاستبدادي القديم وتنظيف الحقل السيامي الإداري من هشيمه .

ثانياً - خلع الديموقراطية السابقة الضعيفة التي كانت تنسجم في طريقها ، واقامة ديموقراطية قوية جديدة مقامها .

فالدكتاتورية الحديثة إنما هي عملية التسنين الثانية أي تخلع أسنان اللبن التي نبتت لعمد الطفولة ، وبروز طاقم الأسنان الجديد القوي الدائم .

وتزيد الدكتاتورية البلشفية على ذلك أنها تتبني تحطيم النظام الرأسمالي برمته واقامة نظام اشتراكي بحث على أنقاضه ، وانشاء هيئة اجتماعية لاطبقات فيها . بل هي ذات طبقة واحدة ، وان تلونت بألوان المواهب والمزايا الشخصية . تفعل ذلك بحسب أنجيل كارل ماركس . ولهذا اتبع القامعون بالأم من أوله وصاياه في أن يكون الانقلاب فجائئاً بالقوة الثورية كما حدث في ايطاليا وألمانيا وتركيا لا عن طريق النظام النيابي

فالدكتاتورية البلشفية الروسية إذاً مرتجلة ارتجالاً ، وما هي حلقة من سلسلة حوادث وتقلبات متتابعة في مجرى القرن التاسع عشر وما قبله ، كما هي دكتاتورية كل من ايطاليا وألمانيا فانهما نبتتا من احشاء النظام الديموقراطي المستمر .

أما الدكتاتورية الايطالية فنشأت مشبعة بالروح الدكتاتورية الرومانية القديمة التي كانت جنديّة بمحتة ، ومقصورة على الحركة العسكرية بغية قمع ثورة أو فوز في حرب . (والتركية تشبهها) . ولهذا نظر الى الدوتشي الايطالي منذ قام بحركته كأنه الرجل المنقذ البلاد من فوضى شيوعية كادت تقضي على البلاد قضاءً مبرماً . ذلك لأن الحزب الاشتراكي الايطالي الذي تولى الأمر على أثر الحرب العظمى ورام أن يقلب النظام ويجعله اشتراكياً بحثاً على حد ما جرى في روسيا أسماء التصرف جداً ولم يتزعمه أفراد أهل للزمامة والادارة . فبدل أن يقوم نظام قويم على أنقاض نظام بائد هدم النظام السابق وقامت على أنقاضه فوضى جنونية . فقيض الله للطبقة البرجوازية زعيماً مجازفاً ، وجرى أنصار النظام وراءه مسرعين لئلا يجرفهم تيار الفوضى . فكان الخوف من استعمال الفوضى شديداً العزائم لمناصرة الزعيم في القضاء عليها . هكذا نجحت دكتاتورية موسوليني .

لم يكن الحقل السياسي الإداري الإيطالي كثير الهشيم من بقايا النظام الاستبدادي القديم بل كانت الديمقراطية هناك مستتبّة وإن تكن غير تامة النضوج . وإنما كان النظام الرأسمالي هو هشيم الحقل . وإلى الآن لا نستطيع أن نعطي كلاماً صائباً إلى أي حد طهر الدوتشي الحقل من هذا الهشيم الشائك . لم تنطق محكمة الاختبار بالحكم النهائي عليه بعد . أما الدكتاتورية النازية الألمانية فهي التي قامت على أكتاف الديمقراطية فعلاً . لأن الزعيم هتلر ارتقى إلى دسيت الوزارة ثم إلى كرسي الرئاسة العليا عن طريق الانتخاب . وقد ساعده على الفوز سأم الشعب من الضغط الدولي على ألمانيا بواسطة معاهدة فرساي كما ساعد الخوف من الفوضى موسوليني على سحق الفوضى . ففما كان الشعب الألماني يتملّل ويتضجر من الضغط الدولي قام هتلر مجازفاً ينادي ذلك الشعب إلى الانضواء تحت رايته لكي يرفع عنه ضغط الحلفاء . وكان الشعب الألماني على استعداد أن يلي أي زعيم يناديه هذا النداء كما كان البرجوازيون الطليان مستعدين أن يلبوا أي زعيم يناديهم للانقاذ من فوضى الشيوعيين . والاتحاد قوة . وبهذه القوة استطاع هتلر أن يجازف وأن يخرق معاهدة فرساي في وادي السار ثم في الرين . وعلى الرغم من ذلك اضطرت دكتاتورية هتلر أن تشل كل عضلة من عضلات النظام الديمقراطي لكي تبقى قائمة . فلم يكن في ألمانيا حرية كلام ولا حرية صحافة ولا حرية منبر حتى ولا حرية علم وأدب . بل كان هناك نظام أشبه بالنظام العسكري منه بالنظام الديمقراطي ، يندمج فيه كل فرد متحرك عامل . فلا ندرى كم يستطيع ذلك الشعب الألماني النابغ أن يحتمل هذا التقييد . ولا ندرى كم في الدكتاتورية الهتلرية من الأمان والآمال المستقبلية للشعب الألماني لقاء ذلك الاحتمال وجزاء له — لم يكن إلا الخذلان ثم الخراب . لم يكن لقاء دكتاتورية هتلر هشيم غريب عنه لكي يزيله من حقل النظام الديمقراطي . بل هي دخلت على نظام ديمقراطي لم يكن قد تطهر بعد من دكتاتورية سابقة قبل الحرب السابقة وفي اثناها .

٤ — النضوض بالركناتورية

بقيت نقطة جوهرية هنا لا بدّ من لفت نظر القارئ إليها وهي ان الدكتاتورية لا يمكن (أو يندر) أن تقوم أو تنشأ في الأحوال العادية بتاتاً . لا تنشأ إلا في حالة خوف

الشعب ويأسه من مصيره لطارئ طرأ عليه فقلقل أمنه وسلامه . فالدكتاتوريات الأخيرة كلها قامت في اثناء انهزام قوى الدفاع في بلادها بحيث أصبحت شعوبها في اضطراب وقلق . ولم يبق لدى نوابها أو كبارها وقت للتفاوض في الأزمة الحرجة المداهمة ، فجعلت تنظر الى السماء متوسلة ومتضرعة أن يهبط إليها من السماء منقذ . وأي من يبرز للقوم حينذاك ويقول « هيا » يمشي القوم وراءه .

ففي روسيا حدث الانقلاب البلشفي العظيم على أثر توالي الانكسارات وتضعف الجيش والاحتلال قواته وخسران روحه المعنوية . وفي إيطاليا حدث الانقلاب الفاشستي حين انهزمت القوة المحافظة على الأمن والنظام أمام الفوضى الأهلية . وفي ألمانيا حدث الانقلاب النازي حين كادت السلطة الحاكمة تنزع أمام الضغط الخارجي وتستسلم . وفي تركيا قامت الدكتاتورية السكالية التجددية حين انكسر الجيش العثماني في الحرب الكبرى . ولم تبق الاشرذمة أو فلول في الأناضول . وقد أرسل الغازي كمال أتاتورك لحلها وتسريحها وتسليم البلاد للاحتلال الاجنبي ، وترك الأهالي في يأس تحت رحمة الأقدار . فإكان من هذا النابغة الا أن جعل تلك الاشرذمة نواة لجيش عبّاه بعدئذٍ وصدّه به الاحتلال الاجنبي وضرب به الجيش اليوناني الذي كان مخدوعاً بتحريض أوروبا على فتح الأناضول . وهكذا كانت دكتاتورية الغازي أتاتورك انقذاً لتركيا الجديدة .

فالانهزام في الحالات الأربع كان ألم الخاض

• — الركنانوريّة ردّة وقنيّة

قد يلوح للقارئ أننا بهذا الفصل نمجّد الدكتاتورية لأنه الى هنا لم ير الا محاسنها ، أو يرى انها نعمة للمجتمع لأن فيها انقاذه في أخرج الاوقات . نعم أنها على الغالب تنقذه اذا تولّى الأمر الرجل الحاذق الحازم المخلص . وهي في الأزمة وحين الشدّة خير من الفوضى بل خير من التخبط في ظل الديمقراطية العرجاء . ولكنها لا تصلح للقيام مقام هذه على الدوام ، بعد أن تقضي مهمتها تصبح والحكم الملكي المطلق سيّين ، بل قد تكون أكثر استبداداً وكأنها ردّة له Atavism وقد تكون مساوئها أكثر من مساوئها مهما فرضنا ان « الحاكم بأمره » واعوانه جديرون بالحكم وأهل له ذكاء وحسنة وحسن

قصد . لانهم لا يحرزون فضائل النظام الديموقراطي الذي يتضمن اشتراك الجميع بالرأي في دائرة الحرية .

الحكم الدكتاتوري كالحكم الفردي المطلق يكس الأفواه وينكسر الأقلام ويقطع الألسنة فيحرم المجتمع فمرة المناقشة واحتكاك الأفكار . وهما أهم أركان الحكم النيابي الذي يكفل أقصى ما يستطيع من خدمة مصالح الجمهور . وانما الناس التمسوا منذ القديم الحكم النيابي وجاهدوا لأجله لأنه ثبت لهم عقلاً ومنطقياً واختباراً انه الذريعة الأمانة لحصولهم على أقصى ما يستطيع من أمانهم . فلا يمكن أن ينيلهم الحكم الديكتاتوري هذه الأمانى وهم لا يستطيعون أن يتوخوها . والقائمون بالأمر لا يمكن أن يلهموها أو أن توحى إليهم . والمجلس النيابي أبكم أصم أعمى لأن الدكتاتورية عصبت رأسه كله بعصابة أعمته وأصمته وأبكمته . فأصبح مجلساً نيبائياً بالاسم للتمويه والذر في العيون والانتخاب تحت تأثير الدكتاتورية يصطنع اصطناعاً لأن الناحيين فاقدو الحرية غالباً .

خسنة الدكتاتورية تنتهي بانتهاء مهمتها ، أي الانقاذ في حين الشدة . وبعد ذلك يجب أن تفسح السبيل للديموقراطية لكي تعود الى مقامها . تفعل كذلك اذا أطلق « الحاكم بأمره » الحرية للانتخاب القانوني وتألف مجلس الأمة حراً . فإن أقره المجلس في كرسي الحكم أصبح حاكماً ، لا بأمره بل بأمر المجلس ، وحينئذ تسقط دكتاتوريته وتثبت ديموقراطيته الجديدة

٦ - فطر الدكتاتورية على السلم العام

ولكن مهما كان الحاكم بأمره مخلصاً ونزيهاً ووطنياً متوخياً مصلحة البلاد تبقى سوسة شهوة الحكم تنخر في نفسه . لذلك يجتهد أن يحافظ على منصة الحكم لنفسه . ولخوفه من أن يفقدها اذا أطلق الحرية الانتخابية والكلامية والصحافية ، يكس الأفواه والأقلام ويضرب على أيدي المشاغين ، ويمتقل الخصوم النافذين ، فتصبح الديكتاتورية نكبة بعد أن كانت في حينها بركة .

ولكي يستهوي « الحاكم بأمره » الشعب يحاول أن يخلق بعض المنافع له حتى ولو كانت في الميزان الإقتصادي غير معادلة للخسائر . وقد يخذع العوام بهذه المنافع

ويطلبون للزعيم « الحاكم بأمره » ويزمرون ويهللون بتمجيده ويسبحون باسمه . وإذا قام الفاعمون بيسطون لهم حساب الدخل والخرج لكي يظهروا لهم الخسائر ضرب الحاكم بأمره على أيديهم .

أوضح هاهد على هذا ديكتاتوريتا إيطاليا والمانيا . (وأضف اليها ديكتاتورية اسبانيا) . فكلتاها أنفقتا في التسليح مالا طائلاً بدعوى الفتح والتوسع تأميراً للشعبين بمكاسب الاستعمار الوافرة . فاضطرت الدول الأخرى أن تحذو حذوها . وبذلك ارتفع التسليح الدولي ارتفاعاً عظيماً جداً ، على أنه بقي بنسبة توازنه السابقة . فما تفوقت دولة على أخرى . وبقي المحتمل من جني ثمرة التسليح الى الآن كما كان قبله لا يساوي نفقته . فازعجان عملاً للشعبين بآل الآمال على حساب الجنود والعمال من غير منال . فديكتاتورية هاتين الدولتين قلقلتا السلم العالمي وعرضتاه لخطر يفوق جداً على ما نفعنا الأمتين به . (كتب هذا الكتاب قبل الحرب العالمية الأخيرة) .

على أي حال النظام الديكتاتوري لا يثبت طويلاً أمام تيار تدمير الشعب المتنور مهما أحسن صنفاً وأخلص خدمة وأنتج ثمرات ، لأن الحرية الشخصية التي يحنقها الأمن وأغلى من كل شيء . الشعب يجاهد لأجل حريته أولاً وآخرآ .

الفصل السادس

الديموقراطية الاقتصادية

١ - الديموقراطية الاقتصادية الهدف الاعلى

١ - الديموقراطية العمياء

يستفاد من روح مباحثنا في الفصول السابقة أن الهدف الذي ترمي الديموقراطية اليه هو بناء نظام اجتماعي جديد على أنقاض نظام الحكم الفردي المطلق بحيث يتساوى الأفراد في الحرية وأحرار ما لكل منهم من الحقوق . وعلى الرغم من نضوج الديموقراطية في عصرنا هذا لا يزال هذا الهدف بعيداً :

أولاً : لأن طبقة المال وهي الطبقة العظمى في كل أمة لا تحرز حتى الآن ما لها من الحق في ثمرة عملها - العامل لا ينال جزاء عمله . لا ينال الاقل ما يمكن أن يقوم بأود حياته والباقي بعد يستحقه عمله ، وهو القسم الأوفر ، يفتضيه صاحب العمل .

وثانياً : لأن الناخبين من هذه الطبقة ، وهم القسم الأعظم ممن يحق لهم لقاء أصواتهم في عملية الانتخاب ، غير أحرار في إعطاء أصواتهم ، لأن سيف مستخدميهم الرأسماليين معبلة فوق رقابهم مادام رزقهم الذي هو جزء من جزاء عملهم يقسم لهم عن يد هؤلاء الرأسماليين . فالحقيقة الراهنة في إدارة الحكم هي أن الرأسماليين مسيطرون من وراء الستار على البرلمان المسيطر على الحكم .

فاذن الديموقراطية التي وصلنا اليها الآن لم تنتج نهائياً الحرية الفردية فيما يختص بالنظام الديموقراطي نفسه لعدم حرية الناخبين ، ولم يوزع الحقوق على أصعابها ، على كل بقدر استحقاقه أو على قدر جزاء عمله . إذن هي ديمقراطية عرجاء أو جوفاء . لا تمد ديمقراطية الا ظاهراً في النظام السياسي فقط . وفيما سواه من أنظمة الاجتماع كالنظام

الاقتصادي لا يد لها فيه حتى الآن . في الظاهر عندنا برلمانات ، وحكومات تأتمر بأوامر البرلمانات ، ولكن النواب ليسوا أحراراً ، ولا منتخبون أحراراً أيضاً . فإذا البرلمانات لا تزال خيالاً أو ظلالاً لحقيقة بعيدة . ولا يمكن أن تصير البرلمانات وانتخاباتها حرة ما لم يرتفع السكابوس الرأسمالي الضاغط على صدر النظم الاجتماعية جميعاً .

لا يمكن أن تسنم حركة النظام السياسي الديمقراطي ما لم يبلغ حق الملكية الفردية التي هي العقبة في سبيل تلك الحركة . يعني يجب أن يحل النظام الاشتراكي محل النظام الرأسمالي كما حل النظام النيابي محل النظام الفردي لأن كلا الفريقين الضدين من طبيعة واحدة ومن ينبوع واحد . ينبوع النظام الفردي والنظام الرأسمالي واحد وهو الاستبداد وينبوع النظام النيابي والنظام الاشتراكي واحد وهو الحرية - الحرية التي هي تاج أمانى النفس الانسانية .

٢ - حق الملكية الفردية

وقبل التبادي في البحث يجب أن نعرف حق الملكية لئلا يفهم القارئ الساذج أنه ليس له حق بأن يملك ثوبه وحذائه ورياش منزله الى غير ذلك مما هو لاستعماله الخاص . لا ليس هذا هو المراد هنا بالملكية الفردية بتاتا بل يراد بها ملكية وسائل الانتاج الخارجة عن شخصية الانسان ، لأنها وسائل شائعة للجميع . ليس للانسان أن يملك من وسائل الانتاج سوى عضله وعقله . وأما الأرض فملك لله والله أجاز لكل انسان ، ببذل قواه العقلية والعضلية في استخراج ما يستطيع استخراجه منها ، رزقا له . وأما الآلات التي يستعملها للانتاج فيجب أن تكون ملك الأمة بعد أن يستوفي مخترعها جزاءه منها . ولا يجوز لأي واحد أن يحتكرها لنفسه . كذلك نتاج الانسان العضلي والعقلي هو ملك حق له . فلا يجوز لغيره أن يفتصبه منه ، أو يشاركه فيه بأية حيلة ، كما انه لا يجوز له هو أيضاً أن يستخدم نتاجه كصيد أو أحبولة لاقتناص نتاج غيره .

مثال ذلك : لا يجوز له أن يملك أرضاً ثم يستخدم من لم يستطع أن يملك أرضاً مثله بأجر زهيد لكي يعمل في أرضه ، وهو يستغل الأرض وعمل العامل جميعاً . ولا يجوز له أن يستأجر بماله المدخر عمالاً ليس عندهم مال مدخر لكي يبنوا في أرضه بناءً شامخاً ثم

يتقاضى هو كراء هذا البناء كذلك . لا يجوز له أن ينشئ بماله أو بمال شركاء له مرفقاً عظيماً كالترام الكهربائي مثلاً ويشغل العمال فيه بأجر زهيد ثم يتقاسم هو وشركاؤه الأرباح الوفرة في حين أنهم لم يعملوا فيه عملاً البتة . كل ذلك من حق الأمة كلها . لأنها هي سبب وجوده ورواجه، حتى اختراع المخترع من حق الأمة برمتها لأنها هي التي أنجبت المخترع ، وكانت البيئة المناسبة لظهور عبقريته . يكفي المخترع أن يكافأ مكافأة ممتازة .

— قد تقول، أليس الإنسان حراً أن يتصرف بماله كما يشاء فيشتري به أرضاً ويستأجر عمالاً للبناء ويشتري مواد للترام ويستخدم عمالاً لصنع الترام وتسييره ، ثم يستغل ما يبقى بعد النفقات ؟ فأقول أنسى له هذا المال ؟ من أين جاء ؟ — تقول ورثته . وأقول من أين جاء لمورثته . فنعود بالسلسلة الى الوراء الى أن تقول أن هناك شخصاً ادّخر المال وأحرم نفسه التمتع به . ادّخره من نتاج عقله وعضله لأنه شحيح على نفسه . أليس له حق بأن يتصرف بماله الذي حرم نفسه من التمتع به ؟

بلى . له أن ينفقه على نفسه كما يشاء ، فقط . ولكن ليس له أن يجعله أجبولة لقنص نتاج غيره .

أجل كان أصل الثروة نتاجاً مدخراً . ولكن نمو ثروة الفرد ليست نتاجاً مدخراً بل هو قوة جاذبية في شره الانسان ومكره جذبت نتاج الضعيف الى نتاج القوي . فاجتمعت نتاجات الصغار الى نتاج الكبير . فأصبح هذا غنياً سعيداً . وأولئك فقراء عبيداً له مضطرين بحكم النظام الرأسمالي أن يقاسموه نتاجهم لكي يسمح لهم ان يشتغلوا في أرضه أو في مرفقه .

فلأن النظام الاجتماعي المعقد يقضي باشتراك الأفراد وبتعاونهم وبتعاملهم رغم أنوفهم رأى المدّخر أن ماله يمكن أن يكون مصيدة لقنص نتاج غيره . فنشأ بهذه الوسيلة (المصيدة) النظام الرأسمالي الهائل الذي سبب شقاء المجتمع برمته . ولأن الحرية الفردية تنتهي عند حدّ حرية الآخرين ، أو أنها كما تقدم القول ، هي ما تؤذن للإنسان أن يحرز ما يحق له أن يحرزه ، أي نتاج عمله فقط . وجب أن تردع حرية الرأسمالي النهم التي طغت على نتاج غيره والتمتهته . فلننع هذا الاعتداء على الحقوق الفردية وجب أن تحدّد الملكية

الفردية بحيث تقتصر على ما يملكه الانسان في شخصيته ، وهو نتاج عضله وعقله فقط . له أن يتمتع بهذا النتاج ، ولكن ليس له أن يتدرع به لقنص نتاج غيره . ولذلك تحرّم ملكية المقارات والمرافق والمصانع والمعامل الخ . وتبطل قوّة المال العملية . المال لا يعمل ولا ينتج . فلا قيمة له الاّ باتفاقه على التمتع فقط بحسب النظام الاشتراكي الذي لا محل لتفصيله هنا .

تلك هي الملكية الفردية التي نوهنا آنفاً بالغائها لكي يستتب النظام الديمقراطي . لأن اقتصار الديمقراطية على الدائرة السياسية فقط لا يؤدي الى الهدف الذي ترمي إليه . المراد منها توفير الهناء والسعادة للجمهور على الاطلاق ولو لكلٍ بقدر استحقاقه الشخصي . ولكنها باقتصارها على الادارة السياسية فقط ، ضلت عن تلك الغاية المتبتغة واندفعت الى الناحية المضادة ، اذ نقلت الحكم من يد الملك أو جماعة الاعيان الى أيدي الرأسمالين . فجاء هؤلاء أشر من أولئك وأقدر على الاستبداد والظلم والنهش بنتاج العامة . فكأنها فعلت كمن أغضض عيناً واحدة ثم حاول أن يدخل الخيط في ثقب الابرة بنظر العين الأخرى وحدها وهي ضعيفة فاستحال الأمر عليه .

لا يتمتع الجمهور في الأمة الواحدة بنعمة النظام الديمقراطي إلاّ باطلاقة على الادارة الاقتصادية فضلاً عن الادارة السياسية (وسنرى في الفصل التالي أنه لا يكون تاماً إلاّ باطلاقة على السياسة الدولية أيضاً) يجب أن يشترك الجمهور في السيطرة على الانتاج وتقاسمه كما يشتركون في السيطرة على الحكم .

٣ - تطبيقي فلسفة هيجل

ولعلّ القليل الأمام بالأنظمة الاجتماعية يستهجن هذا القول لمخالفته المألوف ، أو يظنه مغالفاً للنظام الاجتماعي الطبيعي . وقد يقول معترضاً : لو كان هذا النظام الاشتراكي طبيعياً لما سبقه النظام الرأسمالي ، ولما قامت له قائمة ، بل لبرز ذلك النظام الاشتراكي للوجود منذ القديم وقطع السبيل على النظام الرأسمالي . فاستفحال الرأسمالية انما هو دليل على أنها أمرٌ طبيعي في الاجتماع ، والاشتراكية غير طبيعة ، بل هي دخيلة . ويمكن أن تكون مفسدة له . والجواب أن العلم الاجتماعي لم ينشأ طفرة كما هو الآن بل نشأ كنشوء الحياة خليات ضعيفة

الارتباط بعضها ببعض . نشأ قليل العلائق ، قليل العناصر ، بسيط الأنظمة ، ثم جعل يتقدم متعدد العناصر ، متنوع الأنظمة ، مشدد الروابط ، الى أن استلماه نحن معقداً تعقده الحالي . ففي أزمنة التطورات الاجتماعية القديمة نشط شيطان الجشع البهيمي الذي ورثه الانسان من الحيوانية السابقة وتدرّج في سلم الرأسمالية الى ان بلغ الى قتها التي نراها اليوم ، كما تدرّج في سلم الادارة السياسية (الحكم) الى أن بلغ مبلغه الاستبدادي الذي رأيناه في عصور الحكم المطلق .

ولكن كلاً من النظامين السياسي والاقتصادي يحمل الديمقراطية في عروقه . وبحسب فلسفة هيغل Dialectic كل من هذين النظامين مؤلف من ضدين حتى اذا انحل سقط منه ضد وبقي ضد آخر وظهر النظام به

فالنظام الحسكومي (السياسي) كان يشتمل على الضدين الاستبدادية والديموقراطية على أن الظاهر فيه هو نظام الحكم المطلق الاستبدادي . ولكنه فيما كان يستفحل ويتشامخ كان مضطراً أن يستخدم أدوات النظام الديموقراطي . فكان يقوّي الفن ويوسع دائرة المعرفة ، الى أن ارتوت عقول العامة من المعرفة ورأت تحت ضوءها الفكرة الديموقراطية . فنارت في وجه الحكم الفردي وصرعته . سقط الحكم الفردي المطلق وبقي الحكم الديموقراطي .

على هذا النمط علل كارل ماركس بروز الاشتراكية من غلاف الرأسمالية مطبقاً فلسفة هيغل في العالم الاقتصادي . والافضل أن ننقل عن « الدليل الى الفلسفة » Guide to Phylosophy للعلامة جواد Goad ملخصه لتعليلات ماركس . في أوائل الفصل السابع عشر صفحة ٤٦٨ و ٤٦٩ : « تحدث الحوادث كنتيجة لتصادم النزعات المتضادة (التي تحيطها) .. والتعليل الصحيح لحوادث التاريخ يتوقف على فهم هذه النزعات المتضادة ونتيجة تضادها . فكما اننا بتتبعا النزعة في عالم الفكر الى أن نصل إلى نتيجتها نظهر النزعة المضادة لها . هكذا في عالم الحقيقة ترى ان تقدم أية حركة يستدعي وجود ضدها .

» بناء على هذه الفلسفة ترى ان نظام الاقطاع أنشأ الرأسمالية بإنشاء طبقة البورجوازي أي طبقة أصحاب الأعمال . وهذه بسبب توسيع دائرة الصناعة والتجارة قضت على نظام الاقطاع

نفسه . والرأسمالية نفسها بسبب انشائها طبقة العمال كانت تصطنع الآلة التي تقضي عليها . ولكن حين تنظر الى هذه « العملية الاجتماعية » من خارجها كما هي — أي حين ترى النزعة تمتد من الجانب الواحد الذي يترأى انه يستدعي ضده الى الوجود لكي يتم به الجانب الآخر — نرى أن النزعة نفسها مؤلفة من ضدين ، هكذا كل نظام اجتماعي يشتمل على ضديه في داخله . والتضاد الذي بينه وبين الضد الذي هو محتويه يفضي الى تفكك ذلك النظام وتحققه بنظام آخر .

« من هذه النظرية المنطقية استخرج ماركس تصريحه البديع عن تناقضات الرأسمالية التي بمقتضاها تنبأ عن كيفية سحقها بقوة الشيوعية . فالرأسمالية لأسباب مختلفة لا يسعنا هنا تفصيلها مفضية إلى تأليف الشركات الاحتكارية واستفحالها . وهذه تفضي إلى تناقص عدد الرأسماليين ، ولكن بازدياد تضخمهم (بموجب قانون « السمكة الكبيرة تأكل السمكة الصغيرة » بحيث أن الرأسمال يتجمع في أيدي الكبار القلائل وتفرغ منه أيدي الصغار الكثر) وأولئك الذين انصروا في عملية التنازع حتى قطروا آخر قطرة من رأسمالهم يغرقون الى طبقة العمال . وهكذا الرأسمالية باستفحالها تقلل بنفسها عدد الرأسماليين جداً وتزيد عدد العمال جداً الى أن يصبح هؤلاء قوة هائلة ضدها ، فيدمرونها تدميراً .

« ثم ، أيضاً ، إن الرأسمالية بازدياد اختراعات وسائل الانتاج تزيد المنتجات كثيراً . وهي بطبيعتها تحرز كل ما يزيد عن الاستهلاك وتدخره ولا يبقى منه أجر للعمال إلا النزر اليسير الذي لا يكاد يقوم بأودم . ولذلك لا يكون العمال الأهليون سوقاً رائجة تستنفد مدخرات انتاج الرأسمالية المستفحلة لضعف قوة الشراء عندهم . وهكذا لا يجد الرأسماليون منفذاً لمنتجات وسائل الانتاج الفياضة في حدود بلادهم فيضطرون أن يبحثوا عن أسواق لها خارج البلاد . فيصبح اكتشاف هذه الأسواق واستغلالها الموضوع الرئيسي لسياسة الدولة ، ويكون للرأسماليين بما لهم من القوة الاقتصادية السيطرة على هذه السياسة . وبناء عليه تندفع الدولة الرأسمالية بسبب السعي الى أسواق تجارية لتصرف بضائعها فيها في سياسة التوسع الاستعماري الإمبراطوري Imperialism . وهذا التوسع يحدوها الى الاحتكاك بالدول الأخرى التي تحذو حذوها في مثل تلك السياسة

ولنفس الأسباب . وتناظر السياسات الاستعمارية يقضي الى الحرب حتماً . والحرب تستنفد مال الرأسماليين عن طريق المعدات الحربية . وهكذا ترى الرأسمالية ثانية مسوقة حتماً بالمتناقضات التي في طبيعتها الى السياسات القاضية حتماً بتدميرها . - انتهى

إن التناقض أو التضاد في هذا المثل إنما هو بين حاجتها إلى أسواق لمنتجاتها المتزايدة من جهة، وتناقص كفاءة أسواقها بسبب ادخارها الكثير الفاضل عن أجور العمال الزهيدة من جهة أخرى .

هذا التعليل الماركسي إنما هو مثل مطابق كل المطابقة لفلسفة هيكل التي خواها أن كل نظام يقضي بنفسه على نفسه بإنشاء نزعات متضادة في داخله تقلب كيانه والمستفاد مما تقدم أن الديمقراطية السياسية عنصر جوهري في طبيعة الاجتماع مخلوق في صميمه ، وأما الاستبداد الفردي فداخل على الاجتماع الانساني ارتثاله من التنازع الحيواني . وكذلك الديمقراطية الاقتصادية هي جوهر النظام الاقتصادي . وأما الرأسمالية فداخله عليه ارتثا من نفس ذلك التنازع الحيواني . وكلما اشتد ارتباط الاجتماع ضعف ذلك التنازع واستتب التوازن بين القوى الاجتماعية سياسية واقتصادية . فإذا ، لكي يكون النظام الاجتماعي العام سليماً صحيحاً طبيعياً لا بد من قلب النظام الرأسمالي حتماً . ولا بد أن ينقلب ويقوم مقامه النظام الاشتراكي لكي يزول العقبات الباقية من اشتراك الأفراد في عملية الحكم الذاتي ويتسنى لهم أن يستعملوا أهليتهم وجدارتهم في منافعهم المشتركة . الى الآن لا يستطيع السواد الأعظم من العمال أن يستعملوا هذا الحق الديمقراطي لأن النظام الرأسمالي ، أولاً مضيق على حريتهم ، وثانياً مضيق على فهمهم ومعرفتهم ، وثالثاً مضيق وقتهم ، فلا يدع لهم منه شيئاً للتفهم والتفكير والتناقش .

٤ - فوضى الحركة الاقتصادية

ولكي ينجلي موقف الرأسمالية الحالي المززع المتداعي والذي يقاسي العالم الآن الجزع بسبب تداعيه نبسطه فيما يلي :

لا نظام الانتاج ، ولا نظام الاستهلاك متطابقان ، ولا هما متوازنان ، ولا هما متوزعان توزيعاً متعادلاً أو متناسباً بين الأمم ولا بين الجماعات ، حتى ولا بين الأفراد . أعني أن

الزراع في بلد يزرعون (القطن مثلاً) من غير حساب لما يزرعه زراع آخرون في بلاد أخرى ، ومن غير حساب لاحتمال الأسواق أو حاجتها لنتاجهم ، لا في الحاضر ولا في المستقبل . يفعلون ذلك على غير هدى . ولا يستطيعون أن يفعلوا غير ذلك لأنهم مضطرون أن يكدحوا لكي يرتزقوا . فلا يلبثون أن يخبوا سعياً إذ يرون الأسواق مكتظة بالنتاج من كل ناحية . والمستهلكون لا يستطيعون أن يستهلكوا كل ذلك الننتاج . فيكسد ننتاج المنتجين وتحبط آمالهم وتبتئس أحوالهم . ولا يستطيعون أن يحسبوا حساب « العرض والطلب » لأنه ليس ثمة جامعة تجمعهم ولا هناك احصاءات تبني عليها جامعهم (إن وجدت) حساباً لجمعهم ، وتقرض قدر الزرع لكل فريق وكل فرد منهم بحيث يعادل مجموع الننتاج مجموع الطلبات في جميع الأسواق . فالرأسمالية بالحقيقة فوضى لا نظام . فلا بد أن تسلم نظامي الانتاج والاستهلاك للنظام الديموقراطي الاقتصادي لكي ينقذ العالم من أزمتة الحاضرة ، التي لم تعد تطاق والتي لا علاج لها إلا بإلغاء الملكية الفردية وإقامة الملكية الشعبية مقامها . فإذا لم يتم هذا التسليم اليوم فلا بد أن يتم في الغد ، وإن لم يتم طوعاً واستسلاماً فلا بد أن يتم رغم الأنف .

وحال الانتاج الصناعي كحال الانتاج الزراعي تماماً . يدير صاحب المعمل أو المصنع أو المشغل معمله على قدر رأس ماله ، وينتج مصنوعاته من غير حساب لما تحتمله السوق منها . فلا يلبث أن يرى السوق مكتظة بمثل مصنوعاته وليس في وسع المستهلكين أن يستهلكوها كلها . فيوقف حركة معمله ريثما تقسرب مصنوعاته الى المستهلكين . ينتج صاحب المعمل القدر الوافر من المصنوعات في وقت قصير جداً بفضل الاختراعات الحديثة ثم يوقف ادارة معمله مدّة أو انه يقلل عماله جداً . فيقع حيف هذه الفوضى في الانتاج الصناعي على قلب العامل المسكين الذي يشارك الرأسمالي في العمل ، ولكن ذاك لا يشاركه في بؤس البطالة .

فالانتاج الصناعي أيضاً يحتاج الى نظام محل محل الفوضى التي هو فيها . ولا مسدّ لهذه الحاجة إلا الديموقراطية الاقتصادية كما تقدّم القول بإلغاء الرأسمالية واستلام الادارة الشعبية (الحكومة) زمام جميع المرافق الصناعية كما هي مستلمة الآن بعضها

كالكسبة الحديديّة والتلغراف والبوسطة والتلفون وغيرها في كثير من الممالك .
فاذا استتب النظام الاقتصادي على قاعدة الديموقراطية تتعادل الحقوق والاستحقاقات
ويتقلّص جدّاً التباين بين الطبقات . فلا يبقى ثمة أناس يذخون ويترفون ويبطرون
على حساب أناس ينضنون تحت عبء العمل ، ولا يتمتعون بشذرة من ملذّة ولا بفائدة من
متعة . وتنطلق حرية الفرد من عقال الاستبداد ويتسنّى لكل واحد أن يستعمل حقه في
الانتخاب والاقتراع بالتفكير والتناقش الواجبين .

ب - في طريق الديموقراطية الاقتصادية

والآن ننظر فيما حدث من حوادث الديموقراطية الاقتصادية الى اليوم :

١ - نقابات العمال

كانت سنة الرأسمالية أن يؤخذ من نتاج العمل جميع النفقات وفائدة رأس المال والربح
المطموع فيه . والباقي يحسب أجراً للعمال . فان لم يسد رمقهم سوى الرأسمالي بين أجره
العامل وساعات عمله وثمان البضاعة لكيلا ينقص شيئاً من أرباحه ولا ينقص منها شيئاً
الأمم مضطراً فيحسبه خسارة . فسنة الرأسمالية كانت إذن أن القطرة الأخيرة من الانتاج
هي أجره العامل . فان لم يرض هذا بها فليمت جوعاً إذ يحل محله من يرضى بها .
هذا كان موقف العامل في أوائل القرن التاسع عشر ، وكان موقفه هذا يشند تخرجاً
كلما نزلت الى دائرة العمل آلات جديدة تغني عن يده ، وحتى عن عقله أيضاً .

لم يجد العامل منقذاً له من هذا الضيم حتى ولا في المجلس النيابي للأسباب التي تقدم
شرحها ، وأهمها سيطرة الرأسمالية على الحكم الديموقراطي أو حلولها محل الحاكم الفردي
المطلق . ولكن المصائب تجمع القلوب . فبرز المنقذ من المصيبة نفسها (على قاعدة فلسفة
هيجل . المصيبة مؤلفة من ضدين أحدهما يهدمها ويقوم مقامها) . مصيبة العمال المشتركة
ألقت بينهم وأنشأت « نقابات العمال » على قاعدة الديموقراطية البحتة . فكان العمال
أنشأوا بارلماناً خاصاً لأنفسهم وظيفته التفاوض والتقرير في أمر النجاة من فكبتهم
بالرأسمالية . وكان أمضى سلاح عندهم في محاربتها « المقاومة السلمية » : الاعتصام والاضراب

فاهيك عن التعاضد والتعاون . فكلما رام العمال تحسيناً لحالهم تهددوا أصحاب الأعمال الرأسماليين باضراب عام يشل الحركة ويقطع مورد حاجات الجمهور حتى يكاد يهدد الحكومة بثورة الجمهور ضدها . فيضطر أصحاب الأعمال أو تضطرم الحكومة أن يخففوا من غلوئهم وان يمنحوا العمال شيئاً من مطالبهم . والقارىء يعلم بلا بد ما أصبح لنقابات العمال من صولة في هذه الايام .

وكان من نتائج ضغط هذه النقابات :

أولاً ، تقليل ساعات العمل وزيادة الأجور الى حد لا يفضي إلى خسارة المرفق واضطراره للاغلاق .

وثانياً ، كفالة العمل لكل عضو في النقابة تقريباً .

وثالثاً ، اضطرار أصحاب الأعمال الرأسماليين أن ينفقوا على لوازم العمال الصحية في معاملهم ومساكنهم المتجمعة حول معاملهم ، بنظام اقتصادي يكفلهم ويكلف العمال أنفسهم القدر القليل جداً من النفقة .

ورابعاً ، التأمين على حياة العمال وعلى عطلتهم وعلى معاشاتهم في أمراضهم وشيخوختهم يشترك في رواتبه الرأسماليون والعمال معاً . (كمشروع . بشرج) .

تختلف هذه النتائج قيمة وتوسعا باختلاف البلاد . فاهي شائعة بشكل واحد في جميع البلاد الصناعية .

وكان من مواليد النقابات هذه مشروعات التعاون التجارية ، أي إنشاء مخازن برأس مال من النقابات والمساهمين من العمال لكي يبتاع العمال منها سلمهم بأرخص ما يستطيع ويعود ربحها لهم جميعاً .

٢ — اضراب العمال في البرطانات

تمَّ كل ذلك في القرن التاسع عشر خارجاً عن دائرة الديمقراطية الادارية السياسية لأن البرلمانات كانت تحت تأثير الرأسمالية وهذه لا تتنازل عن حق للعمال . ولكن لما نشطت النقابات وأصبحت قوة استطاعت أن تنتخب لها نواباً في البرلمانات . فنشأت أحزاب العمال الاشتراكية والديموقراطية الاشتراكية وأخيراً الشيوعية الخ في النظام السياسي

وهذه الأحزاب تجاهد الآن في قلب النظام الرأسمالي واحلال الاشتراكية محله . والقارىء يعلم الى أي حد وصلت في هذا الجهاد .

وقد يلوح للقارىء أن يسأل إذا كان السواد الأعظم من المنتجين عمالاً فلماذا لا يكون أكثر النواب منهم فيغيرون شكل النظام الاقتصادي من رأسمالي الى اشتراكي بطريقة دستورية .

٣ — مخافة صفار المالين

والجواب : لذلك سببان : الاول أن العمال ليسوا السواد الأعظم من المنتجين . وإنما هناك طبقة من أصحاب الأعمال الصغار إذا انضموا الى العمال صاروا أكثرية تستطيع أن تغير النظام الاقتصادي . ولكن أهل هذه الطبقة لا يشعرون أنهم في ضنك من استنزاف الشركات وأصحاب الأعمال الكبرى لدمائهم ، ولا يعتقدون أن كابوس الرأسمالية يسحق أضلاع صدورهم ويبدأ ، ويجردهم من أموالهم الى أن يفرقوا أخيراً في بحر طبقة العمال . بل لا يزالون يعتقدون أن « لكل مجتهد نصيب » فيجاهدون متعلقين بأهداب الآمال وما هي الا أوهام الآمال (السراب) . ولذلك ينفرون من النظام الاشتراكي ويفزعون منه لظنهم أنه آفة لآمالهم وفكبة لجهادهم . ويحبذون الرأسمالية لأنها تدع المضمار حراً لسباقهم في أشواط المكاسب والأرباح وأحلام الغنى الوافر ، ولا سيما لأنهم يرون من حين الى آخر أن واحداً منهم كان على الحضيض في متجره أو مرفقه فإذا بالخط يرتفع به الى قمة الثروة . وغفلوا عن أن هذا الخط صدفه عمياء ، وجهلوا أن الجهاد في التنازع مع كبار الرأسماليين لا ينيلهم إلا الخذلان كما ينيل الفارة جهادها مع الهرة . ولكي تنجلي للقارىء هذه القضية جيداً نمثلها بالمثل التالي :

تصور شخصاً مجتهداً أنشأ دكان سجائر واستنبط نوعاً من السجائر جيداً اجتذب له زبائن عديدين . ولكنه ما لبث أن رأى نوعاً من السجائر أجود من سجائره ويباع أرخص منها استنبطته شركة أو صاحب مصنع أقوى منه مالياً ، فكان يزاحم سجائره . وثمّ جمل زبائنه يقلّون لاقبالهم على الصنف الآخر . استطاعت تلك الشركة أن تنافسه أو تنازعه الرواج لأن رأس مالها قوة عظيمة . فكانت تشتري التبغ بمقادير كبيرة

بشمن أرخص وتنفق على شحنه أقل مما يمكن . واقتنت آلة للف السجائر تقوم مقام عشرات من « اللفافين » بنفقة أقل من عشر معشار أجورهم . فاستطاعت أن تباع سجائرها بأرخص من ثمن سجائره . ومع ذلك كانت تكسب أكثر منه جداً . وأخيراً كسدت سجائره لأنه لم يستطيع أن يخفض ثمنها من غير خسارة لكي يستميل إليها الزبائن . فكف عن صنع السجائر في مصنعه الصغير واقتصر على اقتناء السجائر من المصانع الأخرى منوطاً للقناعة بالربح القليل . ولكنه ما لبث أيضاً أن رأى تلك الشركة تشجع آخرين أن ينشئوا دكاكين لبيع السجائر ، بتسهيلات عظيمة . أو أنها هي أنشأت لحسابها عدة دكاكين . وكانت تباع السجائر فيها للزبائن بالثمن الذي تبيعه لصاحبها (الذي جعلناه مثلاً) ولأمثاله من صغار المسترزين . فلم يبق أمام صاحبنا هذا إلا أحد أمرين : إما أن يقنع بالربح الزهيد جداً متعرضاً للخسارة فيما إذا كسدت تجارته ولم يخف عبء نفقاته في دكانه ، أو أن يقفل دكانه وينزل إلى ساحة العمل كسائر العمال ويقنع أنه يوم كان تاجراً صغيراً لم يكن من صف الرأسماليين كما كان يظن بل كان من طبقة مغرورة تهوي إلى طبقة العمال .

مثل هذا في طبقة المستقلين المرتزقين من التجارة والصناعة برأسهم كثيرون مجاهدون أملين أن يرتقوا من طبقة البرجواز (كما يسميها كتاب العصر) إلى طبقة الرأسماليين العظماء . ولكن لا يرتقي واحد منهم إلى تلك الطبقة إلا وقد هبط ٩٩ من زملائه إلى طبقة العمال ، لأنه ما دامت ساحة الأعمال ميداناً للسباق أو المصارعة ، أي لتنازع الثروة ، فلا بد أن يفوز الأقوى ، أي الأوفر عدة وعتاداً وذخيرة ومؤونة ، وينصرع الضعيف تحت قدميه . وإن نشط ضعيف واستقوى إلى أن ضارع القوى فللمصادفة « نصيب » أعمى في مضاربة أو نحوها ليس للجهد فيها نصيب

٤ — فظائع حرب الرأسماليين

ولطبقة الرأسماليين العليا أساليب في هذه الحرب الاقتصادية أشنع وأفظع من الحرب الدموية التي يستفطع فيها الغدر ونقض المهود ورمص موزر والغازات السامة إلى غير ذلك من اختراعات التدمير الجهنمية . أجل أن أساليب الرأسماليين في الحرب الاقتصادية أفظع . ليس لها قوانين كقوانين الحرب لتلافي الفظائع ولذلك ترى صرعى

هذه الحرب بقساقطون من جوّ الأبهة ، والترف ، والبذخ ، والنماء الى درك البؤس والشقاء . ومنهم من ينتحزون بأساً كأنهم يتورعون أن يلوثوا أكتف خصومهم بدمائهم . فمن هذه الأساليب إن الشركة العظيمة تحاول أن تشتري المتاجر أو المصانع أو المرافق التي تزاوجها في صنف نتاجها في السوق — تحاول أن تشتريها بأي ثمن لكي تبقى هي صاحبة الصنف وحدها في السوق فتتحكم بالأسعار كما تشاء . لا تكتفي بأنها أزالّت من ميدانها خصماً أو خصوماً وخلاها الجوّ لكي يقضى لها أن تضرب كل مزاحم جديد قبل أن يرفع رأسه ، بل تتحكم بالمستهلكين أيضاً إذ ترفع الأسعار وتبتز فلو سهمهم المعدّة لنفقاتهم الضرورية فتستنزف منها ما تستطيع استنزافه ثمناً لسلعتها الغالية . فلا هي شفوقة على المستهلكين المحتاجين لسلعتها ، ولا هي رحيمة بأولئك المنتجين المرتزقين الذين أزالتهم من طريقها .

وإذا لم تنجح في إقناع مزاحم لها نصبت له شركاً دنيئاً لكي تصرعه . فإما أن تخفض الأسعار مدة من الزمن مضحية بالربح إلى حين لمقدرتها على هذه التضحية إلى أن يقع الخصم تحت عبء النفقات لكساد سلعته في أثناء تلك المزاومة ويهلك مالياً فيزول من الميدان غير مأسوف عليه . وأما أن تنصب له شركاً أدناً من هذا كالشرك الذي روي عنه أن شركة التبغ الأميركية نصبت له مصنع سجائر شهير في مصر منذ سنين . ذلك لأن سجائر هذا المصنع راجت جداً في أميركا إلى أن أصبح تدخين «السجائر المصرية» نحرّاً للمدخنين . فلما أبى صاحب هذا المصنع أن يبيع مصنعه للشركة الأميركية بالثمن الذي عرضته عليه اشترت الشركة منه بطريقة غير مباشرة ملايين من علب سجائره . ثم خزنتها في أقبية رطبة حتى تعفنت وأصبحت رديئة ، ثم عرضتها في السوق فالبث المدخنون أن يقرؤا منها وجافوا السكاير المصرية . فاضطر أخيراً صاحب المصنع أن يمرض مصنعه للشركة بأي ثمن .

ومن دناءات هذه الشركة الكبيرة أنها إذا لم تستطع أن تكسب معارك في مضار تنازعها تتصالح وتنضم وتتحد في شركة واحدة لكي تبتز مال الجمهور بالتحكم بالأسعار كما تشاء ، وهي مايسمونه Trusts .

هذه الأساليب الجهنمية ونحوها كانت خطط الشركات الأميركية المستفحلة . فكان

الحزب الديموقراطي الذي هو حزب «البرجواز» هناك يقاوم هذه الشركات المسماة تروست Trusts مقاومة دستورية . فكان الكونجرس من حين إلى آخر يسن قوانين لضرب على أيديها لكي يكبح جماح استفحالها ما أمكن . ومع كل ما هو ظاهر من هذه الأخطار الرأسمالية على المالين الصغار لا يزال هؤلاء مخدوعين بمراكرهم الخفية بأنهم من صف أرقى من صف العمال ، وأن الاشتراكية البحتة هي خطر عظيم عليهم ، فيأبونها .

٥ — عزز صغار المالين

ولا نجد هم من كل عذر في عقيدتهم هذه لأن تغيير النظام الرأسمالي بنظام اشتراكي فجأة يوقعهم ولا شك في محنة معاشية ، لأنهم قلما يصلحون في النظام الجديد لعمل أجره يساوي ما كانوا يطمعون فيه من كسب في جهادهم الرأسمالي . وليس في طوقهم أن ينزلوا إلى جنب العمال كنفقاً إلى كنف . وهذا من جملة الدواعي لنظرية ابدال النظام رويداً لأجأة ذلك هو السبب في أن المرتزقين المتوسطين لا ينضمون إلى العمال لكي يكثر حزب العمال ويقاوي حزب الرأسماليين في البرلمانات ويناهضهم كما نوهنا آنفاً .

٦ — نفوذ الرأسمالية في البرلمانات

السبب الثاني لتفوق حزب الرأسمالية في البرلمانات حتى اليوم هو أن الرأسمالية لا تزال صاحبة النفوذ القوي في الدائرة السياسية العامة . فهي تسيطر إلى حد ما على الانتخابات بواسطة الضغط على العمال حتى البرجواز . وهي التي تسيطر على الصحافة وسائر وسائل النشر فتجعل كل دعاية من مصلحتها . تستطيع أن تنشئ حزباً أو أحزاباً تتراءى في الظاهر أحزاباً مناضلة عن العمال ومجاهدة في سبيل الاشتراكية ، ولكنها بالحقيقة أنشئت لكي تخفف من غلواء مطالب العمال ولكي تقنعهم بأن السعي إلى مطالبهم بالعنف أو بالقوة ضار بمصلحتهم ومؤذٍ لقضيتهم . فنفوذ الرأسمالية هو من أهم الأسباب في أن ضلعها في المجالس النيابية لا يزال قوياً جداً . ولهذا لا يزال السير في سبيل الديموقراطية الاقتصادية بطيئاً . وفي نظر هذا العاجز السير ببطء أضمن للسلامة من السير العاجل المعرض للسقوط الهائل .

٧ - ديموقراطية العمال نظام الرأسمالية

يحمل القول بشأن نقابات العمال أن هذه النقابات نشأت فيما كانت الرأسمالية الهوجاء الرعناء التي لا تدري أنها تبحث عن حتفها بظلفها تهدد العمال بخطر البؤس والشقاء المتناهيين . فجمعهم المخاوف جماعات سموها نقابات وسنوا لها قوانين وغرضها مكافحة الرأسماليين بكل وسيلة ممكنة . فنقابتهم إنما هي نظام ديموقراطي بحت ، ولكنه مستقل عن النظام الديموقراطي الحكومي . بل بالأحرى هو مناهض له في سبيل الديموقراطية الاقتصادية . فلما قامت قائمة هذه النقابات شرعت تضع أرجلها في النظام الديموقراطي السياسي وتجاهد في انتخاب نواب العمال .

وأما ما فعلته النقابات نفسها من المصالح المشتركة كشركات التعاون ، وما فعلته الشركات الرأسمالية الكبرى من تحسين أحوال العمال وما فعلته الحكومة أيضاً من التحسين لها ، فليس من الاشتراكية (الديموقراطية الاقتصادية) بشيء . ما هو بالحقيقة إلا ترصية مخدرة لأعصاب العمال موقتاً . ليس من الديموقراطية الاقتصادية شيء لأن الرأسمالية لا تزال قائمة مستفحلة . والطبقة البرجوازية الوسطى تتساقط كالنيازك الى طبقة العمال . حتى المنهزمون في التنازع الرأسمالي يتساقطون أيضاً . والتفاوت بين الطبقتين الرأسمالية والعاملة عظيم جداً : تلك تتمتع بالراحة والرخاء والحرية من غير أن تخدم المجتمع بشيء . وهذه القائمة بخدمة المجتمع محرومة الحرية والراحة وأقل المتع .

ستبقى وظيفة نقابات العمال مكافحة الرأسمالية خارج البرلمان على نحو ما وصفناه إلى أن تهدم الطبقة البرجوازية كلها أو معظمها وتندك الى الحضيض بالغام الشركات الرأسمالية المستفحلة . وحينئذ يحين الوقت للملائم لنيل العمال الأثرية الساحقة في البرلمان ، وقوم الديموقراطية الاقتصادية على أساس الديموقراطية السياسية ويكون بنيانها راسخاً . وكان في رأي بعض دعاة الاشتراكية تأييد الرأسماليين في استفحالهم واستبدادهم وضغطهم إلى أن يضيق العمال ذرعاً بهم ، ولا يعودوا يستطيعون احتمالهم ، فيثوروا في وجوههم . ولكن الحوادث الاجتماعية أثبتت فساد هذه النظرية . أثبتت أن الفاقة أو الفقر المدقع يفقد الانسان شجاعته ويضعف قوة ارادته وقوة عقله فضلاً عن قوة

عضله وقلبه . فلا يعود يحسن التفكير ، ولا تسبق له ثقة بنفسه ، ولا إيمان بحقه ، ولا يقين بفوزه في معترك الحياة ، فيستسلم لقضاء الطبيعة خانعاً . وبالتالي لا يعود يؤمل خيراً من التألف مع رفاقه والاعتصاب معهم . بل قد يخشى أن يعاقب أو أن ينتقم منه بسبب هذا التألف ، ويحرم الرmq الأخير من الحياة . فيكف نهائياً عن المناهضة والمساخفة .

وقد شاهدنا حادثين مؤيدين لهذه النظرية : الأولى في الحرب العظمى حين جعل جمال السفاح يجوع سوريا ، ولبنان على الأخص ، لكي لا يثورا . وقد نجح في قصده . فلما جاع الناس هناك لم يعودوا ينثرون ولا هاجوا ، بل كانوا يتوسلون الى الرحمة والشفقة بذل وخنوع متسقلين . وكانوا وهم يموتون جوعاً ينحازون بعضهم الى بعض وهم يرددون الدماء « الله ينصر السلطان » وهم عالمون ان السلطان (الدولة أو ممثل السلطان) يقصد إماتتهم جوعاً .

الحادث الثاني : ان العمال العاطلين بعد الحرب العظمى التي كانوا فيها يجاهدون على نية أن يقضوا على الحروب تكاثروا جداً حتى أصبحوا جيشاً عرمرماً في كل مملكة وكانوا يتقوتون بصدقات من الحكومة ، فلو ثاروا في ذلك الحين لقلبوا كل حكومة وسحقوا كل دولة . ولكن لله العجب انهم لم يفعلوا شيئاً ، بل كان كل منهم يتمنى أن يحصل على رغيف يسد به رمقه . لم يفعلوا شيئاً لأنهم قد جاعوا وافتقروا وخارت قواهم العقلية والجسدية وفقدوا القوة الأدبية على الخصوص .

فنقابات العمال التي كفلت الأود للعمال بالوسائل المعقولة غير العنيفة أبقث للعمال قوام المعنوية جميعاً ، فأمكنهم أن يناهضوا الرأسمالية مناهضة زعزعت حصونها .

ج - كيف تقوم الديمقراطية الاقتصادية

بقي أن نبحث في كيف يمكن أن يتم اصلاح النظام الاقتصادي الذي نحن بصدده . أي كيف يمكن إلغاء الرأسمالية واحلال الاشتراكية محلها ؟

١ - التقارب العام

الاشتراكيون من هذا القبيل فريقان : الأول فريق الماركسيين وهو القائل بقلب نظام

الحكم برمته بالعنف والقوة القاهرة المفاجئة عند سنوح أول فرصة يجر فيها العمل أن وحدتهم أصبحت قوة عظيمة ، وإن الحكومة مزهزجة بأي سبب من الأسباب كما حدث في روسيا .

والفريق الآخر يبتغي أن يحدث التحول من نظام رأسمالي الى نظام اشتراكي بالوسائل الدستورية ، أي بواسطة تكاثر نواب العمال في البرلمانات وبكل تودة ومن غير عنف وبالتدرج . لأن هذه الطريقة أفضل لسببين : الأول أن الفوز فيها مضمون من غير خطر الاخفاق . والثاني انها تتم من غير تعريض الأمة لخطر الفوضى ولحقن العدم قبل التعمير . وقد يحدث الهدم ولا يقضى التعمير فتقع البلاد في فوضى قد لا تنقذها منها الا دكتاتورية جبارة جائرة . كما حدث في إيطاليا .

٢ - التحول التدريجي

وأما كيف يمكن أن يتم هذا التحول التدريجي فلباحثين في هذا الموضوع نظريات مختلفة وبما كان أصحاب رأي العالم الاقتصادي هنري جورج الأميركي مؤلف كتاب Progress and Poverty « النجاح والفقر » .

لا بد أولاً من تفوق عدد نواب العمال في البرلمان لكي يستطيعوا أن يسنوا القانون الذي لمصلحتهم . وثمة يجب أن يتجنبوا الاندفاع في سن القوانين لئلا يربكوا الأحوال الاقتصادية ربكاً يثير الجمهور فيسحب ثقته منهم ، أو يحدث فوضى كالفوضى الإيطالية التي سمقت دكتاتورية موسوليني .

فأول ما يفعل من هذا القبيل أن يضرب البرلمان ضرائب جديدة على الدخل أو على المرافق مباشرة من معامل ومصانع ومشاعل ، وإن يزيد ضرائب العقارات القائمة كالأبنية التي لا يقع فيها عبء الضريبة على العاملين .

ثانياً: أن تشرع الحكومة أن تستخدم المال المجموع من تلك الضرائب لإنشاء مرافق تزاخم تلك المرافق حتى ولو كانت تتعرض للخسارة فيها ، في بادئ الأمر ، وحينئذ يضطر أصحاب تلك المرافق أن يبيعوها للحكومة بالثمن الرخيص . وهكذا يخرج فريق الرأسماليين من الميدان رويداً من غير أذى . كذلك تشرع الحكومة أن تبني الأبنية

الموافقة لراحة العمال وتوجيرها لهم بالأجر الزهيد . فيضطر أصحاب المباني أن يعرضوا
أبنيتهم بالتمن الرخيص . وبالتدريج البطيء تأول جميع الأبنية إلى أيدي الحكومة .
مثل ذلك تفعل الحكومة في انتزاع ملكية الأراضي الزراعية من غير أن تجرد أصحابها
منها بالعنف ، وتتركهم في بؤس .

لهذه الطريقة البطيئة فضيلتان . الأولى : أن أصحاب الأعمال ورأس المال من مرافق
ومعامل ومتاجر ومزارع وملاك الخ لا يتجددون دفعة واحدة من أملاكهم . بل يبقى
لهم ما يقوم بأودهم ريثما يصلح حالهم في النظام الجديد .

الثانية : أن يكون لأصحاب الأملاك والأعمال الوقت الكافي لاعداد أولادهم وأنفسهم
إذا اقتضت الحال ، لتولي الأعمال التي يستطيعونها ويتعيشون منها في عهد الحكم
الاشتراكي الذي لا يؤذن لأحد أن يعيش حالة على غيره ، بل على قدر قيمة عمله يتمتع .
ولا يؤذن لغير العاجز أن يعيش من نتاج المجتمع من غير أن يؤدي عملاً نافعا للمجتمع .

ولا يخفى على القارئ انه يجب على الحكومة أن تقف في هذا البرنامج موقف المزارع
للرأسماليين دائماً ولو تعرضت للخسارة ، لأن الضرائب التي تتقاضاها تعوض الخسارة ،
وإذا أحسنت الادارة فلا تقع عليها خسائر لأنها وهي كبيرة الرأسماليين حينئذ تكون
أقدر منهم على المزاومة . ولا يحق للرأسماليين أن يتشكوا من مزاومتها لهم لأنهم هم
قاموا واستفحلوا بسنة المزاومة ، سنة التنزاع . فهي تناهضهم بسنتهم . ولا حرج
عليها ولا مؤاخذة لأنها ليست كالرأسماليين تمتص دماء العمال وتدخر جني تعبهم ، بل هي
تنفق أرباحها في زيادة أجور العمال وتقليل ساعات العمل وترخيص الأثمان .

هكذا جرت حكومة لنين بعد اخفاق تجربة العنف .

٣ — هل الحكومة ناجرة ؟

وقد يعترض الكثيرون بأن الحكومة ليست تاجرة . وما من عمل تجاري تولته
الحكومة فأحسنته ، الى غير ذلك من هذا النغم .

والجواب ان الذين يتولون ادارة أعمال الشركات بشر كمثولي أعمال الحكومة .
فاذا كانت الحكومة تجري بالتوظيف على قاعدة الأهلية ، لا على قاعدة الشهادة المدرسية ،

ولا على قاعدة القدمة ، وإذا كانت تنتدب من موظفي الشركات الأشخاص الأكفاء لتولي الأعمال في مصالحها ، فلا يخفق العمل الاقتصادي تحت سيطرتها مهما كان نوعه . فلنفرض أن الحكومة ابتاعت مصلحة التلغونات من الشركة التي كانت تملكها وأبقت جميع الموظفين من كبيرهم إلى صغيرهم في خدمة المصلحة ، ولم يحدث في هذا النقل من الشركة إلى الحكومة سوى أن الحكومة حلت محل المساهمين ، ووزير المواصلات حل محل مجلس إدارة الشركة . وبذلك أن توزع الأرباح على المساهمين توزع الحكومة قسماً على العمال بزيادة أجورهم ، وقسماً على زيادة عمال لكي يتسنى لها أن تقلل ساعات العمل ، وقسماً تستغرقه بانزال الأسعار للجمهور . فلماذا يخفق العمل ؟ ولماذا لا تنجح المصلحة ؟ إن أخفقت على الرغم من انتداب الأشخاص الأكفاء فتكون العلة في أخلاق الإدارة العليا لا في النظام . فتجب معالجة الأخلاق أولاً .

نحن نعرف أن من مصالح الحكومة المصرية ما هو تجاري بحيث كالسكك الحديدية ، والتلغون ، والتلغراف الخ وهي موفقة أفضل مما لو كانت في أيدي شركات . ولكن بكل أسف نقول أن مصلحة التلغون ساءت إدارتها منذ صارت في يد الحكومة .

نقف عند هذا الحد في موضوع الديمقراطية الاقتصادية لأنه ليس من شأن هذا الكتاب التماضي في المباحث الاقتصادية والاشتراكية ، بل لهذه مباحث خاصة قائمة بذاتها

الفصل السابع

الديموقراطية الدولية

١ - النظام أرباح من الفوضى

ما اتفق الأفراد منذ القديم على الطاعة لسيطرة حاكم أو حكومة وأذعنوا لها عن طيب خاطر إلا لأنهم اقتنعوا بأن النظام الحكومي أرباح لهم من الخصام والقتال، وخير الوسائل للأمن والسلام فيما بينهم . وثبات الحكومات المتعاقبة ألوف الأجيال حتى اليوم برهان قاطع على أن تجربة الناس للنظام الحكومي كل تلك المدد أقنعتهم بأنه أفضل من الفوضى ، وإن من يحترم السلطة ويحافظ على القانون إنما هو يحترم ويحافظ على الشيء الذي يصون له عنقه ورزقه . لهذا ترى الناس في المملكة الراقية يعملون بأمر القانون من تلقاء أنفسهم ويتجنبون ما استطاعوا النزاع والخصام فيما بينهم ، وإن شجر خلاف بينهم لجأوا الى الحكمة لا لكي تردع المعتدي ، بل لكي تفسر له ما غمض عليه من وجوه الحق والباطل . فما الحكم الذي يصدره القاضي التفسير لما خفي من الحق والصواب على الخصمين . والسلطة المنفذة أن تنفذ الحكم اذا تمرّد المحكوم عليه .

مرّت ألوف السنين على النظام الحكومي الذي تصلح به أحوال الأفراد في الجماعات الى أن نضج بنضوج العقل البشري كما نعلم الآن . ولكن يظهر أن العقل الاجتماعي لم ينضج بعد . بل لم يزل طفلاً لأن الأمم على الرغم من ارقاء البشرية لا تزال فيما بينها في فوضى جهنمية . فكأن التقدم البشري العمراني الذي تتمتع به اليوم لم يكن إلاً وقيداً للجميم هذه الفوضى الاممية . الأمم في خلاف دائم فيما بينها ، وحروب متوالية لاحقها أثر من سابقتها ، لا لأن الحق مجهول أو خفي على العقول ، بل لأن المطامع القوية أو القوى الطامعة (لا الضمائر النقية) تعين الحقوق . فالشهوات العمياء متغلبة على العقول البصيرة .

٢ — توثيق العلاقات العامة

ربما كانت الحروب رابحة للغالب على حساب المغلوب يوم كانت الأمم في العصور القديمة منفصلة بعضها عن بعض بفواصل جغرافية واجتماعية ونحوها. أو يوم كانت قليلة العلاقات فيما بينها بحيث لا تتضرر الواحدة كثيراً من سوء علاقتها مع الأخرى، أو أن ما تنجيه من غنائم الانتصار يربو كثيراً على الخسارة من سوء العلاقات. في تلك الأحوال يمكن أن تحسب الحرب تجارة « رابحة » بغض النظر عن فكرة العدالة. ولكن في العصر الأخيرة أصبحت علاقات الأمم بعضها ببعض شديدة جداً. ولعلها صارت أشد من علاقات الأفراد في القبيلة الواحدة في أزمنة الهمجية، أو في طلائع الحضارة يوم شرعت القبائل تدرك أن الطاعة لنظام الحكم أفضل وأرجح لأفرادها من النزاع فيما بينهم. نعم أصبحت علاقات الأمم الآن شديدة بحيث صار قطع هذه العلاقات عن أية أمة نكبة لها، وعقوبة لها تهدد هاته الدول إذا أجمعت على معاقبتها لسبب ما، لأن عاقبة هذا القطع إضعاف لها قد لا تستطيع احتماله. فلذلك إذا اختصمت أمتان الآن لأي سبب ونزلتا إلى ميدان الحرب لعدم توفقهما إلى فض الخلاف وديماً، كانت خسائرهما من جراء القتال أضعاف أضعاف مطعم الواحدة بالأخرى سواء كانت الطامعة منتصرة أو منكسرة. زد على ذلك أن وقوع الحرب بين دولتين الآن يهدد العالم بحرب عامة تشتبك فيها معظم الدول لتوثق العلاقات بين الأمم جمعاء.

فاذا كانت الأمم في مثل هذا الارتباط المحكم من العلاقات التجارية والصناعية والاجتماعية فضلاً عن السياسة، وبمثل هذا الرقي الذي تتمتع به الآن عقلاً وعلماً واختراعات—أفليس عجيباً غريباً أن تبقى هذه العلاقات مستندة إلى فوضى دولية أو غير مستندة إلى سلطة تقيم النظام الدولي وتحفظ الأمن وتؤيد العدالة بين الأمم؟ أليس عجيباً غريباً أن يبقى هذا المجتمع الانساني طغلاً لا يفهم كيف يحفظ الأمن بين الجماعات، مع أن الفرد صار حكيماً، وقد اهتدى إلى أحكم الوسائل لحفظ الأمن وتأييد العدالة بين الأفراد؟ أو ليس أعجب وأغرب أن تغلب العواطف على الجماعات حتى اليوم بحيث لا تردها عقولها إلى صوابها

وتكفها عن حروب هي أشبه بانتحار منها باقتتال . ولا سيما أن جميع ناسها يفهمون أن خسائر الحرب أضعاف أضعاف أرباحها .

٣ - السوربمان الرستوماري

لا عجب أن يتأخر المجتمع البشري الى اليوم في فهم أن النظام أضمن للسلام بين جماعاته (أمه) وأتقذ لها من الحروب ، لأن النظام الذي كان سائداً حتى القرن الأخير كانت أنظمة الحكم الفردي وروح الارستوقراطية ، ووراءها الرأسمالية لا تزال سائدة الى اليوم . فلا ينتظر أن يقوم نظام دولي ديمقراطي على كاهل أنظمة أهلية غير ديمقراطية وغير مستتبة الديمقراطية فيها . ولم يقبض الله لاختراعي نظرية السوربمان (الانسان الأعلى) أن يتوقفوا الى أمة « الانسان الأعلى » التي تسيطر على جميع الأمم وتجعلها منضوية تحت رايها بنظام دولي فردي غير ديمقراطي (كما كان لعهد السيطرة البابوية على أوروبا) .

في عصور الملكية والارستوقراطية المستبدة لم يكن الباعث الأول الى الحروب الفتح لتوسع الأمة وشق طرق الاستزاق لها لأجل رفاتها وسعة الخير لها (كما يزعم الاستعماريون الآن) . وإنما كانت على الغالب لأجل الفخفة والافتخار بضخامة الملك . كان الجندي يساق الى ساحات الوغى لأجل احراز المجد للملك . فكانت نهاية الحرب في نظر الجندي اكليل غار للملك ، وقوس نصر لقائده . والآن وقد مضى الملك المطلق ، وتوارى الرأسمالي المستغمر ، وراء القائد ، فصار الاكليل من نصيب قبر الملك الجاهل ، تمجيداً للجندي الشهيد في سبيل التبشير بالنجيل الاستعماري .

فالْحَرْبُ اليوم خامرة للأمتين الغالبة والمغلوبة ، ولكنها ليست خاسرة للرأسمالي . الرأسمالي يقدم العتاد ، يأخذ ثمنه ، والأمة تقدم العباد مجاناً وتدفع عن العتاد والدماء معاً . فإن ربحت الدولة الحرب جنى الرأسمالي ثمنير ماله . والجندي الذي سلمه الله يعود الى العمل في خدمة الرأسمالي . فلماذا يقوم نظام دولي لأبطال الحروب وتوطيد السلام بين الأمم اذا كان في الحرب كسب للرأسمالي على كل حال . ولماذا يسمح الرأسمالي بإقامة ذلك النظام وهو من وراء حكومته يأمر وينهي بالسنة ساسة دولته ؟ لانه هو السوربمان الذي اخترعه الألمان وسبقهم إليه الانجليو سكسون .

٤ - السوبرمان الجرماني

أجل ، الرأس مالي موجود في كل مكان ، فهو إذا خسر شيئاً في البلاد المنكسرة في الحرب يرج شيئاً أو أشياء في البلاد المنتصرة . يقال ان الممولين لليهود الذين غضب عليهم في المانيا كانوا مهربي بعض أموالهم الى دول أخرى لأجل هذا الغرض ، على قصد انه اذا فاتهم الربح اليوم من هنا أتاهم من هناك . وإن فاتهم غداً من هناك أتاهم من هنا .

وإذا كانت المانيا قد أنفقت في العام الماضي ٥٨٠ مليون جنيهه (قبل الحرب) في الاستعدادات الحربية ومثلها في العام الأسبق فهل تتوقع أن تنجي من وراء أي حرب ربحاً بعد هذه النفقة ؟ أو هل يمكن أن ترد هذه النفقات على الأقل من غنائم الحرب ؟ وليست المانيا بمحتكرة هذه «السطارة» فان جميع الدول يفهمن فهمها ، وجميعهن مضطرات أن يحذرن حذوها في الاستعداد الحربي ، وجميعهن مقتدرات كقدرتها . فإذن هذا التنافس في التسليح مهما تغالت الدول فيه ، لا يغير الوضع الحربي ، أو التناسب الحربي بين الدول شيئاً ، بل تبقى هنا قوة للدول ذات القوة ، وضعف للدول ذات الضعف ، وتهديد لذات التهديد — يبقى التخوف الذي يشكين منه جميعهن والذي به يعتذرن من نهالكهن بالتسليح ، فزيادة التسليح الدولية لو استغرقت كل قوى الأمم لا تنفي الحرب كما يزعمون ولا تظمن كما يدعون ، بل تزيد الروع والقلق وتنفي اطمئنان الناس بتأناً كما هو الواقع الآن .

أترى أن كبار رجال السياسة ، لا يفهمون هذه الحقيقة البسيطة كما نفهمها نحن ؟ يفهمونها أكثر منا . وهي جليلة لهم جيداً ، ولا يضيعون فرصة للتصريح بها إذا لماذا لا يعودون الى حكمة النظام الاجتماعي الطبيعي ، وهي أن يقيموا نظام الحكم الدولي كما يقيم أفراد الأمة نظام الحكم الشعبي الذي يتلافى القوضى ؟ لماذا لا ؟

لأن السوبرمان الذي بحث عنه الألمان بعد أن سَمَّوه وُجد جهنمياً (سوبرمان الحرب)

أما الجواب القاطع . فلسبين ظاهرين اليوم ، فضلاً عن أسباب أخرى خفية تقتضي دراسته — :

أولهما : أن شيطان السوبرمان الرأس مالي لا يهدأ . فهو يحرك ويشير من وراء رجال

السياسة ومن وراء الدعاية بجميع أنواع النشر ، ومن وراء مرافق الأرزاق التي لا يزال العمال فيها عبيداً .

وثانيهما : ان حب الشهرة والمجد والفخفة انتقل من الملوك والأعيان والسرارة الى النابئين من وضائع الطبقات والمتصاعدين الى مناصات الدكتاتوريات ونحوها . فهؤلاء حلُّوا محل الحكام المطلقين تحت راية الديمقراطية العرجاء . ولكنهم لا يدعون هذه الولاية تخفى لأنهم يشدُّون أطرافها الأربعة الى خصومهم .

٥ - الركنانوريث عروة السلم

هؤلاء « الحاكمون بأمرهم » الذين نشأوا بعد الحرب الكبرى نسفوا كل ما مهدته الديمقراطية من الطرق الى « الشعوية » . وأعني بالشعوية Internationalism الضمام جميع الأمم في نظام دولي واحد . هؤلاء أقاموا مقام النعمة الدينية التي كانت تحفز الأمم الى الحرب في العصور الماضية — أقاموا مقامها النعمة الوطنية — أقاموا إله الوطن مقام إله الدين . ونظموا جنود الحماسة المجاهدين لهذا الإله من الأحداث الذين كانوا يرون أبطال الثوب العسكري البهيج ، فيتوقون إليه وهم لا يدرون ما أمامه من هلاك ، ومن شرٍّ للمجتمع . نظموا جنود الإله الجديد من هؤلاء الأحداث المغرورين بالقمصان الملونة — فاشستية ونازية ونحوها ، ولسان حالهم « إن حياتكم في مجد الحرب » .

وفيما نحن نكتب هذا الفصل كأن الزعيم موسوليني يذيع على الملأ الأرضي « أن إيطاليا لا تؤمن « بسخافة السلم الدائم » . وصرَّح « ان حساباتها في إفريقيا قدسُويت . ولكن لا تزال لها حسابات أخرى » . فاذا كانت هذه التعاليم التي يسم بها الدوتشي الإيطالي نفوس الناشئة الإيطالية ، وبمثلها تنقسم شعوب أخرى ، فكيف يمكن أن تقوم للسلم العام قائمة ؟ وإذا كان موسوليني كلما ترنَّج زهواً يهدِّد العالم بأنه ينسحب من جمعية الأمم . وإذا كان غيره يفعل فعله أيضاً ، فكيف يرجى أن يقام نظام دولي ديمقراطي يحفظ الأمن والسلام وبقيم العدالة بين الأمم ؟ فالذين قاموا في سبيل الديمقراطية الدولية في الماضي وحتى اليوم هم شياطين الرأسمالية وأبالسة الزهو بأعجاد السلطة التي فاجأهم قبل أن يحملوا بها .

٦ - الحرب الكبرى الماضية قلمت عرائس الأمم

الى أن شبت الحرب العالمية الكبرى كانت جميع الأمم سائرة في طريق الاختلاط والامتزاج والائتلاف ولا سيما الأمم الغربية . فكانت المهاجرة مطلقة بلا قيد ولا شرط ولا سيما إلى العالم الجديد (أميركا) . وكانت انكسرتا تبشر بأنجيل « الباب المفتوح » . أي أنها لم تكن تتقاضى رسوماً جمركية على معظم البضائع التي تدخل إليها . وكانت تدعو سائر الدول إلى اعتناق « الباب المفتوح » أي أن تحذو حذوها . وكان التجنس أي اعتناق المهاجر جنسية البلاد التي هجر وطنه إليها سهلاً لا عقبات في سبيله . يكفي أن يقيم مدة معينة غير طويلة فيصبح ابن البلاد . كانت المعاملات ثابتة على قواعد عامة راسخة — إلى غير ذلك من وسائل الاختلاط الأعمى الذي كان يبشر بحسن التفاهم بين الأمم وباستعدادها للائتلاف .

والآن ماذا نرى ؟

— خطوط المهاجرة انقطعت حتى إلى أميركا التي كانت مفتوحة الباب على مصراعيه لكل مهاجر من أية جنسية . فلم تعد الآن تقبل مهاجرين إلاّ عدداً ضئيلاً كل عام . لم يعد السفر مستطاعاً ، مهما كان الغرض منه ، إلا « بجواز سفر » الحصول عليه معقد الوسائل ومكلف نفقات كثيرة . أصبح هذا السفر عسيراً حتى بين بلد وبلد ، كان في الأصل بلداً واحداً كسوريا وفلسطين والعراق مثلاً . الرسوم الجمركية الثقيلة شلت الحركة الاقتصادية والحركة الصناعية أيضاً شلاً حتى حسبها الرجال المشتغلون بالمال في رأس القائمة لأسباب البطالة (منع أنها سبب ثانوي لها) . وهناك أسباب أخرى أهم جداً لا محل لتفصيلها هنا . أصبح التجنس « غريباً حامضاً » . أصبح الغريب ضيفاً غير مرغوب فيه وغير مقبول إلاّ لمن قصير « وأصبح التوازن النقدي بين الأمم دائماً الاضطراب والتقلقل لتعمد الدول ، لغايات رأسمالية دنيئة ، تخفيض قيمة ثقتها عن قيمة الذهب . فكان هذا سبباً كبيراً وداعماً في تعقد المعاملات التجارية بين الأمم . وتعقدها كان من جملة أسباب انشلال حركة العمل واستفحال البطالة .

إذا أضفت إلى هذه العلائق المتقطعة وغيرها كثير ومنها تسميم عقول النشء بأن

« وطنه فوق الجميع » علمت كيف طاش رجال السياسة في هذا العصر ، وأي جريمة عظمى اجترموها ضد الانسانية في تقطيع تلك العلائق بين الأمم بعد أن كانت جادة في سبيل التفاهم والوئام . وإذا كان هؤلاء الساسة يغرسون في عقول أجدانهم أن نخر الفتى هو « أن يموت فدى لوطنه » فكيف ينتظر أن يأتلف هذا الفتى مع فتى آخر من وطن آخر ؟ لأنه لماذا يجب أن يموت فدى لوطنه إذا لم يكن نمت وطن آخر عدواً لوطنه ؟ وإذا كانت آية موسوليني الذهبية « الحرب تبرز أشرف ما في الانسان » فكيف يجب فتيانه السلم ؟ فالتعليم الاجتماعي الذي يدسه أشرار الحكام والساسة الذين هم مطايا الرأسمالية يضرم نار الحقد والضغينة بين الأمم . فكيف يرجى أن تأتلف الأمم لانشاء نظام دولي ديموقراطي يضمن السلام بينها ، وهناك أناس فاسدو الأخلاق لثام الطباع لا يستطيعون أن يعيشوا في جو صفاء أو لدى ماء زلال . لذلك يعكرون الماء لكي يتسنى لهم الصيد فيه .

٧ — السلم في طي الديموقراطية الحديثة

وكأنني بالقارئ يقول : إذن لا أمل بقيام هذا النظام الديموقراطي الدولي . أجل لا أمل بقيام هذا النظام ما دامت الحالة الاجتماعية كما هي اليوم — دكتاتوريات علنية ودكتاتوريات مستترة ، وجمهوريات بالاسم وبيروقراطيات بالفعل (والبيروقراطية هي استقلال أفراد معدودين بالحكم ، والبرلمان الى جنبهم صوري أشل) ، ورأسمالية من وراء هذه كلها تؤيدها . أجل لا أمل بقيام نظام ديموقراطي يضمن سلام العالم وأمنه والقضاء على الحروب ، إلا إذا استتب النظام الديموقراطي تمام الاستتباب في جميع حكومات العالم ، أو على الأقل في حكومات الدول الكبرى التي تدعي لنفسها حق قيادة العالم . لأن النظام الاستبدادي ملكياً أو دكتاتورياً ، أو بيروقراطياً لا ينطوي على روح السلم بتاتاً . ليس فيه إلا روح الحرب لأن أساسه التنازع — تنازع السلطة وتنازع الشهرة وتنازع الشهوات . ولهذا يستبد لكي يستعبد العامة ويستخدمهم أدوات لذلك التنازع . ولكن الديموقراطية الصحيحة السليمة تتضمن روح السلم الخالص لأن الارادة المدبرة فيها والمسيطره هي إرادة الشعب . وأفراد الشعب لا يحصلون على رزقهم براحة وبضمان إلا في الجو الصافي والماء الرائق ، جو السلم . فهم يكرهون الحرب ويتوقون إلى السلم بطبيعة حالهم .

٨ — جمعية الأمم

لو استفتيت جميع عامة الناس على سطح الكرة الأرضية في « هل الحرب أمرٌ يستحيل تجنبه في بعض الأحوال ؟ » لكانت لأجوبتهم روح واحدة . أو كان لها معنى واحد يلخص هكذا : — « لماذا الحرب ؟ الآن » بين المتحاربتين خلاف على أمر ، كما هو بين شخصين ؟ فلا بد أن يكون لإحدهما حقٌ دون الآخر . أو لا بد من تمكين التسوية بين حقيهما من غير أن يتعاضا ، فلماذا لا يعرضان قضيتهما على محكمة محكمين عادلة كما يعرض كل خصمين قضيتهما ؟ وما تحكم به المحكمة فهو الذي يحسم الخلاف ويتلافى الحرب ؟ إذن تجنب الحرب غير مستحيل . بل هو ممكن جداً .

ولكن يبقى لمعارض أن يقول : — من ينفذ حكم هذه المحكمة الدولية إذا لم تدعن له إحدى الدولتين ؟

أجل . هنا هي النقطة الجوهرية . هنا لباب الموضوع . من ينفذ ؟ على أساس أن الحق يظهر في المحكمة مهما كان ضعيفاً أو عويصاً أنشئت جمعية الأمم (أو كما ترجمها كتابنا « عصبة الأمم ») إجابة لاقتراح الدكتور ويلسن الذي اشترط انشاءها في ما اشترطه من بنوده الأربعة عشر لكي يحسم الحرب بترجيح كفة الحلفاء : وأنشئت محكمة العدل قبلها بـ من تلبية لاقتراح القيصر نقولا الثاني . ولكن لم يكن إلى جنب العصبة ولا إلى جنب محكمة العدل قوة شرطة دولية لكي تنفذ أحكام الهيئتين المذكورتين ، لم يكن إلى جنبيهما إلا « شرف الكلمة » (بارول) الذي تبرعت به الدول المشتركة في « العصبة » . ولكن بكل أسف ظهر أن كلمة أي واحد من العوام الوضعاء الذين يترفع عن مجالستهم السراة والأعيان ولا يعتدون بشرف كلمتهم — ظهر أن كلمتهم أشرف جداً من كلمات تلك الدول .

رأينا هذه العصبة في مدة عمرها التي تناهز ١٨ سنة مهزلة سياسية دولية تضحك فيها الدول — ولكن على من تضحك ؟

الحقيقة أن الدول لا تضحك . بل تهزل ونحن العامة في جميع ممالك الأرض نضحك من هزلهن آسفين .

أجل . إن حالة المجتمع البشري في هذا القرن مأساة الضحك فيها كالبكاء أو أكثر تفجعاً من البكاء . وربما كان أخرج فصل في هذه المهزلة — عفواً ، بل المأساة ، هو الفصل الحالي الذي تزعم فيه عصبة الدول أنها تسعى إلى السلم في حين أن الدول نفسها تتسابق إلى التسليح .

ما فائدة عصبة الأمم إذا لم تكن مسلحة والأمم غير مجرّدة من سلاحها ؟ وما فائدة هذه العصبة وهي غير مسلحة إذا كان الساسة المتولون زمام الدول والمتصدرون لتسوية مشاكل الأمم لم يصيروا حتى اليوم آلهة ، حتى ولا ملائكة ، حتى ولا بشرأ أتقياء الله ؟ إذن جمعية الأمم . لم تقض وطر السلم بل بالعكس كانت أداة لقضاء وطر الأقوياء من الضعفاء كما شاهدناها في اختراع طريقة « الافتداب » التي هي أبداع اختراع شيطاني سياسي في عصر الاختراعات . وإذا كانت هذه الجمعية غير قاضية هذا الوطر — وطر السلم الموموق ، فعلى م تبقي وقد انسدل الستار على خيبتها في روايتها الأخيرة ، ولم يعد لروائي هزلي أن يقدم لها أبداع مما مثلت من رواياتها ؟ لقد أنف الناس مشاهدة مهازل متشابهة وجفت دموعهم من مآسيها .

عبث انشاء نظام دولي ديموقراطي يضمن سلام العالم وأمن الأمم قبل أن يستتب النظام الديموقراطي الصحيح في عالمي السياسة والاقتصاد حيث تقوم فيه ارادة الشعوب الحرة وتكون الكلمة فيه كلمة مجلس الأمة .

حينئذ يرى طامة الأمم جماء أن لا فارق انساني يفرق بينهم مهما تباعدت مواطنهم أو تقاربت . حينئذ يفنى الوطن الخاص بالوطن العام . حينئذ تقضى كل أمة في أمة الأمم . حينئذ تندك الحجب الفاصلة بين الأمم . حينئذ تروج المعاملات بين الأمم على قواعد النظام الاقتصادي المشترك (الديموقراطي) . حينئذ لا تعود الأمم تجحد بينها دواعي للحرب وإن وجد داع للخوف منها بخلاف بين أمتين ، فهناك محكمة العدل ، وهناك مجلس الدول ، أو هناك برلمان البرلمانات يفصل ويقرر ويحكم ، وهناك البوليس الدولي ينفذ . ويطوع المتمرد ويخمد أنفاس النائر إن نفوس طامة الأمم مختمرة بهذه الفكرة . وهي تكره الحروب لأن الاختبارات الماضية والقريبة المهد علمتها أن غرم الحرب لها وغنمها للرأسمالية . بل علمتها أكثر من ذلك ، علمتها أن هناة العيش وبجوحة الرزق لا تكونان إلا في صفاء جو السلم . لذلك إذا أبرقت بروق السياسة ، وأرعدت رعودها في حرب كبرى ، فالراجح أنها تكون حرب طبقات لا حرب دول . وحينئذ يقبض شمشون الديموقراطية على عمادي سقف الرأسمالية ويشدهما الى صدره قائلاً : « علي وعلى أعدائك يارب » .

متى يكون ذلك ؟

لسوف يكون .

ولكن الناظر الى الامام — الى المستقبل — لا يستطيع أن يقدر الأبعاد القصية

مهما بعد نظره .

٩ - في طريق الديمقراطية الرونية

بقي الأمر الأخير الذي لا بد منه لتتمة البحث في هذا الموضوع وهو ماذا ظهر الى الآن من بوادر هذه الديمقراطية الدولية الضامنة سلام العالم وأمنه ؟ منذ شرعت علائق الأمم بعضها ببعض تتوثق، وروابطها تشدد، أخذت بوادر هذه الديمقراطية تظهر متتالية . ذلك لأن المصالح الأمية المشتركة أو المتبادلة اضطرت الدول أن تتفق على أنظمة دولية شاملة تقيّد كل دولة بالواجب المفروض عليها لقاء النفع الذي تتمتع به . واتفاقها يتم بمفاوضات ومناقشات في مؤتمرات دولية تتعقد من مندوبي الدول مثال ذلك: اتفاق البريد الدولي العام في معظم وظائف هذه المصلحة العامة فقد مهد هذا الاتفاق السبيل لتبادل الأمم الرسائل على اختلاف أنواعها بكل سهولة وسرعة بين أطراف المعمور المترامية . وكان من أهم عوامل النجاح الاقتصادي والاجتماعي العام في العالم كله . ومثله الاتفاق للتغرافي ، والاتفاقات الدولية الصحية المتنوعة كالحجر الصحي ضد الأوبئة الوافدة ، ومقاومة انتشار المخدرات الى غير ذلك مما لا داعي لتعداده . وهناك اتفاقات دولية رسمية لا تكاد تحصى .

دع عنك اتفاقات أممية غير رسمية كاتفاقات المصارف على تبادل الرسائل المالية ، واتفاق كثير من الشركات من جميع الممالك على معاملات متنوعة تتعاون بها على قضاء كثير من مصالح الأمم .

أضف إلى ذلك كثيراً من المؤتمرات الأمية التي تتقام بها الأمم وتبادل المعلومات ووسائل الترقية الفنية ونحوها ، كالمؤتمرات الطبية والمؤتمرات الموسيقية والرياضية والثقافية إلى غير ذلك مما لا يمكن إحصاؤه . كل ذلك إنما هو خطى في طريق الديمقراطية إلى توطيد قديم الديمقراطية الدولية . وهي خطى كل يوم أوسم من يوم وأسرع وأعظم تأثيراً في تقوية هذه الروح . وقد لا يطول نمي الناس هذه النعمة المنشودة حتى يروا أنفسهم قد صاروا في شركة دولية أو أممية كلهم شركاء فيها فعلاً ، ولا يلبثون أن يروا أن جمعية الأمم التي تحملت دور الامتحان بكل عناء وبالحظية ، قد نشطت من فشلها ووقفت وقفة الشخص الأهل للقيام بوظيفته الجدير بالاعتبار والاحترام

الفصل الثامن

الديموقراطية الاجتماعية

١ — امتصاص الطبقة الوسطى ما فوقها وما تحترها

علمنا فيما سلف ان الديموقراطية الدولية لا تنجح اذا لم تستتب الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاقتصادية أولاً . وهذه جميعاً تستتب حين يتأهب لها جميع الناس تأهباً اجتماعياً ، لأن النظام الديموقراطي اجتماعي بحته ، وقد ولد من بطن الاجتماعية . فتقوم قائمته حين يصبح جميع الناس على السواء اجتماعيين ديموقراطيين طبعاً و اخلاقاً وعادات ، أعني حين يصبحون متماثلين في اخلاقهم وعاداتهم وازيادتهم ، ومتقاربين في تفكيراتهم وثقافتهم ومشابهن في أمانهم ومطامعهم ، بحيث اذا وجد أي فرد في أي مكان لا يشعر أنه غريب عن الناس كما يشعر الآن العربي في الصين والصيني في أوروبا الخ — لا يشعر بغربة سوى غربة اللغة . وفارق اللغة لا بد أن يزول أيضاً بالنتشار لغة عامة يتكلمها كل فرد مع لغته الوطنية ، بحيث يستطيع التفاهم مع أي قبيل من الناس أينما كانوا . (كالاسبيرنتو)

هذا الاستعداد الاجتماعي الذي لا بد منه لتوطيد الديموقراطية العامة يهدم أمم الحواجز القائمة في سبيل « المساواة » التي هي الهدف الأقصى لها . يهدم برج الطبقات ، ويجعل أفراد الناس وجماعات الأمم في مستوى واحد تقريباً . تضمحل الارستوقراطية اضمحلالاً تاماً . وتبهد الطبقة التي تعيش كالحلسم على حساب غيرها . ولا يبقى منها إلا آثارها في المتحف الاجتماعي . كما انه لم يبق من آثار الحيوانات المنقرضة إلا بقية محفوظة في حدائق الحيوانات . لا يبقى من آثارها إلا ألقاب الشرف ورتبها ونحو ذلك . وأخيراً لا تبقى هذه إلا في مدونات التاريخ لأنها ستلاشي كتلاشي الظل أمام نور الصباح وإذا كانت الديموقراطيات السياسية والاقتصادية متمشيتين جنباً الى جنب كما نلاحظ الآن ، ومتقدمتين في طريق النجاح فلا نلبث أن نرى أيضاً الطبقة السفلى . طبقة العمال

البائسة ، تتلاشى رويداً في الطبقة الوسطى ، كما ان الطبقة العليا الارستوقراطية تهابط قبلها الى هذه وتتلاشى فيها . وأخيراً لا تبقى الا هذه الطبقة المسماة طبقة « البرجوازي » . وإنما تكون طبقة كثيفة سميكة ، ولا سيما في أوائل أمر هذا التذبذب الطبقي ، بحيث لا يكون المستوى مسطحاً تماماً ، بل يكون متموجاً كالبحر في ساعات حله ، أو كمستوى الصحراء ذات الهضاب . وكلما فازت الديمقراطية الاقتصادية وانتشرت على الرأسمالية قلّ هذا التذبذب الطبقي ، وقارب تسطح المستوى التام .

على أي الذرائع تعتمد هذه الطبقة الوسطى في امتصاص الطبقة الارستوقراطية من فوق وامتصاص الطبقة العاملة من تحت ، بحيث تتوازي جميعاً في مستوى واحد ؟

٢ — وسائل الامتصاص

بعض هذه الذرائع واردة إليها من طبيعة الاجتماع نفسه أو بالأحرى من ثمرات ارتقائه ، أعني اختراعات وسائل المواصلات المتنوعة التي قلّصت سطح الكرة الأرضية وجعلته رقعة صغيرة أمام بصر الانسان وسمعته ، وأبادت الزمن ابادة تامة بحيث تحضر الحوادث أمام جميع الناس في وقت واحد مهما تباعدت مواطنهم وأوقاتهم . فانتظام وسائل المواصلات على هذا النحو جعل جميع الناس على اختلاف جنسياتهم يتأثرون في وقت واحد تأثراً واحداً من حوادث المجتمع ومن عوامله السياسية والأخلاقية : هذه هي الذريعة التي يتذرّع بها المجتمع الانساني لتهديئة لجج التفاوت والتفاضل بين طبقات الناس ، وجعل السطح الاجتماعي في مستوى واحد — هذه الذريعة انما هي عامل داخلي في طبيعة الاجتماع نفسه .

وهناك ذريعة أخرى واردة من طبيعة العقل البشري نفسه ، وهي شهوة الغريزة للمعرفة . هذه الشهوة هي التي كانت ولن تزال تحضّ الثقافة العامة على السير الى الأمام . لكل أمة ثقافة وعلم ومجموعة معارف كما أن لها مدينة . على أن وسائل المواصلات التي تقدم ذكرها جاءت اداة لمزج هذه الثقافات وغربلتها والحرص على الجيد منها . فأصبحت وسائل النشر المتنوعة الآن تبثّ في جميع الأمم ثقافة واحدة تقريباً هي خلاصة جميع الثقافات وأجودها . ولما كانت أخلاق الناس وعاداتهم واقعة دائماً تحت تأثير معارفهم

وثقافتهم ، فلا بد أن توحد الثقافات يصوغ في الأمم أخلاقاً متشابهة وعادات متماثلة وتصورات متجانسة وميولاً متشاكلة .

كل هذا وذلك يجعل الناس في كل وطن يصبون الى شكل واحد من الاماني ، ويطمحون الى نوع واحد من المطامح . وبالتالي يسمعون جميعاً في اتجاه واحد من غير تعارض أو تقاطع . ولأن المساواة هي نواة الديمقراطية التي هي انشودة الاجتماع ، فبطبيعة الحال يسمعون جميعاً الى المساواة . وهو السعي في الطريق الى الديمقراطية العامة .

ومتى كان الناس ساعين في طريق واحد غير متضادين ولا متعارضين كانوا جريئين كل الجراءة في ازالة كل عقبة من سبيل حريتهم وإزالة كل هشيم من حقل رأيهم العام . فبكل صراحة وبكل حرية يتحدثون في الأحوال السياسية ، ويتناقشون فيها من غير أن تضلل مناقشاتهم تأثيرات النفعيين . وحينئذ يقيس لارادة الجمهور أن تنفذ في ادارة شؤونه . كما انه يقيس لها الهدى الى السداد في ضوء المناقشات الحرة

٣ — الثقافة طريق الحرية والمساواة

وهنا لا بد أن يسأل القارئ : أين صارت الهيئة الاجتماعية الانسانية في هذا الطريق الى « المساواة والحرية » ؟ والجواب على هذا السؤال هو في مبلغ الثقافة الذي بلغت اليه الهيئة المذكورة ، ومنه يفهم انها قطعت شوطاً بعيداً في هذا الطريق . ففي معظم الممالك الحالية التعليم منتشر ، وفي كثير منها التعليم الأولي اجباري مجبائي . وفي الولايات المتحدة الاميركية ينذر ان تجدد رجلاً أو امرأة ليس معه او معها الشهادة الابتدائية . وأندر منه أن تجد شخصاً لا يحسن القراءة والكتابة . لا تجد أمياً واحداً بالمئة ألف . أوروبا هي الثانية من هذا القبيل ماعدا بعض بلاد البلقان فالامية فيها ليست بالقدر القليل . وأميركا الجنوبية كذلك أيضاً . واما بلاد الشرق الاقصى فلا تزال الامية فيها راجحة جداً . ولكن التعليم فيها سائر سيرا حثيثاً . فالعالم بالاجمال مُسجِدٌ في تثقيف نفسه . كانت الثقافة سابقاً من نصيب الأعيان والأغنياء والنصيب الأخير منها للطبقة الوسطى . وأما الطبقة السفلى الكثيرة العدد فكانت محرومة منها . على انه في هذا العصر أضطُرُّ الرأسماليون أن يعاونوا نقابات العمال في تعليم أعضائهم حيث لا تتكفل الحكومة بمدارس أولية مجانية .

وأما الحكومات الديمقراطية فلم تدّخر وسعاً في تعميم التعليم الأولي لكل طبقة ولا يخفى أن انتشار التعليم على هذا النحو بسرعة فائقة يبشر بأن العالم سائر في الطريق إلى الديمقراطية العامة سيراً عاجلاً. ولا ريب أن تعود العامة المطالعة يصرفهم عن الثروة بالأحاديث الخرافية والترهات والباطيل ويقوي عقولهم تقوية منطقية في نقد الأشخاص المسيطرين عليهم، ونحجّرهم على ردعهم عن سياساتهم المنتقدة

٤ — هل تفارقت الناس عقبة في سبيل المساواة

وهنا لا بد أن يعترض كثيرون من القراء على نظرية المساواة هذه في الثقافة وبالتالي في الأهلية والجدارة. فليس من يسلم بأن الناس يمكن أن يتساووا في الذكاء وفي الشهوة إلى المعرفة وفي المواهب الممتازة. لذلك يعتقدون أنه يستحيل أن يبلغ الناس إلى المستوى الواحد المسطح، أي العديم الارتفاع والانخفاض أو القليل. وإذا كان الأمر كذلك فهذا التفاوت الطبيعي بين البشر عقبة كؤود في سبيل المساواة التي هي نواة الديمقراطية. وبالتالي هو عثرة في طريق الحرية الفكرية وحرية الرأي فعبثاً ننشد الديمقراطية العامة التامة هذا هو اعتراض كل فرد يتمسك بظواهر الأمر ويحتج بها ولا يتعمق في صميمها. حقيقي أن الناس لا يتساوون في الذكاء والمعرفة والمواهب. ولا ينتظر أن يتساووا، حتى ولا يحسن أن يتساووا لأن المجتمع يحتاج إلى مواهب متنوعة كتنوع الوظائف وتوزعها على ذوي الأهليات في إدارته. فليس المقصود أن يتساوى الناس من هذا القبيل، بل أن يتساووا في التشبع بروح الديمقراطية، وبفهم الحقوق والواجبات وبفهم حدود الحرية وإصالة الرأي، بحيث يشعر كل فرد أن له ضلعاً مع جماعته في إدارة شؤونها، وأن له حق إبداء الرأي وحق المناقشة وحق الاقتراح، وبحيث يستطيع المناقشة ومحسنها بقدر الإمكان. فالتناس، وزيرهم ومديرهم وعالمهم وسادجهم الخ يمكنهم أن يتساووا في هذه الروح الديمقراطية وفهم حقوقهم وواجباتهم فيها: مهما اختلفت معارفهم وتفاوتت مداركهم ثم أن ما نراه الآن من تفاوت الناس العظيم في الذكاء والمعرفة ليس كله من جراء العوامل الطبيعية، بل معظمه عن تأثير العوامل الاجتماعية. لأنه حتى اليوم لا تزال وسائل التربية والتعليم الأولي والثقافة العليا مقيّدة بالطبقات. فهي ميسورة للطبقات الثرية أكثر جداً

منها للطبقات العامة ، فلا بدع أن يلمع الذكاء وتسطم العبقريّة في افراد تلك ويخبو النبوغ في هذه. ولكن متى أعدت وسائل التربية والتعليم للجميع على السواء بفضل تقدم الديمقراطية، التي تشق طريقها بين الهشيم والانقاض والخطام التقليدية البائدة يقل ذلك التفاوت الذي أشير اليه آنفاً. ولا يبرز فوق المستوى حينئذ إلا كل نبوغ نادر وكل عبقرية ممتازة. يبرزان محفوفين بأشعة الفضيلة، فيكونان مرشدين للمجتمع بعد أن كانا في بعض الأحوال الماضية مضللين له مفسدين لحياته. في ذلك الحين الذي نتم فيه الثقافة تنتفع الأمة بمحدم كل عبقري من عباقرها وعمواهب كل ذي موهبة خاصة فيها، ولا تحسر فطن حاتمها وتأثير عواطفهم الطيبة. اذن لا خوف من أن تفاوت الناس في الذكاء والمعرفة يقلقل موقف المساواة والحرية اللتين ينشدهما المجتمع في ديموقراطيته.

٥ - الثقافة الرأسمالية

بقي الآن ان نبحت في شكل التربية والتعليم الذي يجب أن ينتشر في جميع الأمم، والذي لا بد أن ينتشر لكي يعدهن جميعاً للديموقراطية العامة العليا.

الى الآن تختلف أنماط التربية وبرامج التعليم والثقافة باختلاف الأمم واختلاف تقاليدها. ويندر جداً ان تجد فيها تربية الروح الديموقراطية. بل بالعكس نجد فيها روح الترد عليها، أو روح خذلها. خذ مثلاً جميع الأمم اللاتينية ليس في أوروبا فقط، بل في أميركا الجنوبية أيضاً. فان التعليم هناك لا يزال قائماً على قاعدة الثقافة الاكليريكية، وهي ثقافة تؤيد مبدأ الخضوع والطاعة العمياء للسلطات العليا، وتؤيد أيضاً استقلال هذه السلطات في ادارتها من غير أن يكون للجمهور رأي أو ارادة فيها. هكذا ينشأ النشء اللاتيني وهذه الروح متأصلة فيه، وبطبيعتها ينفر من الروح الديموقراطية حتى في حين صراخه بالاحتجاج على الرأسمالية. واستفزازه القوم للاشتراكية يبقى نافراً، من الروح الديموقراطية، وهو لا يشعر أنه يطلب ماء من غير معينه وثمرات من غير غصنه - يطلب اشتراكية من ادارة مستقلة استبدادية. وإذا تعمقت في البحث عن سر أن الجمهوريات الاسبانية والبرتغالية في أوروبا وأميركا قائمة على غلبة السلاح، لا على غلبة الرأي العام، ولا على غلبة أصوات

الانتخاب ، وصلت في البحث الى تلك التربية وذلك التعليم الذين يقتلوا روح الديموقراطية في النشر .

خذ مثلاً آخر مختلفاً : التربية الانجلوسكسونية في كلتا القارتين وسائر المستعمرات البريطانية . فاذا أنعمت النظر في دخائنها وفي آثارها تجد فيها ألوان التقاليد « فاقمة » أو باهتة حسب الظروف المحتوية . فهي وإن تكن أقرب الى روح الديموقراطية السليمة من التربية اللاتينية لا تزال تضيق على هذه الروح ولو بعض التضيق . ففي انكلترا مجلس اللوردات يشد الحبل ما استطاع الى ناحية الرجعية . وسلطة رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية (وهي انجلوسكسونية) أوسع جداً من سلطة كل حاكم ديموقراطي . فهي ليست بعيدة جداً عن سلطة الدكتاتور . ولكن بالرغم من هذا تعد الولايات المتحدة أسرع الأمم في طريق الديموقراطية العامة الشاملة .

خذ أيضاً العناصر الجرمانية ، وألمانيا أ نموذجها جميعاً ، فهي معروفة منذ اتحاد ممالكها بمخنق روح الديموقراطية — خنق روح الحرية في كل ناحية وتضحية كل حرية على مذبح تمجيد السلطة العسكرية المعدة عرشاً لسلطان السورمان الانسان الالماني الاسمي . وإذا تحولت عن أوروبا وأميركا الى الشرقيين تجد الرجعية لا تزال هشيماً كثيفاً جداً تحاول الديموقراطية بمجهود جبير أن تنفضه عن صدرها وأنفاسها . بيد انها ناشطة هناك ونشاطها يبشر بالفوز

أما روسيا فكانت الحركة الاجتماعية العامة فيها شاذة جداً . فقد اتفق أن هجمت الديموقراطية عليها هجوماً مباغتاً سريعاً في ابان وقوعها في الفوضى على أثر هزيمتها في الحرب العظمى السابقة فحدث صدام عنيف بين الجديد والقديم ، فدك القديم دكاً هائلاً وأهلك وأباد وأزعج ونكب قبل أن يتم البناء الجديد . ولمّا يتم .

وحاصل القول أن جميع صنوف التربية التي كانت قائمة حتى هذا القرن لم تكن لتربية الروح الديموقراطية ، بل بقيت على قاعدة التربية الارستوقراطية والتقليدية .

وليس ذلك فقط بل كانت تربية مشبعة بروح الوطنية الخاصة Nationalism المناقضة لروح الامة أو الشعوبية العامة Internationalism . كانت تلك تربية التعبد للحرب والتمجيد

لها والافتخار بانتصاراتها . كانت كل أمة تغرس في عقول أبنائها ما كان يغرسه موسى في عقول قومه : « إن بني إسرائيل هم شعب الله المختار ، وإن جميع الأمم والأقوام هم أبناء البعل ، وأنه يحق لابن إسرائيل أن يسفك دماءهم ويغزو بلادهم ويغنم أملاكهم وأشياءهم » . واليوم صارت تربية كل أمة لناشئها : « الدين لله والوطن للجميع أصحاب الأديان المختلفة » . والضحية يجب أن تُقدَّم على مذبح الوطن . والراية هي رمز ألوهية الوطن - إلى غير ذلك مما كان يذبح الديموقراطية الدولية ذبحاً ويسفك دمها سفكاً . على مذبح النقض للديانة الخاصة

٦ - برنامج الثقافة الرصلي

إن جميع أساليب التربية وبرامج التعليم القديمة يجب أن يضرب بها عرض الحائط - ولا بد أن يضرب بها - وأن ينشأ برنامج جديد على هذا النحو : -

أولاً : ينشأ أسلوب للتربية على قاعدة الروح الديموقراطية النقية ، وعلى أساس الأدب النفسي الطاهر الشريف الذي يغرس في عقول الناشء المبدأ السامي ، وهو أن جميع البشر أخوة : أبناء آدم وحواء ، وأن معنى الإنسانية شمولهم تحت جناحي هذه الأخوة . وأن منة الحياة إنما هي تعاونهم جميعاً وتعاضدهم تحت راية الوطن الأرضي العام الذي يشمل جميع المعمور المسكون بلا استثناء .

ثانياً : أن ينشأ برنامج للتعليم أولي واحد يسهل فيه تلقين بسائط العلوم الأولى لجميع الناشئة ، بحيث تكون التصورات الرئيسية متماثلة والعقول معدة لتفكيرات عمومية متشكلة ثالثاً : أن ينشأ برنامج للثقافات العليا سخي بالفروع العلمية والفنية ، يجد فيه كل ذي موهبة وميل الفرع الذي يلذ له ويؤمن أن يرتزق منه ، تلغى الخرافات بتاتا .

يجب أن تكون هذه البرامج الثلاثة عامة لجميع الأمم على السواء بلا استثناء ، وأن تتضمن جميع الأمم في التربية والتعليم بموجبها بكل دقة وعناية . فلا ينقضي جيل واحد أو جيلان حتى تكون للألبي مليون نسمة سكان الأرض زعة واحدة لاقامة هيكل الديموقراطية العامة الذي يُعَبَّد فيه إله السلام على الأرض .

هذا ما يجب أن يكون . ولا بد أن يكون في المستقبل القريب والبعيد لأن ظواهر

العالم البشري تدل على أنه سائر في هذا الاتجاه، وإن كان جمهور العامة لا يشعرون به أو لا يمتقدون. فهو عمل العقل الاجتماعي الباطن The Social sub - Consciousness

٧ - شرف العمل

بقي لمعرض اعتراض يظنه وجيهاً. وهو أن تعميم التعليم والثقافة يقلقل كيان المجتمع الاقتصادي والصناعي ويدك بناءه رأساً على عقب بحيث يتعذر بنیان بناء جديد له. لأن تعميم التعليم لجميع افراد الأمة على أسلوب واحد بحيث يتساوون في المعارف الأولى العمومية ينفسر سواد أبناء الطبقة الدنيا من العمل الحقيير كالحرث والتنقيب في الأرض والعمل في الصناعات الحقييرة والحرف القذرة ونحو ذلك. ولا يلام ابن العامل الزريء اذا نفر من احترام حرفة أبيه حين يرى ابن الطبقة الوسطى الذي كان هو يبرزه في الدرس والفهم يبرز من حرفة رفيعة أو عمل غير شاق أو أي عمل مُكرّم. فاذا تساوى الناس في التربية والثقافة الأولى على الأقل فكيف يمكن أن يتساووا في الارتزاق، ووسائله متفاوتة جداً من حيث العناية والسهولة، ومن حيث الرفعة والضعفة. (بسبب اختراع الآلات قلت الأعمال القذرة).

ان روح الترفع والاستعلاء من قبل الموسرين على طبقة العمال ذوي الحرف الوضيعة أو الشاقة هي جرثومة مرضية خبيثة تسم الحياة الاجتماعية. ولكنها بفضل استقواء روح الديمقراطية أخذت تضعف رويداً. وقد تكسرت شوكة الارستوقراطيين الذين كانوا يترفعون على الطبقات الأخرى بدعوى شرف المحتد ونسب الأسرة ونحو ذلك. وأصبحت القيمة اليوم للشخصية نفسها لا بمرق السلالة. والمرء يعتبر ويحترم اليوم لأجل شرف نفسه وقيمة شخصيته لا لأجل شرف أسرته وسلالته حتى غناه وثروته.

والتعليم العام الذي توخيناه آنفاً لجميع الأمم انما هو التعليم الذي يقتل روح الصلف والكبرياء والمعرفة والعنجهية والاستعلاء وازدراء الحرف الوضيعة والمهن الشاقة ونحو ذلك، ويفشط روح حب العمل مهما كان نوعه لاعتبار ان كل ضرب من ضروب العمل انما هو لازم بل هو شديد اللزوم لحياة المجتمع. فلا تعتبر كناسة الشوارع ونقل الزبالة منها أحقر المهن، بل هي شريفة كسائر الأعمال لأنها أئرم للصحة العمومية وأفيد لها من

تجارة الورد وزراعة الزهر مثلاً . لا تستطيع العين أن ترفع على القدم، لأنها بلا القدم لا تستطيع أن ترى إلا دائرة ضيقة من المكان الواسع

رأينا هذه الروح الديمقراطية في الولايات المتحدة الأميركية حيث التعليم عام . وقد حصل كل فرد على قسط منه . رأينا الفلاح الذي يعمل في الأرض والفاعل والعامل في المنجم والصانع في المصنع الخ كلهم على شيء من المعرفة والثقافة والنظافة، وما رأينا واحدا منهم ينجل بصناعته أو حرفته ، ولا رأينا واحداً يجسر أن يزدرى أحداً منهم ، أو يترفع عليه لأنه أكثر منه معرفة وأوفر ثروة

وإذا كانوا جميعاً على اختلاف أصنافهم أو طبقاتهم إذا شئت في أي محل عمومي فلا تستطيع أن تميز بين غنيهم وفقيرهم ، ولا بين موظفهم وزبائهم ، ولا بين مدير معمل وعامل ، لأنهم جميعاً في زي واحد وهندام واحد ونظافة واحدة وسلوك محمود ورقة واحدة . ذلك لأن التعليم المنتشر هناك ساوى بينهم

٨ — البرموقراطية الأدبية

إلى هنا نحن في جانب التفاؤل ، ولا غرو أن يحسب بعض القراء هذه الأمانى التي نتوقعها للمجتمع الانساني انما هي خيالات أو أحلام جميلة ولكنها من الوجهة العملية تدعو للتشاؤم . لماذا؟ — لأننا في جميع هذه المباحث كنا نفرض ان لجميع الناس ارادة حسنة ونيات صالحة وغايات حميدة ، وبعبارة أخرى ان قصد الخير العام عندهم غالب على قصد الشر ، وان الفضيلة في يقينهم راجحة على الرذيلة . ولكن بكل أسف ان المشاهد من تصرفات الناس على العموم يدل على الضد . ومجمل القول ان اتجاه المجتمع الى هذه الحياة المشتركة (الديمقراطية) يستلزم أن تكون الاخلاق على العموم راقية نبيلة متينة . والظاهر لنا أن العالم على الرغم من رقيه العقلي والعرفاني وما اليهما لم يزل منحطاً من الجهة الأخلاقية

هذا التشاؤم في محله بكل أسف . وضعف الاخلاق يقوم عقبة كئوداً في طريق الديمقراطية العامة الاجتماعية . ولكن تذليل هذه العقبة غير مستحيل . والعقل البشري

الذي بلغ الى هذا الحد العجيب في الرقي لا يعجز عن ان يؤثر في العقل الاجتماعي ويقنعه بأن تقويم الأخلاق العامة ضروري لسلامته وصحته ومثانة بنيته . ففي الطبيعة عاملان يدفعان المجتمع في طريق الرقي الأخلاقي هذا : —

الأول ، ان المصلحة المشتركة والمنافع المتبادلة تقضي على الأفراد وعلى الجماعات أن يحسنوا السلوك والمعاملة على قاعدة العدل والحق والأنصاف ، والأخلاق فالتعاقب وخيمة على الجميع بلا استثناء. الاختبار والحكمة يعلمانهم أن هذا السلوك القويم أفضل لهم وأرحم وأضمن لسلامتهم ورفقهم . فهذا العامل الاجتماعي البحت يدفع الأفراد والجماعات في هذا السبيل الثاني ، ان هذا العامل الذي قدمناه انشأ ، ولا يزال ينشأ ، على توالي الزمن ، نزعة غريزية في الإنسان أو في النوع الانساني على الاطلاق الى « العمل الانساني » — الى « حب الانسانية » . وما نسميه فضيلة انما هو « روح الانسانية » هذه

بناء على هذين العاملين نرى بمضاهاة أخلاق الأجيال الأخيرة بالأجيال القديمة أن روح الانسانية أصبحت أرقى ، والعطف الانساني صار أرق . القضاء يعامل مع المتهم كأنه يريد له البراءة . والحكم القضائي لم يعد للانتقام بل للتأديب والعظة ، وجميعات المؤاساة والمستشفيات والملاجيء وما إليها -- كل هذه أعمال انسانية لم يكن منها شيء في القديم . وهي تبشر بأن روح الفضيلة أصبحت أرقى من قبل

وإذا صحَّ هذا الحساب فلا بد أن يكون عدد فضلاء المجتمع أكثر جداً مما كان في قديم الزمان . فهو لاء هم الخير في كل جيل لتخمير المجتمع بخميرة الفضيلة . وعلى هؤلاء واجب التخمير

فاذا كنا نعتد بهذه الاعتبارات الآنفة فلا نقشأ ، بل بالأحرى نتفاءل بأن مستقبل الديموقراطية سيكون مجيداً

وقد تسأل : متى ؟

الجواب : هذا سرٌّ في صدر الزمان ، وفي علم الله عالم الغيب

الفصل التاسع

مستقبل الديمقراطية

١ - التطورات المنتظرة

١ - من الريموقراطية العامة - سن المراهقة

لا بد أن لاحظ القارئ أن روح الديمقراطية واحد لا ثاني له، وأن المجتمع الانساني جسمٌ حيٌّ واحد أيضاً. فتلك الروح تسري في هذا الجسم فتنشط حركة الحياة في اجزائه واعضائه جميعاً. فلا تنضج الديمقراطية في نظام واحد من أنظمة المجتمع ثم تنشأ فتتنضج في نظام آخر في حين آخر. بل هي ناشئة في جميع أنظمتها. ويتم نضجها في جميعها معاً. وإن سبق بعضها بعضاً في الطريق. نعم اننا رأيناها نامية ناجحة في النظام السياسي قبل أن تظهر في النظام الاقتصادي، ولكنها لا تنضج هناك قبل أن تنضج هنا. وكذلك لا يتم نضجها في النظامين السياسي والاقتصادي قبل أن يتم في النظام الدولي أيضاً. أجل انها متقدمة في السياسة، ومتحفزة في الاقتصاد ومتهيئة في الدولية. ولكنها لا تستقب في كل ناحية من نواحي المجتمع على حدة، بل تستقب في جميع نواحيه في عهد واحد

لا ندري متى تنضج النضج التام. وانما نعتقد انها الآن في بدء سن المراهقة أو اليافع، لأن جميع عناصر المجتمع البشري أصبحت مدركة هذه الروح، أي ان العقلية الاجتماعية صارت فاهمة نفسها. فقد لا يمضي القرن هذا حتى تكون الأمم قد استوت في رجة النظام الديموقراطي العام. وهنا يقوم في وجهنا هذا السؤال؟ كيف يكون ذلك؟ وكيف يمكن أن يكون المجتمع حينئذ؟

٢ - الديموقراطية البحتة لا مركزية

نفرض أن الهيئة الاجتماعية الانسانية تخلقت في بعض الأجيال القادمة بالخلق الديموقراطي حتى أصبح طبيعة فيها. يعني أن معظم ناسها أصبحوا متجانسين في جميع

الخواص الانسانية : في العقلية والمعرفة والمعادات والعقائد الخ بحيث لم يبق سبب للتنافر بينهم . وصاروا يفهمون أن سنة التعاون إنما هي سنة الاجتماع ، كما أن المجاذبية سنة الهيمولي ، وأن هذه السنة توقعهم جميعاً في نظام واحد شامل .

حينئذ ترى أن الحكم النيابي الصرف عم جميع الأمم المتحدة بلا استثناء ، وتوزع في جميع اداراتها على مبدأ اللامركزية ، فيكون للبلد مجلس بلدي ينظر في شؤونه الخاصة . ويكون فوقه مجلس اقليمي نيابي ينظر في شئون الاقليم الخاصة به . وللمديرية مجلس آخر أعلى ينظر في شئون الأقاليم العامة . وفوق الجميع مجلس نواب الأمة كما نعرفه الآن بوظائفه .

يسمى هذا النظام لامركزياً لأن الادارات المحلية لا تتصل رأساً بادارة الحكومة العليا ، بل تتصل كل ادارة بالمجلس النيابي الذي يسيطر عليها . وللادارة العليا الاشراف العام وهي المرجع النهائي ، فيما لا يمكن اقراره في الادارات التي دونها . من أمثلة هذا النظام اللامركزي الآن نظام الولايات المتحدة الاميركية . ولا يخفى ما فيه من المزايا أهمها اثنتان : —

الأولى : التوسع في الحرية . فقد تسن ولاية قانوناً أو تدبر تدبيراً لا يوافق ولايات أخرى . فلماذا تنقيد الولايات الأخرى به ؟ لهذا ترى في الولايات المتحدة قوانين كلية وقوانين جزئية . وقوانين أولية عامة وقوانين ثانوية خاصة ، مختلفة باختلاف الولايات .

الثانية : في هذا النظام اللامركزي يقل جداً تعقد الاشغال والأعمال . ويتم إنجازها بأسرع ما يمكن ، إذ لا يجب تداخل الهيئات العليا العامة فيها . ولا يقتضي استصدار الأمر بها من تلك الهيئات . ولا يخفى أيضاً أن هذا النظام اللامركزي الذي يعتمد به على الهيئات المباشرة يستلزم متانة اخلاق ونزاهة نفوس ومقدرة عقلية في تصريف الأمور وتحليل العقد ، ونحن فرضنا أن المجتمع نضج أخلاقاً وآداباً .

وحينئذ لا يبقى للسلطة الفردية المطلقة لا أثر ولا عين . بالأولى لا يبقى ظل للدكتاتورية بتاتا . يخيل لنا الحكم حينئذ نيابياً محضاً لا تعوبه شائبة .

في هذه الحالة لا يمكن أن يبقى للرأسمالية شأن البتة . بل تبديد أو تضمحل اضماً لـ "اللا"

تأملاً لأن المجالس النيابية في جميع الأمم تجعل بطبيعتها أمانيتها ورغائبها الديموقراطية البهجة أساساً للنظام الاقتصادي، أي أنها تقرر النظام الاشتراكي الأول، أي النظام الموجب أن توزع المكافآت على قدر الاستحقاقات كما يبتغي الاشتراكيون المعتدلون، وليس بالتساوي كما يبتغي المتطرفون.

٣ - نوعي الاشتراكية

ولعل القارئ لا يعلم الفرق بين هذين النوعين من الاشتراكية فنفسرهما فيما يلي بقدر ما يسع المقام.

الاشتراكية على العموم توجب أن تكون جميع أسباب الرزق بيد حكومة الأمة التي يسيطر عليها مجلس نوابها. وهذه الحكومة تعتبر مديرية جميع مصادر الانتاج على الاطلاق من زراعية وصناعية وادارية الخ، وأن يكون جميع رجال الأمة موظفين أو عمالاً عند الحكومة في هذه الادارات، بحيث يشغل كل فرد منهم الوظيفة التي هو أهل لها ومُجيد العمل فيها، بحيث تكون جميع المنتجات مكافئة لحاجات الأمة الخاصة والعامة. فلا تكون أزيد لكيلا يُسرق العاملون بالعمل، ولا أقل لكيلا يكون أحد في حاجة الى شيء، ولا يكون مستوى المعيشة منقطعاً.

فالفريق المعتدل من الاشتراكيين يريد أن توزع الأجور على قدر الأهليات، وبعبارة أصح على قدر حاجة المجتمع الى نوع عمل العامل أو الموظف. فلا يستوي الوزير والمدير والزارع والصانع الخ في الأجر أو المكافأة بل يتفاوتون كتفاوتهم في الكفاءة وقيمة العمل الذي يعمل كل منهم والذي تحتاج إليه الأمة.

والفريق المتطرف يريد أن توزع المكافآت أو الأجور على جميع الأفراد بالتساوي بلا فرق بين وزير ومدير، صانع وزارع وعامل وأجير الخ بدعوى أن عمل كل حامل مهما كان نوعه أو مهما تراءى حقيراً أو شريفاً إنما هو لازم لحياة المجتمع، فعمل الزبال مهم لحياة الأمة وصحتها كعمل المدير والوزير. ولذلك يجب أن يتمتع مثلها.

ولكن هذا الرأي لا يصادف في أول الأمر قبولاً عاماً لاعتبارات عديدة، بعضها

تكون سديدة الى حين ، وبمضها غير سديدة بتاتاً ، وربما كان بعضها سديداً دائماً . فلا تنطرف في هذا الحديث هنا لأنه من خصائص البحث في الاشتراكية . وما هي موضوع كتابنا الخاص .

وحاصل القول ان رأي الفريق الأول هو الذي يكون أرجح لأنه لا يبعد جداً عن المؤلف في النظام الحالي ، وهو الخطوة التي لابد منها الى الرأي الآخر

٤ - التمتع العام

إذا استتب هذا النظام الاقتصادي تماماً طبقاً للنظرية الاشتراكية التي أوجزنا بيانها آنفاً فبالطبع توفي الادارة الحكومية الخدم العامة حقها من الاهتمام والعناية . فالتربية والثقافة تأخذان القسط الأوفر منها بحيث لا يفوت الناشئة منها شيء . ولا بد أن تكون طبقاً للبرنامج الدولي العام الذي تتفق عليه المؤتمرات الأممية جمعاء .

وكذلك لا تقصر الادارة الحكومية في توفير جميع وسائل الراحة والصحة للجمهور في السكن والسفر ودواؤ العمل . ولا تتوانى أيضاً في توفير وسائل اللهو والمرات على اختلاف أنواعها .

إذن حينئذ يمكن أن يعيش جميع الناس بلا استثناء في طبقة واحدة ليست فقيرة ولا وضيفة ولا فقيرة ، بل طبقة موسرة تعيش كما تعيش الطبقة الوسطى الآن أو أفضل . ويمكن أن تعيش عيشة الطبقة الغنية أيضاً إذ لا مانع يمنع ذلك ما دامت هناك عقول وعضلات تعمل ، وما دامت الآلات العملية المخففة معظم المشقة عن عائق العضل مسرعة في الانجاز ومتدفقة في الانتاج .

نعم ذلك ممكن جداً لأن المتمعول الذي كان يتمتع على حساب العامل ويحول دون تمتعه بنتائج عمله ، ويخزن نتاج العمال في خزائنه بلا شبع ولا قناعة ، يزول من ذلك المجتمع الجديد بتاتاً ولا يبقى إلا ذكره البغيض في أوراق التاريخ . ويحل محله جميع الناس في رجة التمتع .

في ذلك العصر الزاهر الذي تطلق فيه النفوس الحرة من عقالها ، وتسرح فيه العقول الناقبة في مسارح تفكيرها ، وتنطلق طيور النبوغ من اقفاصها ، يبرز الى مضمار المناقشة في

التفكير العلمي والفلسفي، والى الابداع الفني كل عبقرى كان لولا هذا النظام الديموقراطي الحريسي محمد الأنفاس تحت وطأة النظام الرأسمالي الجائر الى أن ينطفئ مصباح عبقريته من غير أن يشع ضوءه

٥ - محمد النبوغ

وبعض قصار النظر يعترضون بأن هذا النظام الديموقراطي العام يقتل النبوغ والعبقرية، لأن ذا الموهبة متى علم أن مرتزقه أصبح مضموناً له فلا يستكد قريحته ولا يعنت ذهنه لا في تفكير عملي ولا في ولا اختراعي .

وقد سها هؤلاء عن حقيقة ناصعة عكس النظرية السخيفة التي يزعمونها . وهي أن جميع الاكتشافات العلمية والبدائع الفنية والاختراعات العجيبة لم تصدر من الأفراد ذوي المطاعم الجشعة . وإنما صدرت فيما مضى من أفراد نبغوا من الطبقة الدنيا واندفعوا في تيار تفكيراتهم ونجا ربهم العلمية والفنية غير متوخين من ورائها سوى اللذة النفسية . فهذه اللذة لا المطعم المالي ، كانت حافزة لهم على التفكير والابداع والاختراع . ولو لم تكن هذه اللذة هي الحافزة لكان اديسون أجدر من كل واحد من الناس بالغنى الطائل الذي يحزره الآن أفراد يستثمرون اختراعاته، وهم ليسوا على شيء من عبقريته ولا عبقرية أخرى سوى عبقرية عبادة المال .

والغريب أن أولئك الرأسماليين الذين استثمروا عبقريات العباقرة هم أقسى الناس على هؤلاء العباقرة . مثلاً لما مات مخترع السمما منذ بضع سنين نعتته التلغرافات بسطر واحد مفاده : « مات فلان مخترع السمما كأفقر فقير على الأرض » . وبالطبع لم يعلم بخبر فقره ملوك السمما والإخراج السنائي الذين كانوا يستغلون اختراعه . وهذه الغرابة التي نحن بصدددها تدل على أن الرأسمالية التي نعر عنها بعبارة إله المال إنما هي تفكير تاريخي متحجر Fossil لا روح فيه ولا عاطفة إنسانية . لذلك خلا الرأسماليون من الاحساس الاجتماعي الذي يشعر بفضل ذي الفضل على المجتمع عموماً وعلى مستغلي فضله خصوصاً . لذلك متى بادت الرأسمالية من الوجود يبرز النابغ والعبقري الى الوجود الحق ، ويعرفه قومه وتكافئه أمته في مقابل استغلالها نتاج عبقريته . حينئذ لا يموت مخترع السمما فقيراً بل سعيداً شعباناً

من التمتع بثمرة عمله . ولا يعيش الفنان والأديب والعالم متقشفاً رغم أنفه . حينئذ ينبري كل ذي مزنة عقلية أو موهبة للعمل بمقتضى موهبته لأنه يرى المجال أمامه رحيباً للعمل بلا معارضة ولا مضايقة ، ولأنه يعلم انه سينال جزاء نجاحه وافرأ

٦ — سائر الحرية والمساواة

وهنا نسأل ماذا يكون شأن « الحرية والمساواة » حينئذ إذا كان الناس متساوين في الحرية بمقتضى هذا النظام الذي يترأى لنا سعيداً . أيمكن أن تكون الحرية واسعة إذا كان الناس جميعاً متساوين فيها وهم بالوقت نفسه مقيدون قيوداً عديدة جداً بهذه الشركة الاجتماعية، وكل منهم محصور في دائرة حرفته الضيقة، وتمتعه متوقف على عمل غيره أكثر منه على عمله نفسه، لأنه ينتج صنفاً واحداً من الانتاج ، ولكنه يتمتع بجميع أصناف منتجات غيره ؟

أجل أن الحرية لا تكون مطلقة بل لا بد أن تكون ضيقة الدوائر للسبب الذي أوجزناه هنا . ولكن مهما كانت ضيقة فهي أوسع منها للعامي وهو تحت ظل هذا النظام الحاضر . الحرية الآن واسعة لطبقة رقيقة من الناس — طبقة الأعيان والموسرين . فهم يتمتعون كثيراً بحريتهم حتى انهم يتمتعون بالتمرد على القانون أو بالتخلص منه . ولكن العامة هم المضغوط عليهم في دائرة الحرية الضيقة ضغطاً شديداً . فلا مساواة الآن في الحرية لأنها واسعة للأعيان ضيقة جداً للعامة . ولكي تظهر هذه الحقيقة جيداً نضرب لها أمثالاً

السري أو المثري — ونعبر عنها بالقوي كما نعبر عن العامي الفقير بالضعيف — القوي يقاضي الضعيف ويفوز عليه لأنه ذو مال يستأجر به محامياً قديراً . والضعيف معدم فلا يدافع عنه الا المحامي المسخّر . والحكم غالباً لدفاع الأقوى

قد تقتل سيارة القوي مصادفة شخصاً قضاءً وقدراً أو لسوء تصرف من قبل سائقها أو من قبل الشخص القليل أو كليهما معاً، فيحكم القضاء على السائق الضعيف بعقاب ويحكم على صاحب السيارة بتعويض . ولكن صاحب السيارة نفسه ينجو بنفسه وبسيارته لأن شركة الضمانات تدفع التعويض، والسائق يسجن .

يتمتع القوي بأبهة صرحه . ولا يتسنى للعامل الذي حمل حجارته على عاتقيه أن يقف في بابه لحظة . وقد يطرد منه مخزياً

يتمتع القوي بالملاهي المتنوعة والضعيف لا يتمتع بسوى سماع الحديث عنها مع أنها قامت بعمله وعمل زملائه

معاهد الثقافة الراقية مفتوحة الأبواب لابن القوي وموصدة في وجه ابن الضعيف ، لأن هذا لا يستطيع أن يدفع النفقات وذلك يستطيع

الامتيازات العديدة بمنوحة بسخاء لدوي المراتب والمعالى الخ ومحرمة على العوام وأنكى من كل ذلك ، الفضل والمجد والفخر للقوي في حين يمحى في مقاصف اللهو والدعارة . ولكن الخزي والحقارة للعامي على الرغم من مبالغته في الحرص على سمعته أظن في هذا القدر من الأمثلة كفاية

فهما كانت دائرة الحرية في العصر الديموقراطي السعيد ضيقة فهي للعامي أوسع منها الآن . ومهما ضاقت بسبب تعقد النظام فهي محتلة ما دام الجميع يستوون فيها

وإذا كان تضيق دائرة الحرية ييسر للجميع الرزق بحيث لا يفاق احد على نفسه وعلى رزق أسرته في غده ، فلا يكون ضيق الحرية هذا مزيجاً له . بل لا يشعر هو بضيق دائرة حريته . وإذا ولد فيها تعودها من غير أن يشعر بضغطها ، بل يتهاى لها . ومهما كانت الحرية ضيقة فهي أوسع جداً من حرية العبد والرق والاسير والمحظية في الأجيال الماضية .

ومع ضيق هذه كان العبد يحزن حين يعتق لأنه كان يجد في الحرية حيرة له في ارتزاقه لا غرو أن تضيق الحرية الشخصية كثيراً بسبب تعقد النظام ، ولا سيما في المستقبل حين تزداد جداً عوامل الحياة ومشهياتها وتقنوع فيها الأعمال والتمتع . فالتنظيم يقتضي حتماً تقييد الحرية . فقد يمكن أن يكون الناس في المستقبل البعيد كالجنود في نظام الجندية . ولكنهم مع ذلك يشعرون أنهم سعداء ، لأنهم يكونون كجنود مدللين جداً موفورة لهم جميع المسرات والملذات .

وحاصل القول أن ما ينحصره الناس من سعة الحرية في المستقبل يعوضونه مساواة . فما أسعد وأهنأ المساواة في الحرية مهما كانت ضيقة ؟

ب - الاشتراكية الدولية

١ - اضطراب الأمم للتعاون

في ظني أن الاشتراكية الأهلية، في الوطن الواحد، لا تستتب تمام الاستتباب ما لم تصبح الاشتراكية دولية أيضاً. أي أن جميع الممالك، وقد صارت كلها اشتراكية، تؤلف اشتراكية دولية على نفس المبدأ الاشتراكي الأهلي، تكون فيها جميع الأمم متعاونة (متسكافة)، كما أن الأفراد في الأمة الواحدة متعاونون متكافلون.

وربّ قارئ يستغرب أمر هذه الاشتراكية الدولية، ويستغرب بالأحرى أن تكون لازمة ضرورية، والآ فلا تقوم قاعمة للنظام الاشتراكي الأهلي. فنبسط له شكل المعاملة الدولية الذي يستوجب ذلك.

إلى الآن لا يمكن أن تستغني دولة عن معظم منتجات الدول الأخرى، كما أنها تحتاج إلى أسواق الدول الأخرى لترويج منتجاتها، لأنه معلوم جيداً أن كل أمة مختصة بأصناف معينة من الانتاجات الزراعية والصناعية والخامية Raw Material وبقية الأصناف ليست من نتاجها وهي أضعاف أضغاف أصنافها. فهي مضطرة أن تنتج أكثر من حاجة استهلاكها كثيراً، لكي تقايض بالمعاملة غير المباشرة بمنتجات غيرها التي ليست عندها. ومهما حاولت بعض الدول « بمشروع الخمس سنين أو العشر سنين »، كما كانت تفعل روسيا وألمانيا أن تنتج جميع الأصناف لكي تستغني عن معاملة سواها فلا تنجح إلا إلى حد. وسبقني في حاجة إلى منتجات غيرها وأسواق غيرها ولو لأجل المواد « الخام ». ولا نرى موجبا لهذا الجهاد في الاستغناء عن المعاملة الدولية، بل نراه عنقا وحمقة وتحريضاً على تجافي الأمم. فمن كل ناحية وبكل معنى نرى أنه يجب أن تكون أنواع الانتاج موزعة على الأمم بحسب اختصاص كل منها. وهذا الاختصاص متوقف على الأهلية والكفاءة بحيث يكون الانتاج أقل كلمة وأجود. ففي هذه الحالة يكون الانتاج العالمي العام أوفر مقداراً وأسرع تناولاً وأجود صنعة وأقل كلفة. وبالتالي أقل ثمناً. فلماذا لا يقايض سكر

مصر مثلاً زبت زيتون سوريا . ولماذا تُعزيت سوريا نفسها باستغلال السكر من أرضها وهو يكلفها أكثر جداً مما يكلف مصر نفقته مثلاً ؟ وكذلك لماذا تكلف مصر نفسها باستغلال الزيتون من أرضها وهي لا تغله أو تغله غير جيد وبكلفة عظيمة ؟ ألـكي تستغني كلٌّ منها عن الأخرى تتمعمل هذا العنت التعسفي ؟ ولماذا هذا الاستغناء المجاني إذا كانت المعاملة الودية أفضل منه للأسباب الآتية ؟

ذكرنا مصر وسوريا في هذا الموضوع كمثل صغير بين ينطبق على علائق الأمم بلا استثناء ، لكي نثبت أن الأمم لا تستغني عن علائق بعضها مع بعض ، لأنه ليس من الحكمة الاقتصادية أن تحاول كل أمة أن تنتج لنفسها كل شيء بغية الاستغناء عن مقايضة غيرها ، ولا سيما لأنه يستحيل على أية أمة هذا الاستغناء على إطلاقه معها حاولته

٢ - توزيع هو الانتاج على الأمم بقرار الاستهلاك

بناءً على استحالة هذا الاستغناء لا بد من إقامة العلائق الأممية الاقتصادية على قاعدة الاشتراكية الدولية لكي يتوازن الانتاج والاستهلاك في جميع الأمم ، ولا تتعرض العلائق المذكورة للاضطراب والتقلقل والتذبذب المزعج ، لأنه باضطرابها يتقلقل التوازن الاقتصادي الأهلي أيضاً ويحدث أزمات هائشة في كل بلد ، ويخيب آمال العامة المستبشرين بالخير واليسر في عهد النظام الديمقراطي .

بحكم الاشتراكية الدولية يجب أن تؤلف لجنة اقتصادية خاصة في مجلس نواب الدول (جمعية الأمم الجديدة) وظيفتها الدرس الدقيق التفصيلي لجميع أصناف منتجات الأمم ، ولقادر ما تستهلكه منها كل أمة كل عام . ثم يجعل الانتاج مساوياً لمقدار الاستهلاك أو يزيد عنه قليلاً ، ويفرض على كل أمة انتاج القدر المناسب لها ، ويحظر عليها أن تزيد عليه لئلا تتختم السوق به . وينقذ هذا الخطر بمنعها من تصدير أكثر مما يطلب منها . وبالطبع يراعى في فرض الانتاج على الأمم على هذا النحو أن تكون جميع منتجاتها الصادرة معادلة لجميع استهلاكاتها الواردة لكيلا تكون في حاجة الى شيء من ناحية ولا تكون منتجاتها كاسدة من ناحية أخرى .

على هذا النحو يتعادل جهاد الأمم في تحصيل الارزاق كما يتعادل تمتعهم بثمار جهادهم

أيضاً . على هذا النحو يتلافى الاضطراب الاقتصادي الذي تشكو منه الأمم الآن ولا تعرف كيف تتلافاه . لا يعود يجوز لاميركا مثلاً أن تنتج من القطن ملايين القناطير فتغرق السوق بها ويكسد القطن المصري كساداً مفقراً ، لأن سعره يهبط حينئذ فلا يعود يساوي أكلافه . ولا تضطر أميركا أن تحرق مقادير كبيرة من القطن لكي ترفع السعر . ولا تضطر الحكومة المصرية أن تشتري قسماً من قطن فلاحها لكي ترفع السعر . أعني لا يضطر مخزفوا الاقتصاديات أن يستنبطوا مثل هذه العلاجات السخيفة لكي يتلافوا الأزمة الحرجة وهي من قبيل « وداوني بالتي كانت هي الداء » . ولا يذهب جهاد الزراع والعمال عبثاً . ولا يستغل الرأسماليون هذا الجهاد حين يمضي المنتجون في انتاجهم من غير حساب ومن غير امكان الحساب ، لأنه ليست تمت هيئة مكلفة بعمل الحساب . يتلافى كل هذا الحق في الانتاج بلا حساب بأن يفرض على مصر مثلاً أن تنتج في العام كذا من القطن ، ويفرض على أميركا انتاج كذا وعلى الهند كذا الخ . على كل بنسبة سعة أرضها لزراعة القطن وبقدر استعداد زراعتها . تفرض زراعته هكذا بحيث يكون مجموع حاصلات القطن معادلاً لمجموع مستهلكات الأمم منه .

يفعل كذلك في كل صنف من أصناف الانتاج بحيث يقيم لكل أمة أن تصرف منتجاتها وتستوفي جميع مستهلكاتها . وبهذا التدبير لا تصاب أمة من الأمم بأزمة ولا بمجاعة لشيء من حاجيات الحياة ، ولا ينقص شيء من هوائها وسعادتها .

٣ — التوارد الأممي

تتوسع هذه اللجنة الاقتصادية في عملها لأن وظيفتها أعظم وأهم وظائف المجلس النيابي الدولي . تتخذ في عهدها تدبير الأساليب السهلة لتبادل المنتجات وتعيين الأسعار ومنع الغبن واستدراك كساد أي نوع من السلع من أية جهة يرد ، وتدارك اصداره من أية بلاد تحتاج إليه الى غير ذلك من الشؤون التي لا يمكن التفكير السديد بها قبل الوصول إليها .

واذا توصلت الأمم الى درجة من التواد والاخاء تشابه تواد الأفراد اليوم في جماعة واحدة راقية ، وكان العمل الانساني بين الأمم موموقاً كما هو موموق الآن بين أفراد

أسرة واحدة أو قوم واحد ، فلا تعود أمة من الأمم تعاني آلام نكبة كجذب أو محل أو زلزال أو وباء ، أو أي طارئ غير محسوب حسابه ، لأن جميع الأمم تنبيري حينئذٍ لاعانة الأمة المنكوبة عن طيب خاطر .

هذا أهم مظهر من مظاهر الاشتراكية الدولية المبتغاة والتي كانت تحلم بها العقول المفكرة البعيدة النظر . فإذا لم تستتب هذه الاشتراكية العامة فلا اشتراكية الخاصة لكل أمة على حدة لا تحقق آمال أهلها ، لأنه ليس في مقدور أية أمة وحدها أن تتلافى ضرر الاضطراب الاقتصادي الذي تبسطنها به آنفاً مهما مهتت في اقتصادياتها . وأما مشروع الخمس سنين المزدوج (أعني ٥ وبعدها ٥ أخرى) الذي توخته روسيا البلشفية لاستيفاء جميع الصناعات بغية أن تستغني عن معاملة جميع الأمم ، ومشروع الخمس سنين الذي قرره هتلر وحذا به خذو روسيا أخيراً — كل مشروع كهذا ، فلا يقضي وطراً كما سبقنا شرحه . فما هو الاً سخافة ليس وراءها الاً توسيع شقة الجفاء بين الأمم

ج - التنافس الاهمي

١ - تمجيد الحرب

وماذا يكون من أمر الحرب حينئذٍ ؟

يا لله ! أبعد أن تبلغ الأمم الى هذه الدرجة من الاخاء والمساواة يبقى عقل للتفكير بالحرب ؟ قد تقول : لا مندوحة من تدمير بعض الأمم من سوء معاملة الأمم الأخرى لها ، أو سوء معاملة بعضها ، أو من محاربة جمعية الأمم ، أو مجلس الأمن ، أو لاندحة من طموح أمة أكثر من أخرى ، أو من طمع هذه بتلك كما يحدث الآن بين الأفراد . أو قد لا يمكن أن تعتقد جميع الأمم أنها واقفة بعضها بازاء بعض على قدم المساواة . وحينئذٍ يحتمل أن تتمرد القوية أو تنور أو تغتصب حق غيرها بالقوة . وكل هذه الأحوال يمكن أن تقضي الى شوب حرب أو حروب

نقول أننا اذا فرضنا أن الديموقراطية نضجت نضوجها التام في السياسة والاقتصاد وفي النظام الدولي العام ، لأن السلطة العليا أصبحت مستمدة من الأفراد وأصبح لكل فرد

حق الرأي مباشرة أو بواسطة النائب ، وحق الإرادة ، وحق التنفيذ ، وليس لفرد وسيلة للاستبداد ، وليس لنفعي سبيل الى التهييج واثارة العوام ، وهو معلوم أن كل فرد على حدة يكره الحرب ويفضل السلم . فاذا كان جميع الأفراد في كل العالم قد تشبعوا بهذه الروح فلك أن تقول اذاً أن الأمم تصبح حينئذٍ خاضعة بكل طيب خاطر لسلطة دولية عليها مسلحة ، وكل دولة مجردة من أسلحتها . خكم كل أمة على حدة حينئذٍ لدى دولة الأمم العليا كحكم كل فرد الآن لدى حكومته ، ترغمه وتعاقبه وتقتص منه اذا تمرد وخالف القانون أو عصى سلطة الدولة . وهكذا دولة الأمم ترغم كل أمة متمردة وتعاقبها وتقتص منها

قد يمكن أن تحدث ثورة دولية كما تحدث الآن ثورة أهلية . وانما هذا الامكان يكون أضعف جداً حينئذٍ منه الآن ، لأن عوامل الحرب الحالية تبدي في ذلك الزمن . تلك العوامل الرأسمالية التي هي علة جميع شروخ الزمن الحاضر تنقرض انقراضاً مطلقاً وتترك العالم الاجتماعي المتضامن في أمنه وسلمه الطبيعيين . لأن أهم أسباب نزاع الأمم الرئيسية زوال بزوال تلك الرأسمالية الطاغية . فالخوف من الثورات الدولية حينئذٍ يكون أقل جداً من خوف الثورات الأهلية الحالية التي يثيرها شيطان المال

٢ — يستقيم الاستعمار

بقي أمر لا يمكن اغفاله في هذا الفصل وهو من جوهرات الحياة الديموقراطية العامة ، يتعذر جداً تصوّر جميع الآدميين على الاطلاق في درجة واحدة من الرقي العقلي والخلقي والاجتماعي مهما وفرت وسائل الترقية . لأن بين القبائل المنحطة كزنوج افريقيا مثلاً والأمم الراقية بونا شاسعاً في العقلية وفي الاستعداد الفكري لقبول المعرفة وللتجرد من العقائد الخرافية . فلا ينتظر قط أن يبلغ الزنجي أو الأفريقي أو الاسكيمو مثلاً الى درجة الابيض السامي أو الآري في قرن أو بضعة قرون مهما وفرت له وسائل التربية والتعليم . فلا بد من مرور زمن طويل جداً الى أن تتحسن عقليته . وقد لا تتحسن الا بالامتزاج النسلي من الأمم الراقية . وعلى الرغم من ذلك تبقى هذه الأمم سابقة له ، لأنها لا تقف عند حدها الحالي من الرقي صابرة الى أن يلحقها ذلك المنقهر . بل تستمر في رقيها السريع وفي تطورها العقلي العاجل فيبقى البون بين الفريقين عظيماً . وقد يصبح أعظم ، كما هو متعاظم

بين الانسان وأشباه الانسان مثلاً ، لأن الرقي مسارع كفسارح الأجسام الهابطة
 فإذا يكون شأن هذه الأقوام المنحطة حينئذٍ ، وهل يحلّ المجاس الدولي استعمارها؟
 أو يترك لها بلادها وهي تنازع الطبيعة فيها تحت حماية البخت أو القدر؟
 الجواب . ان هذه القبائل بالرغم من تأخرها وانحطاطها العقلي والخلقي والاجتماعي
 معدودة من بني آدم . فهن أخوات جميع الأمم بلا مشاحة . هم آدميون كسائر بني آدم .
 فلا سبيل لأنكار آدميتهم عليهم . وبالتالي لا ضمير يستطيع إنكار حقوقهم بالحياة كسائر
 الأمم . هذا هو أمرهم من حيث أنفسهم ، وأما من حيث البلاد التي يسكنون فما هي ملكهم
 الخاص ، بل هي كسائر بلاد الأرض ملك جميع الأمم الراقية والمنحطة
 ولذلك للمجلس الدولي أن يتولى إدارة بلادهم سياسياً واقتصادياً لكي يستغلها لنفعهم
 ولنفع جميع الأمم وهم يشتركون مع الأمم في الانتفاع بغلتها كما يشتركون معها في العمل .
 فديرها « جمعية الدول » رأساً لأنهم هم غير صالحين لإدارتها ، وتدريبهم على العمل فيها
 لكي يحصلوا على رزقهم منها وافرأ . وحينئذٍ يكونون أسعد حالاً جداً . بما هم الآن
 تحت السلطات المستعمرة التي لا تعاملهم الآن إلا كما يعامل الفلاح ماشيته . وبأيت !
 وبالطبع تعتبر دولة الدول وصية على هذه القبائل والأقوام باعتبار أنها قاصرة ،
 وتعاملها بكل عطف وحنان ورفق وتبذل جهودها في ترقيتها وتعليمها وتنقيتها . ومع
 الوقت تترقى الى أن تليق للاندغام في سائر الأمم وتفرق فيها . وأما الجماعات التي لا تقبل
 الرقي تنقرض مع الزمان بطبيعة الحال .
 يمكن القارئ أن يدرس كيفية معاملة الولايات المتحدة للهنود الأميركيين الأصليين .
 حكومة واشنطن تعاملهم بكل رفق وعطف . وعلى الرغم من هذا فانهم غير قابلين للترقي ،
 ولذلك هم ينقرضون تدريجياً ، ويندغمون قليلاً بالبيض عن طريق الاناث ، لأنه يقال ان
 الحكومة الأميركية تمنح كل أبيض يتزوج هندية مزرعة ذات ١٦٠ فدانا (أكرأ) كبائنة
 له . وبهذه الوسيلة يقل تناسل الذكور منهم ويتحوّل تناسل اناسهم الى خلاسين ، وتتمحصر
 سلالتهم على قناري الزمن ، وتذوب في السلائل البيضاء . (١)

(١) يقال ان سكان أستراليا الأصليين أكثر انحطاطاً من هنود اميركا . ولكن حكومة أستراليا
 تعاملهم بكل عطف ورأفة .

وبعضها ينقرض من أمامها كما تنقرض أشباه الانسان أمام الانسان ، وكما انقرضت حيوانات أمام حيوانات أخرى ظهرت أحيل منها في تنازع البقاء ، والحيلة ضرب من الذكاء كما لا يخفى اذن في المستقبل البعيد اذا صحت هذه الاحلام ستكون جميع الأمم أمة واحدة تشترك جميعاً في استغلال الأرض وتنقاسم غلالها بالتساوي وتتعادل كلها في النفع

٣ - ازدهار السطوح

وهنا تلوح للقارئ قضية لا بد أن تعترض العالم في مسيره : وهي تزامم السكان في دائرة العمران ، لانه لا بد أن يتيسر لأهل الأرض أن يستعمروا كل ما يمكن استثماره من الأرض . وسطح الكرة الأرضية محدود كما هو معلوم . وبالتالي جميع نتاج الأرض الممكن محدود أيضاً . ولكن لا حدة للتوالد . فعلى أقل تقدير يتضاعف عدد السكان كل جيل مرة ، وهذا على افتراض أن هناك أوبئة وحروباً فتتك وتبديد جزءاً من المجموع ، وإلا لكانت الزيادة في النسل أكثر . وفي العصر السعيد الذي نحلم به الآن تقل عوامل الفتك والابادة . وبالتالي يكون خصب الجنس البشري أعظم جداً . فاذن لا بد أن يكثر الناس على الأرض الى أن يستغرقوا جميع غلاتها مهما مهرؤا في كيفية الاستغلال . وسيأتي يوم لا تعود الغلات والمنتجات كافية للجنس البشري الخصب . يمكنك أن تتصور جميع المواد الكربوهيدراتية التي على سطح الأرض قد تحولت الى أجسام بشرية . فمن أين يأتي البشر حينئذ بالغذاء اللازم لهم وهم يزايدون ؟

منطقياً يقف تزايدهم متى لم يبق على سطح الكرة الأرضية مواد كربوهيدراتية تتمثل في أجسام . على أن هذا تمادٍ في التخيل وان كان معقولاً بيد أنه غير مفعول . يجب أن لا يخفى علينا أن سعادة الجنس البشري ليست متوقفة على تكاثر النسل . بل ان تكاثره نتيجة تلك السعادة . هي سبب له لانتيجة منه . يمكن أن يكون الانسان سعيداً من غير أن يكون خصيباً . لذلك يحدد الانسان النسل بقدر ما تسمح الطبيعة . وتحديد النسل لا ينقص هناءه . وتحديدده أصبح بفضل التقدم العلمي ميسوراً

إذن متى امتلأت الأرض بشراً بحيث يستهلكون جميع غلتها فلا يمددون يتكاثرون سطح الكرة الأرضية يمكن الآن أن يغذي عشرة أضعاف سكانها ، أي ٢٠ ألف مليون نسمة ، لو كانوا يحسنون تدبير عمليتي الاستغلال والاستهلاك بفضل الديموقراطية الصحيحة يستطيعون

٤ - زوال التنازع

إذا تمادينا في تصور ارتقاء الانسان في سلم الديموقراطية تصورنا أدبيته، أو ان أدبه النفسي Ethics يرتقي معه أيضاً . فإذا يكون شأنه اذا دنا جداً الى حد الكمال من هذا القبيل فلنتصور أن جميع النكبات الناجمة عن الرأسمالية زالت من الوجود، ولم يبق الا عقل الانسان وعضله والطبيعة مغمورات بنور الحرية والمساواة، وأصبح كل فرد مطمئناً على رزقه وعلى تمتعه بكل متعات الحياة التي توصل اليها العقل العلمي، وكذلك على رزق ذويه وتمتعهم، وعنده من النشاط الصحي ما يحفزه للعمل بلا عناء بل برغبته . فتصور الانسان أصبح في هذه الحالة المعيشية . فهل يبقى تحت داعٍ للصدام بينه وبين رفاقه ؟ انه كغيره حاصل على كل ما يرغب . فهل يبقى سبب للحسد ؟ أو هل يبقى موجب لأن يسرق أو يفتنصب أو يكذب أو يقتل ؟

لمعري في هذه الحالة تقل الحاجة الى وصايا الله العشر أو لا يبقى لها لزوم . لأننا نتصور حينذاك أخلاق الناس دمة ، ونفوسهم رضية ، وقلوبهم نقية ونياتهم طيبة ، نتصورهم مقاربين للعلائكة والقدسين . حينئذ تقل الحاجة الى الشرطة والقضاء حتى الى القانون . ولا تبقى حاجة الا الى الادارة العامة ، ادارة الأعمال التي يشترك فيها الجمهور بكل رضى ويخضعون لها عن طيب خاطر

حينئذ يتلاشى التنازع تدريجاً ، ويؤول كل خصام تقريباً . حينئذ تقترب الأرض من السماء . وحينئذ يصبح الحكم كما يتمناه المتطرفون الخياليون الآن Anarchism أي بلا حكم وبلا قانون ، لا فوضى كما ترجمنا هذه اللفظة

هذه نظرية يستلزمها النهج الذي ينهج الرقي الانساني بحكم الطبع كما يراه القارئ في سياق هذا الكتاب

أجل انها نظرية خيالية بعيدة جداً . وتحقيقها أبعد ولكن المجتمع الانساني سائر اليها . ولا بد أن يصل الى حقيقتها كما وصل في الماضي الى حقائق كثيرة كانت نظريات خيالية أيضاً .

متى ؟

أبعد الوف الأجيال أو القرون ؟

متى شاء الله

والله على كل شيء قدير

الفهرست

صفحة

الفصل الأول - نشوء الديموقراطية

وتطورها ٢٨

١ - نشوء الحكم ٢٨

١ - نفوذ التعاون الاجتماعي ٢٨

٢ - الاجتماعية نظام القوة ٣٠

٣ - نفوذ السيطرة ٣٢

٤ - غريزة الحرية ٣٤

٥ - نظام الحكم المطلق ٣٥

٦ - حكم الأعيان ٣٧

٧ - حقوق الانسان الطبيعية ٣٩

ب - سبر الديموقراطية ٤٠

١ - استعانة الملك بالنواب لجباية المال ٤٠

٢ - مجلس الشورى ٤١

٣ - برلمان الأعيان والنواب ٤٣

٤ - عقيدة حقوق الانسان ٤٥

٥ - مساوىء الطفرة ٤٧

الفصل الثاني - النظام الديموقراطى ٤٩

١ - الحرية والحقوق والمساواة ٤٩

٢ - ادارة الدولة ٥١

١ - الانتخاب ٥٢

١ - حق الانتخاب ٥٢

٢ - من هم ناخبو المنخبين ٥٤

صفحة

تمهيد - مبادئ أولية ٣

١ - دائرة الحرية مولد الديموقراطية ٣

٢ - تصادم الاستبداد بالجماعة ٥

١ - حرية الفكر ٧

١ - سيطرة الثقافة على الفكر ٨

٢ - زمام العواطف ٩

٣ - زمام العاطفة الدينية ١٠

٤ - زمام العاطفة الوطنية ١١

٥ - زمام الثقافة ١٢

ب - حرية القول ١٤

حرية الرأي لمصلحة المجتمع ١٥

١ - احتكاك الآراء المتقاربة ١٥

٢ - رأي الخبير السياسي ١٦

٣ - تنازع السلطة ١٧

٤ - دور الانتقال ١٨

ج - الوسائل لخلق حرية الرأى ١٩

١ - الدعاية الإيجابية ١٩

٢ - علم الانسان صنع قيداً للانسان ٢١

٣ - السيطرة على قيود الحرية الفردية ٢٣

٤ - الدعاية السلبية ٢٣

٥ - حرية العمل ٢٥

د - مسؤولية الرأى ٢٥

صفحة

الفصل الرابع - منتقرات

- الديموقراطية وحاسنها ٨٩
- ١ - الانتقادات ٨٩
- ١ - نقض الحرية ٨٩
- ٢ - اطلاق الحرية للطبقة السفلى
- خطر على العليا ٨٩
- ٣ - تضيق دائرة الحرية الشخصية ٩٠
- ٤ - حطة عقلية الجماعة ٩٢
- ٥ - تضعف حقوق الملكية ٩٣
- ٦ - ضلال رأي الاكثرية ٩٤
- ٧ - تغلب رأى الاقلية ٩٥
- ب - محارم الديموقراطية ٩٧
- ١ - حرية الشكاية والتذمر ٩٧
- ٢ - استقلال القضاء واستملاؤه ٩٧
- ٣ - تزعزع الثقافة ٩٨
- ٤ - الخدمة الصحية ٩٩
- ٥ - ارتفاع مستوى المعيشة ١٠٠
- ٦ - زوال الرق الرسمي والنخاسة ١٠٠
- ٧ - تحرير المرأة ١٠١
- الفصل الخامس - بطورة البركناتورية ١٠٢
- ١ - الديموقراطية الحالية غير ناضجة ١٠٢
- ٢ - الديموقراطية تتمخض دكتاتورية ١٠٣
- ٣ - الدكتاتوريات البارزة ١٠٣
- ٤ - التتمخض بالدكتاتورية ١٠٥
- ٥ - الدكتاتورية ردة وقتية ١٠٦

صفحة

٣ - الأحزاب

ب - الهيئة النيابية

- ١ - التمثيل المزدوج ٥٩
- ٢ - وظيفة الهيئة النيابية ٦٠
- ٣ - سن الدستور ٦١
- ٤ - التشريع ٦٢
- ٥ - تقرير المشاريع ٦٣
- ٦ - مراقبة السلطة التنفيذية ٦٣
- ٧ - لمن السلطة العليا ٦٥
- ٨ - اشراف البرلمان على الحكومة ٦٧
- ٩ - تفسير الدستور ٦٨
- ١٠ - اقرب ديموقراطية الى الكمال ٦٩
- ١١ - الديموقراطية في الاسلام ٧٠

ج - الهيئة البرلمانية ٧١

الفصل الثالث - الرأى العام ٧٥

- ١ - لا رأى عام ٧٥
- ١ - تيار الرأى العام ٧٥
- ٢ - ضعف سلطان العقل والارادة ٧٦
- ٣ - ضعف الرأى العام ٨٠
- ب - قوة رأى الاقلية ٨٢
- ١ - الرأى العام عقيدة عامة ٨٢
- ٢ - رأى الاكثرية ٨٣
- ٣ - الديموقراطية الزائفة ٨٥
- ٤ - قواعد تربية الروح ٨٥
- الديموقراطية ٨٩

صفحة

١٢٦ ٣ - هل الحكومة تاجرة ؟
الفصل السابع - الديموقراطية

١٢٨ الرواية

١٢٨ ١ - النظام أريج من القوضى

١٢٩ ٢ - توثق علائق الأمم

١٣٠ ٣ - السورمان الاستعماري

١٣١ ٤ - السورمان الجهني

١٣٢ ٥ - الدكتاتورية عدوة السلم

١٣٣ ٦ - الحرب الكبرى قطعت علائق الأمم

١٣٤ ٧ - السلم في طي الديموقراطية

١٣٤ البجعة فقط

١٣٥ ٨ - جمعية الأمم

١٣٧ ٩ - في طريق الديموقراطية الدولية

الفصل الثامن - الديموقراطية

١٣٨ الامتصاصية

١ - امتصاص الطبقة الوسطى ،

فوقها وما تحتها

١٣٩ ٢ - وسائل الامتصاص

١٤٠ ٣ - الثقافة طريق الحياة

١٤٠ ٤ - هل تفاوت الناس بمنزلة عقبة

في سبيل المساواة

١٤٢ ٥ - الثقافة الرجعية

١٤٤ ٦ - برنامج الثقافة الأصلى

١٤٥ ٧ - شرف العمل

١٤٦ ٨ - الديموقراطية الادبية

صفحة

١٠٧ ٦ - خطر الدكتاتورية على السلم العام

الفصل السادس - الديموقراطية

١٠٩ الاقتصادية

١ - الديموقراطية الاقتصادية

١٠٩ الهرق الاعلى

١٠٩ ١ - الديموقراطية العرجاء

١١٠ ٢ - حق الملكية الفردية

١١٢ ٣ - تطبيق فلسفة هيجل

١١٢ ٤ - فوضى الحركة الاقتصادية

الراسمالية

ب - في طريق الديموقراطية

١١٧ الاقتصادية

١١٧ ١ - نقابات العمال

١١٨ ٢ - احزاب العمال في البرلمانات

١١٩ ٣ - سخافة صغار المالىين

١٢٠ ٤ - فظائع حرب الرأسماليين

١٢٢ ٥ - عذر صغار المالىين

١٢٢ ٦ - نفوذ الرأسمالية في البرلمانات

١٢٣ ٧ - ديموقراطية العمال تكافح الرأسمالية

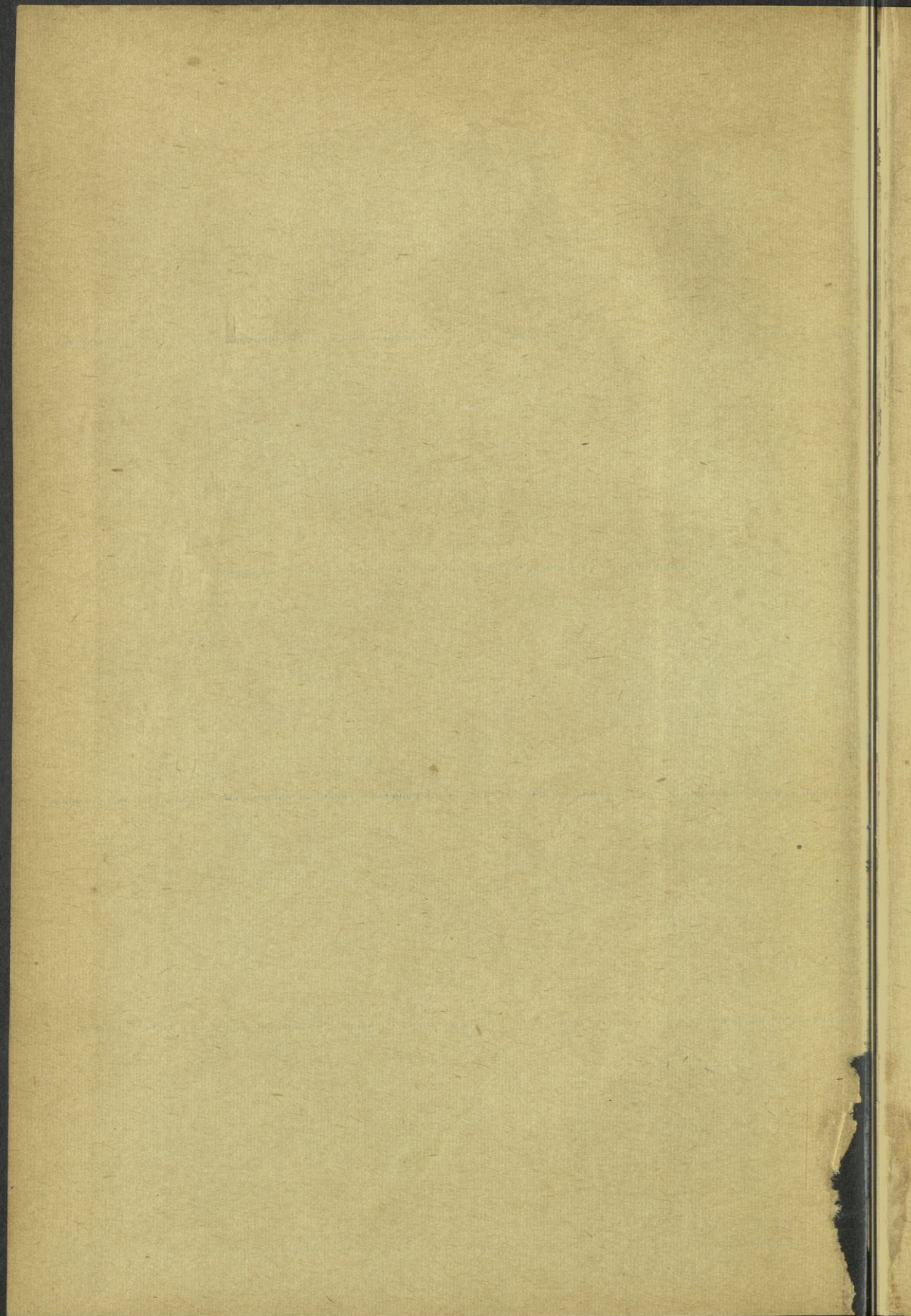
ج - كيف نفهم الديموقراطية

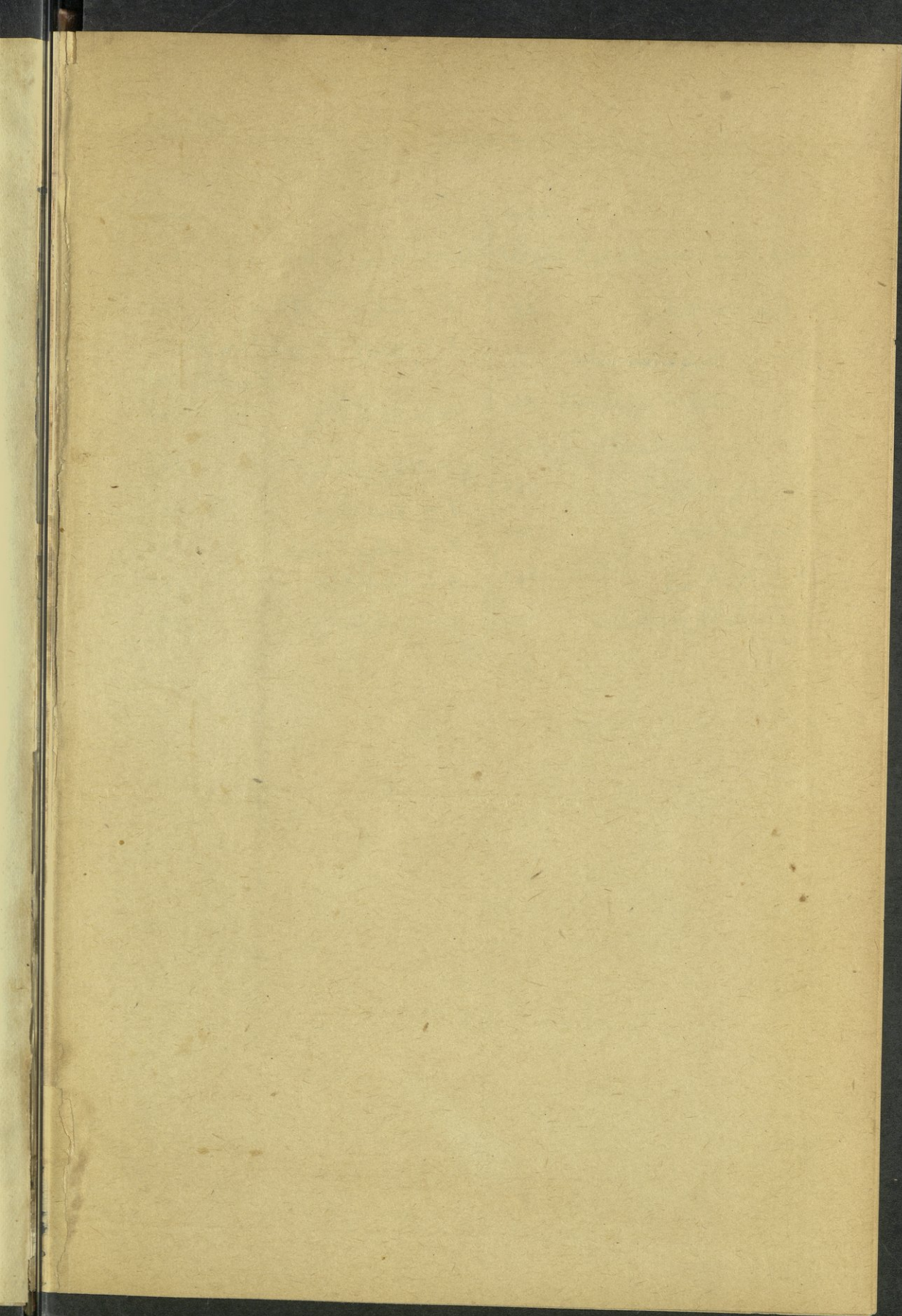
١٢٤ الاقتصادية

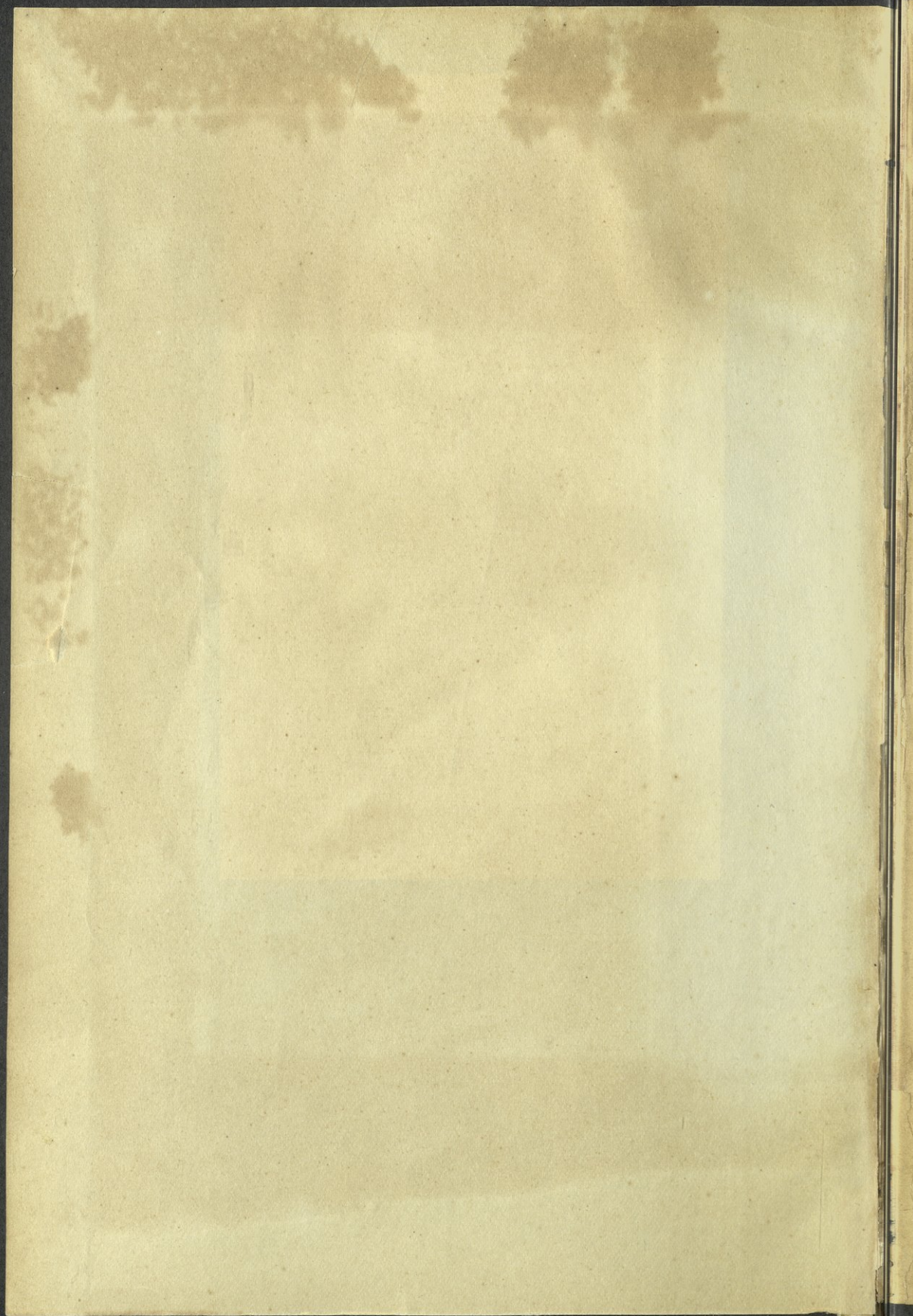
١٢٤ ١ - الانقلاب العاجل

١٢٥ ٢ - التحول التدريجي

صفحة	صفحة
١٥٥	الفصل التاسع - مستقبل الديمقراطية ١٤٨
١٥٥	١ - التطورات المتوقعة ١٤٨
١٥٦	١ - سن الديمقراطية العامة
١٥٧	الحالية - سن المراقبة ١٤٨
١٥٨	٢ - الديمقراطية البحتة اللامركزية ١٤٨
١٥٨	٣ - نوعي الاشتراكية ١٥٠
١٥٩	٤ - التمتع العام ١٥١
١٦١	٥ - تحرر النبوغ ١٥٢
١٦٢	٦ - شأن الحرية والمساواة ١٥٣
	ب - الاشتراكية الروحية
	١ - اضطراب الأمم للتقايض
	٢ - توزيع الانتاج على الأمم بقدر الاستهلاك
	٣ - التواء الأممي
	ج - الشارح الأممي
	١ - تمجيد الحرب
	٢ - يستقيم الاستعمار
	٣ - ازدحام السكان
	٤ - زوال التنزع







[illegible]

321.82:H12dA:c.1

الحداد، نقولا

الديمقراطية مسيرها، ومصيرها

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01014631

American University of Beirut



321.82

H12dA

General Library

321.82
H12dA
C.1